كراسات علمية

سلسلة غير دورية تعنى بالإيجابات العلمية الحديثة

نظرية القوة الناعمة

دكتور
نبيل راغب

تصدرها :
المكتبة الأكاديمية






نظرية القوة الناعمة

د/ نبيل راغب



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠١٦

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٦ م / ١٤٣٦ هـ

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

رقم الإيداع : ٢٧٣٤٦ / ٢٠١٥

كراسات علمية

سلسلة غير دورية تصدر ها المكتبة الأكاديمية

تعنى بتقديم الاجتهادات العلمية الحديثة

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقى   مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات : المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير – الدقى – القاهرة ت ٣٧٤٨٥٢٨٢– فاكس ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨.٢٨٥.٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير – الدقى – الجيزة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٣٨٢– ٣٣٣٦٨٣٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



نظرية القوة الناعمة

هذه السلسلة

تعد استجابة منطقية لما لقيته شقيقتها الكبرى " كراسات مستقبلية " التي بدأ ظهور أعدادها الأولى عام ١٩٩٧، من الترحاب والتشجيع، المقرونين بالدعوة إلى زيادة مساحة العلم في إصدارات السلسلة إلى أقصى حد ممكن.

لقد دفعتنا هذه الدعوة إلى التفكير في أن نفرد للموضوعات العلمية سلسلة خاصة، تستحقها، فكانت هذه السلسلة، التي تمثل تطويرًا وتوسعًا في أحد محاور "كراسات مستقبلية"، حيث ذكر في مقدمتها ما نصه :

"الإلمام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة".

ومن ملامح هذه السلسلة :

- المحافظة - على شكل المقال التفصيلي الطويل (Monograph) الذي تتميز به الكراسات عادة.
- الحرص على تقديم الاتجاهات والأفكار العلمية الجديدة، بجانب تقديم المعارف الخاصة بمختلف المجالات الحديثة، بشكل يسمح للقارئ "المتعلم غير المتخصص"، الذي يمثل القارئ المستهدف للكراسات، بالقدر الكافي من الإلمام والقدرة على المتابعة.
- وفي تقديمها للاتجاهات والمعارف العلمية الحديثة، لن تتبنى الكراسات الشكل النمطي لتبسيط العلوم، الذي يستهدف النجاح في إضافة كمية - قلت أو كثرت - لبعض المعارف العلمية إلى ثقافة المتلقي. إننا لا نتعامل هنا مع العلم كإضافة، ولكن كمكون عضوي أصيل للثقافة المعاصرة، وهو مكون ثري، يتضمن المناهج والمعلومات والأفكار والاتجاهات.
- وتأكيدًا لعدم النمطية، ستتسع السلسلة للتأليف والترجمة والعرض، وتتضمن اجتهادات التبسيط والتنظير والاستشراف، وستنطلق من أهمية تضامن المعرفة والحكمة وارتباط العلم الحديث بالتكنولوجيا technoscience، مع التركيز على أهمية ارتباطهما معًا بالأخلاق.

وبعد، فإنني أتقدم بالشكر إلى كل الزملاء الذين تحمسوا للفكرة، وساهموا في تقديم المادة العلمية للسلسلة. وباسمهم وباسمي أشكر الصديق العزيز الأستاذ أحمد أمين، الناشر المثقف الذي احتفى من قبل بسلسلة " كراسات مستقبلية "، وشجعنا على إصدار هذه السلسلة الجديدة. والله الموفق.

هذه الكراسة

نقدم إضافة نوعية لمفهوم «القوة الناعمة» الذي تكاد نحصره في أدبياتنا في الأدب والفن، وإن شهد في الفترة الأخيرة توسعًا نسبيًّا ليشمل - على سبيل المثال - الدبلوماسية الرسمية والشعبية. إن مؤلفنا العزيز، الدكتور نبيل راغب، الأستاذ بأكاديمية الفنون، يعالج هذا المفهوم باعتباره «نظرية» مكتملة الأركان، واسعة الطيف. وفي معرض ذلك، يعالج أطروحات خمسة من المفكرين المعروفين، مبتدئًا بمن صك المصطلح، جوزيف ناي، ومعرجًا على ألـڤـين توفلر وفرانسيس بويل وچـون ديوي وپـول ووربرج. والعمل في مجمله يحمل روح موضوعه، حيث تجتمع قوة المحتوى إلى نعومة العرض. أرجو أن يستفيد القارئ العزيز من هذه الدراسة، التي تأتي في الوقت الذي تدعو فيه إلى تفعيل القوة الناعمة لوطننا الحبيب.

والله الموفق.

أحمد شوقى

يناير ٢٠١٦

المحتويات

مقدمة

هذه هي المرة الأولى التي يعتبر فيها مصطلح «القوة الناعمة» الذي ابتكره المفكر والأستاذ الأكاديمي بجامعة هارفارد الأمريكية جوزيف س. ناي، نظرية بكل ما تحمله هذه الكلمة من أعماق وأبعاد فكرية وفلسفية سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم حضارية أم سوسيولوجية أم سيكولوجية أم عسكرية أم اقتصادية ... إلخ. ولذلك آثرنا أن نستخدم مصطلح «النظرية» لقدرته على الإلمام بكل هذه الآفاق والأعماق، وأيضًا التوغل في شتى آفاق المعرفة والعلم على اختلاف أنواعها وفروعها. ويبدو أن تواضع العلماء هو الذي جعل جوزيف ناي لا يضفي على المصطلح أية خاصية محددة، تاركًا هذه المهمة للدارسين والباحثين. لكن من يتوغل في كتب ناي التي تم الاستشهاد بها في الفصل الأول من هذه الدراسة، يدرك أن الموضوع بأبعاده المتعددة ينطوي على نظرية فكرية وعلمية بل وفلسفية.

والظاهرة المثيرة للتأمل أن مؤلفات وأبحاث المفكرين الذين تم اختيار أعمالهم وأبحاثهم للتدليل على أن نظرية ناي لم تكن مقصورة على مؤلفاته، لم يرد فيها ذكر مباشر ومحدد للنظرية أو حتى للمصطلح، بل لم يرد ذكرها على الإطلاق. ومع ذلك فإن العناصر المتعددة التي نهضت عليها «القوة الناعمة»، تسرى بوضوح في مؤلفات المفكر الكبير ألفين توفلر وفرانسيس بويل على سبيل المثال. بل إن التأمل قد يتحول إلى دهشة بالغة عندما نكتشف أن الفلاسفة والمفكرين السياسيين والاقتصاديين الذين اشتهروا بكتبهم القيِّمة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين لم يبتعدوا كثيرًا عن توظيف عناصر القوة الناعمة في مختلف فروعها. وهو ما ينطبق بصفة خاصة على المفكر الاقتصادي الرائد پول م. ووربرج، الذي ابتكر نظام الاحتياطي الفيدرالي في أوائل القرن العشرين، وهو النظام الذي سار على نهجه الاقتصاد الأمريكي منذ ذلك الحين حتى الآن رغم الأزمات بل والنكبات التي مر بها وكان آخرها نكبة سبتمبر عام ٢٠٠٨.

ولقد حرصنا في هذا الكتاب على رصد الخلفيات والشبكات والسياقات الفكرية التي تبلور نظرية القوة الناعمة عبر ما يزيد على قرن، وإن كان الفضل في ذلك، يرجع إلى ناي الذي بلور هذه النظرية للفكر الإنساني في زمنه لتتفاعل معه، سواء الذين جاءوا قبله أو بعده مما جعل من السهل تتبع بصماتها الفكرية وإن اختلفت أشكالها. من هنا كان المفكرون والكتاب الذين شكلوا فصول هذه الدراسة، مجرد نماذج يمكن أن يضرب بها المثل؛ للتدليل على سريان القوة الناعمة في مضامين الفكر المعاصر بصفة عامة.

ولا شك أن الجمع بين القوة والنعومة لا يكاد يرد له ذكر أو تحليل لعدم اعتياد الفكر المعاصر الجمع بينهما. فما بالك إذا كان چوزيف ناي يمزج بينهما بهدف توليد عناصر حيوية تؤدي إلى نتائج جديدة تمامًا، وبالتالي إلى ابتكارات لم تخطر على بال أحد. فقد اعتاد العقل البشري أن يفصل بين العناصر التي لا تجمع فيما بينها أي خصائص تبدو غير مشتركة، وبالتالي لا فائدة عملية في إدخالها في منظومة واحدة، في حين أن ناي اكتشف أن العبرة بالتفاعل العضوي بين صلابة القوة ورسوخها ومرونة النعومة وليونتها. وفي مجال العناصر، كل عنصر له إيجابياته وسلبياته، وعندما تتفاعل الإيجابيات معًا، فإن توليد العناصر الجديدة يصبح أمرًا جديدًا ومثيرًا للغاية. وهذه العناصر ليست بالضرورة مادية ملموسة وإنما يمكن أن تكون فكرية أو روحية أو نفسية أو أخلاقية أو اجتماعية ... إلخ.

ويحاول ناي تعميق مفهومه لنظرية «القوة الناعمة»، فلا يقصرها على الجانب الثقافي والمعرفي والعلمي والفني والسياسي الذي قد يعجز عن شغل فراغ القوة الخشنة أو العسكرية، ولكن يمده كي يغطي أخطر وأهم عنصر لا غنى عنه للسياسة الأمريكية وهو ثقة الآخرين: النوايا الحسنة للولايات المتحدة. إن ما يوفر للولايات المتحدة تأثيرها الطاغي، ليس هو قدرتها التي لا مثيل لها على الحرب، بل هو ثقة الآخرين في عهودها الصادقة ونواياها الحسنة.

ويتخذ ناي من معارضة واشنطن للمحكمة الجنائية الدولية مثالاً على الأضرار الكثيرة التي يمكن أن تصيب الولايات المتحدة بسببها، إذ إنها توحي بأنها دولة لا تثق في معاملة سائر دول العالم للأمريكيين معاملة نزيهة، ولكن إذا كانت أمريكا تبدي عدم ثقة في الآخرين فقد يحين الوقت الذين يردون فيه الكيل، فهذه هي طبائع الأمور سواء بين البشر أو بين الدول. ولذلك اعتبر ناي الهجوم الإرهابي على أمريكا تغيرات عميقة تجتاح العالم، وكانت المضمون الرئيسي لكتابه «تناقض القوة الأمريكية»؛ فالثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات تسحب القوة من تحت أقدام البشر الأسوياء، وتمنحها لأفراد وجماعات غامضة، لا يعرف أحد متى وأين تضرب، بما في ذلك قوة الدمار الشامل.

أما ألڤين توفلر، فيركز على الجانب المظلم المضاد للقوة الناعمة، ويتمثل في العنف سواء أكان في شكل سلاح أبيض أم صاروخ نووي، يمكن أن يحقق نتائج لا يستهان بها، إذ إن العنف أو القوة الغاشمة، ضرورة في خلفية كل فعل للدولة وفي روح القوانين التي تصدرها. ففي النهاية تعتمد كل دولة على الجيش والشرطة لإرغام مواطنيها على الطاعة، ذلك أن التهديد بالعنف الرسمي، الذي لا غنى عنه والموجود

في كل مكان في المجتمع، يساهم في تأمين عمل النظام. هذا التهديد هو الذي يضمن احترام التعاقدات الجارية، ويقلل من النشاط الإجرامي، ويقدم آلية سليمة لتسوية النزاعات سلميًا، بل إن هذا التهديد المستتر بالعنف يساعد بشكلٍ ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفًا.

ولكن من ناحية أخرى، يدفع السباق من أجل التسلح الذي يضاعف الأخطار بالنسبة للفرد أو المجتمع. وحتى إذا نجح وفرض نفسه، فإنه يولد مقاومة، فالضحايا يترقبون أول فرصة لكي يردوا الضربات. كما تظل نقطة الضعف الرئيسية للقوة الغاشمة أو العنف هي انعدام مرونته تمامًا. فهو لا يستخدم إلا للعقاب، على النقيض التام من سمو فكرة «القوة الناعمة» التي نادى بها ناي، الذي يستطيع أن يستخرج من المتناقضات ما من شأنه أن يوضح الطريق والرؤية بعيدًا عن أية متاهات.

ويدور الفصل الثالث من الكتاب حول توجهات رجل القانون الدولي الشهير فرانسيس بويل، الذي وضع خبرته القانونية الفذة في خدمة قضية نشر العدالة الإنسانية، وفضح المصالح الانتهازية التي تحرك السياسة الخارجية الأمريكية. وهو يرى في القانون خير أداة حضارية فعالة لوضع القوة في خدمة الإنسان؛ أي إنه يتحرك بالتوازي مع مفهوم القوة الناعمة عند چوزيف ناي، وإن كان القانون يضاعف من سطوة القوة على حساب خاصية النعومة عند ناي.

لكن القوة لا تتمثل عند بويل في القانون فحسب، بل إنه يؤمن بأنه لا يوجد من يمنحه ثقته أو يعتمد عليه في إخراج البلاد من محنتها سوى الشعب الأمريكي نفسه، فسوف يظل مصير أمريكا في أيدي أبنائها المكافحين الكادحين وليس في أيدي الأغنياء والعاطلين بالوراثة، وتحت رحمة القائمين على المجمع الصناعي العسكري الذي تدور حوله كل مؤسسات الدولة. فإذا لم ينهض المواطنون العاديون لتحدي ثقافة الفوضى والعنف والانتهازية والتسيب والفساد التي تستشري في السياسة الأمريكية، فإن مستقبل الشعب الأمريكي سيقرره مصاصو الدماء الذين يشغلون مراكز السلطة والنفوذ في الحكومة وجهازها الإعلامي وأبواقه المأجورة.

وتتمثل الكارثة الكبرى في أن السياسة الأمريكية لا تقتصر في تأثيرها داخل حدود بلدها، بل تتحكم في مصير العالم برمته. ولذلك يطالب بتعبئة عامة الناس في أمريكا؛ لإنقاذ الإنسانية من الذين يتصورون أن مصير العالم أصبح تحت رحمتهم ليفعلوا به ما يشاءون، ويسحقوا بأقدامهم الثقيلة القانون والقوة الناعمة التي نادى بها چوزيف ناي.

وإذا عدنا إلى الوراء في الزمن حين اشتهر جون ديوي المفكر الموسوعي (١٨٥٩-١٩٥٢) طوال حياته المديدة بأنه كان رائدًا بمعنى الكلمة في مجال الدفاع عن الديمقراطية، وممارسًا للتنظير الأكاديمي والتحليل الواقعي والتطبيق العملي في إطار منظومة شاملة للأخلاق، والتربية، والمنطق، وعلم النفس. وعلم الاجتماع، وعلم الجمال، والحضارة، والثقافة، والفلسفة التي كان يحتم أن تقود إلى تحقيق إنجاز عملي على أرض الواقع.

ويقترب ديوي كثيرًا من مفهوم «القوة الناعمة» دون أن يعمد إلى ذلك، عندما ينظر إلى الديمقراطية نظرة إنسانية شاملة من منطلق أنها أكبر وأشمل من مجرد شكل من أشكال الحكومة. فهي في جوهرها أسلوب في الحياة الاجتماعية، وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال، واتساع المكان أو الحيز الذي يشغله عدد الأفراد المشتركين في اهتمام واحد، بحيث يرجع كل واحد منهم فعل الآخرين ليوجه طبقًا لذلك فعله الخاص، مما يؤدي إلى تقويض قيود أو فواصل الطبقة والسلالة والقومية الذي يمنع الناس من إدراك المغزى المتكامل لنشاطهم. وهذه المحاور العديدة المتنوعة للاتصال تدل على مزيد من التنوع في الحوافز التي على الفرد أن يستفيد منها، مما يبرز النتائج الإيجابية للتنوع، عندما يقضي على القيود التي تعوق تطلعات القوة الناعمة التي لم تكن في حسبان ديوي كنظرية.

أما الفصل الأخير من هذا الكتاب، فيستند في مادته العلمية إلى كتاب «اليهودي العالمي» الذي نشره رجل الأعمال الأمريكي الشهير ورائد صناعة السيارات هنري فورد في عام ١٩٢٢، وتتبع فيه تاريخ إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي الاقتصادي في الولايات المتحدة، منذ أن كان فكرة يهودية راودت عقل الخبير المالي والاقتصادي پول م. ووربرج، وإلى أن أصبح نظامًا يتحكم في قنوات الاقتصاد الأمريكي ويمارس فيها تأثيراته العميقة حتى الآن. وهو النظام الذي لقي هوى فوريًا من أصحاب البنوك أو المصارف الخاصة، لأنه يحولهم إلى تيار اقتصادي جارف يتحكم في مقدرات الدولة، وتعجز المصارف الحكومية أو الرسمية عن أن تكبح جماحه، نظرًا لأن كفة بنوك القطاع الخاص ترجح بفارق شاسع كفة بنوك القطاع العام في أمريكا. ولذلك فإن القوة الناعمة التي يتمتع بها المال في هذه الحالة، يمكن أن تتجاوز كل الحدود المرسومة لها وتصل بها إلى درجة الجبروت المتوحش، إذ إن كل شيء يزيد على حده ينقلب إلى ضده.

إلى هنا نستأذن القارئ العزيز ليجوس في أرجاء هذا العالم المثير الشاسع الذي فرض نفسه طوال قرن ويزيد على فصول هذا الكتاب الذي كان ثمرة مباشرة للفكر

الناضج والعميق الذي جسده المفكر الأمريكي الرائد چوزيف س. ناي في أكثر من كتاب، ودار حول الجوانب والأبعاد والآفاق والأعماق لمفهوم «القوة الناعمة»، وأثبت أنه لم يكن مجرد مصطلح جديد، فقد بلغ درجة «النظرية»؛ نظرًا للخصوبة العلمية والفكرية التي أضافها إلى الفكر المعاصر، وإن كان تواضع العلماء الذي تميز به أسلوبه قد منعه من استخدام كلمة «نظرية»، لكننا وضعناها في عنوان الكتاب لأنها شكلت نسيجًا خلفيًّا وعضويًّا لفصوله، ومنحته وحدة فكرية تليق بنظرية رائدة بمعنى الكلمة.

أ.د. نبيل راغب

المهندسين – ١٧ أكتوبر ٢٠١٥

(١) جوزيف س. ناي

جوزيف ناي من الدارسين الأكاديميين والمفكرين الإستراتيجيين الذين لايكتبون، إلا إذا وضعوا أيديهم على مرحلة مفصلية أو نقطة تحول قد تكون خافية على كثيرين في التاريخ الأمريكي المعاصر. قد يتساءلون في حيرة مع عجز واضح عن العثور على إجابات مقنعة وشافية. ولذلك فهو مقل في كتاباته، ولكنه عندما يكتب فإن تأثيره يبدو عميقًا نظرًا لإجاباته المضيئة على معظم التساؤلات المحورية التي يرددها الأمريكيون. ففي عام ١٩٩٠ عندما أمسكت الولايات المتحدة بمقاليد قيادة العالم، أصدر كتابه «كتب علينا أن نقود» ليجنب الساسة الأمريكيين الإصابة بجنون العظمة وأمراض الغطرسة والعجرفة لأن القيادة على هذا المستوى مسئولية تاريخية ثقيلة وليست رفاهية مظهرية تتباهى بها الولايات المتحدة وتتفاخر أمام العالم. وعرف ناي منذ ذلك الحين بأنه صوت العقل والمنطق والعلم والفكر الثاقب الباحث دائمًا عن الآليات والقوانين الكامنة وراء المظاهر أو الظواهر التي تبدو مضللة في أحيان كثيرة. وكان ينشر مقالة من حين لآخر عندما يبرز في الساحة الفكرية موضوع يحتاج إلى وضع النقاط على الحروف، إلى أن فوجئت أمريكا القوة العظمى الوحيدة في العالم بهجوم الطائرات الانتحارية على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت هذه المفاجأة المأسوية، وهي التي تعتبر روما العصر الحديث، قد أصابتها بصدمة فتحت عينيها على مواجهتها حالة من العداء والكراهية في أنحاء عديدة من العالم وخاصة في العالم الإسلامي، وكذلك على عجزها عن أن تقود العالم بمفردها، وحاجتها إلى تحالف دولي لمحاربة الإرهاب والتصدي للمشكلات العالمية. وكلها تساؤلات شائكة ومحيرة طرحها جوزيف ناي وأجاب عنها في كتابه الذي صدر في عام ٢٠٠٢ بعنوان «تناقض القوة الأمريكية» الذي وضع فيه نظرته الأكاديمية الثاقبة وخبرته السياسية والإستراتيجية العميقة والشاملة بصفته عميدًا لكلية كينيدي للإدارة الحكومية في جامعة هارفارد ومساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في عهد الرئيس كلينتون. وكان العنوان الجانبي للكتاب على شكل سؤال هو: «لماذا عجزت القوة العظمى الوحيدة عن الانفراد بقيادة العالم ؟». وكانت الإجابة عن هذا السؤال المصيري بمثابة الأساس الذي أقام عليه كتابه برمته.

قبل وقوع مأساة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى المهيمنة التي لا منافس لها ولا سبيل لأن يتحداها أحد، فقد كانت بالفعل تحالفًا قائمًا بذاته. فهي لديها قواعد وسفن وطائرات وجنود في أنحاء المعمورة، وتنفق واشنطن على قواتها المسلحة أكثر مما أنفقته أية أمة في التاريخ. وتعدت ميزانية الدفاع الأمريكية نفقات الدفاع السنوية للدول التسع التي تليها مجتمعة. صحيح أن الدول الأعضاء في

الاتحاد الأوروبي لديها مجتمعة جنود أكثر من الولايات المتحدة، وبلغت ميزانية دفاعها كلها حوالي ٧٠٪ من ميزانية واشنطون حسب أرقام عام ٢٠٠٢، ولكن النتائج التي حققتها في التكنولوجيا والمعدات ليست قابلة للمقارنة فحسب، بل إن الولايات المتحدة يمكنها التدخل أو شن الحرب في أي مكان تقريبًا في العالم، وليس هناك من يدانيها في ذلك.

ويوضح ناي أن أمريكا التي يضعها العالم كله في رأسه، لا يمكن تعريفها بإجمالي الرؤوس النووية أو حتى عدد الجنود، لأنها أكثر تعقيدًا وانتشارًا من ذلك. فهي في بعض الأماكن كيان يسحق أية محاولات للتحرر، وفي أماكن أخرى وعد بالحرية والفرص والوفرة؛ أي إنها مجال سياسي وخيال خاص. وفي غيرها من أماكن، أو في الأماكن نفسها ولكن في أوقات أخرى، تعتبر أمريكا نموذجًا للقهر المحلي؛ أي إن أمريكا موجودة باختصار في كل مكان، فالأمريكيون لا يزيدون عن ٥٪ من تعداد سكان العالم، لكنهم ينتجون ٣٠٪ من إجمالي الناتج العالمي، ويستهلكون حوالي ٣٠٪ من الغاز. وإذا كان العالم المعاصر مقسمًا تقسيمات عديدة: الأغنياء والفقراء، الشمال والجنوب، الغربيون واللا غربيون، فإن التقسيم الأكثر أهمية بل وخطورة هو الفصل القائم بين الولايات المتحدة وكل ما هو سواها.

ويرى ناي أن الدهشة من النزعة المعادية لأمريكا والتي تشغل بال المعلقين، تدل على عدم فهم للوضع الفعلي للولايات المتحدة والذي يجعلها عرضة لنظرة انتقادية من العالم في كل شيء تفعله أو لا تفعله. ويتمثل بعض العداء الذي تثيره الولايات المتحدة في واحدة من وظائف وجودها؛ فقبل صعود الولايات المتحدة إلى قمة الهيمنة الكونية بكثير، كان الزوار الأجانب ينتقدون اعتزازها الوقح بنفسها، وثقة الأمريكيين النرجسية في تفوق القيم والممارسات الأمريكية، وعدم اهتمامهم الذي لا جذور له بالتاريخ والتراث، سواء بتاريخهم وتراثهم أو تاريخ وتراث غيرهم من الشعوب. وطالت قائمة الاتهامات منذ صعود الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي الجديد، ولكنها لم تتغير كثيرًا. وهذه النزعة التي يصفها ناي «بالثقافية» والمعادية لأمريكا، يشترك فيها الأوروبيون وسكان أمريكا اللاتينية والآسيويون والعلمانيون والمتدينون على السواء. ولا يتعلق الأمر بكراهية الغرب، أو الحرية، أو التنوير، أو أية فكرة مجردة أخرى تمثلها الولايات المتحدة، بل تتعلق بأمريكا ذاتها.

وتتجلى المفارقة التي ترتكبها أمريكا، سواء أكانت واعية بذلك أم لا، في أنها تترك نفسها نهبًا لشعور طاغ بالاستياء مما هي عليه، وبذلك تثير العداء بما تفعله هي، مما يجعل الأمور تسير من سيء إلى أسوأ. فكثيرًا ما تكون الولايات المتحدة مواطنًا دوليًا

عاصيًا للقوانين، إذ إنها تتردد في الانضمام للمبادرات أو الاتفاقيات الدولية، سواء بخصوص ارتفاع درجات حرارة الأرض، أو الحرب البيولوجية، أو العدالة الجنائية، أو حقوق المرأة؛ فالولايات المتحدة هي إحدى دولتين فقط (الثانية هي الصومال) لم تصدقا على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، كما سحبت الحكومة الأمريكية (في عهد بوش الابن) توقيعها على معاهدة روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كما أعلنت عدم التزامها باتفاقية ڤيينا الخاصة بقانون المعاهدات التي تحدد التزامات الدول كي تظل في المعاهدات التي لم تصدق عليها بعد. وأقل ما يوصف به موقف الولايات المتحدة من الأمم المتحدة ومنظماتها هو أنه بارد. وكان السفير الأمريكي لحقوق الإنسان قد طالب بالفض المبكر للمحاكم، التي شكلت لأغراض معينة في رواندا ويوغسلافيا السابقة، رغم أن هذه المحاكم جزء لا يتجزأ من أية حرب جادة ضد الإرهاب، كما أنفقت الولايات المتحدة نفسها ملايين الدولارات لرشوة حكومة بلجراد العميلة لها؛ كي تقدم سلوبودان ميلوسيفيتش لمحكمة لاهاي.

ويعري ناي النوايا الأمريكية الزاخرة بالخداع والتناقض والنفاق والكذب والاستهانة بعقول الآخرين على حقيقتها، إذ يرى الكثيرون من الأجانب أن هذه المقاربة المتضاربة للمنظمات والاتفاقيات الدولية، التي ساعدت واشنطن في إقامتها، تتناقض مع ادعاء الولايات المتحدة المشاركة في المصالح الدولية وبحثها عن شركاء متعددين لأهدافها. وينطبق الانفصال نفسه بين الأقوال والأعمال على ممارسات أمريكا التجارية، فهي تدعو إلى العولمة وتعد نموذجًا يحتذى لها؛ حيث رأسمالية السوق الحرة لا تقيدها حدود أو المصالح الخاصة أو الممارسات التقليدية أو النزعة الحمائية أو تدخل الدولة. ولكن ما يحدث في الداخل الأمريكي هو تطبيق واشنطن للتعريفة الجمركية، والدعم الزراعي، ودعم الحكومة الفعلي (وخاصة لصناعات الدفاع)؛ من أجل تحقيق مكاسب سياسية في الداخل. وإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي تنتهج الأسلوب نفسه بفرضها حصارًا على منتجات المزارعين الأفارقة وبالتالي تحدث الضرر نفسه الذي يحدثه أي قانون زراعي أمريكي، إلا أن ثمن صورة أمريكا أكبر بكثير: إذ ترتبط الولايات المتحدة ارتباطًا حميمًا بالمعايير الدولية نفسها التي تنتهكها.

ويرى النقاد السياسيون الأجانب أن هذه التناقضات في سلوك أمريكا تدل على النفاق، الذي يعتبر في مقدمة التهم الكثيرة التي توجه للولايات المتحدة، وهي أكثر إزعاجًا لأنه لا يمكن الاستغناء عن أمريكا بأي حال من الأحوال، لأنه دون المشاركة الأمريكية تصبح معظم الاتفاقات الدولية مجرد حروف ميتة وحبر على ورق. ويبدو

أن القيادة الأمريكية مطلوبة حتى في الحالات التي يكون فيها البريطانيون والأوروبيون لديهم الوسائل لحل المشكلة دون مساعدة من أحد، كما كان الحال في البوسنة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. كما أن الولايات المتحدة لا تصلح أساسًا للقيام بدور شرطي العالم؛ لأن مجال اهتماماتها قصير للغاية، حتى في المناطق ذات الاضطرابات المزمنة مثل كشمير أو البلقان أو الشرق الأوسط أو كوريا، فغالبًا ما تترك الأوضاع على ما هي عليه، ويبدو أن هذا توجه أساسي في السياسة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة غير مريحة على أي وضع في سياستها تجاه الآخرين حتى لو كانوا حلفاءها، فمثلاً يشعر الأوروبيون باستياء من الولايات المتحدة حين لا تتولى القيادة، وكذلك حين تتسم قيادتها بجرأة تصل إلى درجة التهور. ويكشف چوزيف ناي نبرة جديدة سادت على السياسة الأمريكية فيحددها بقوله:

«إنها التبرم المتغطرس من أي رأي خارجي مهما كان نوعه. فقد وضعت الحرب الباردة أوزارها، وانتشرت مبادئ حكومة بوش ومؤيديها الأحادية، وانقشع غبار المعركة، كما أننا نعرف من نكون، ونعرف ما نريد. وتتعلق السياسة الخارجية بالمصالح القومية، والمصالح القومية تخدمها ممارسة القوة، وترتبط القوة بالأسلحة والاستعداد لاستخدامها، ونحن لدينا القوة والاستعداد لاستخدامها. وطبقًا لما قاله الكاتب الصحفي تشارلز كرواتهامر في يونيو ٢٠٠١ فإن النزعة الأحادية تسعى لتقوية النفوذ الأمريكي ونشره بجرأة باسم الغايات الكونية شديدة الوضوح».

ويتتبع ناي درجة الحدة في نبرة التبرم المتغطرس والخطاب الأحادي الخاص بحكومة بوش الابن، فيرصد خفوتها؛ لتسهيل البحث عن حلفاء في الحرب المقبلة ضد الإرهاب. ورد المعلقون في الخارج بجدية وقد أربكتهم المذبحة، فمثلاً قالت صحيفة «لوموند»: «نحن جميعًا أمريكيون الآن»، في حين وضع حلف الناتو المادة الخامسة من ميثاقه موضع التنفيذ لأول مرة، والتي تلزم أعضاءه بالتضامن مع الولايات المتحدة التي أصبحت عرضة للهجوم. لكن شهر العسل كان قصيرًا لأن الأمريكيون سرعان ما يفرطون في حلفائهم أو أصدقائهم، ربما لجنون العظمة الذي لايفارقهم بل ويصيبهم بالخجل عندما يظهرون احتياجهم للآخرين، فقد أيد معظم حلفاء أمريكا الحرب ضد أفغانستان، بغض النظر عما لديهم من شكوك. ولكن الصدع انشق من جديد في يناير ٢٠٠٢، نتيجة لخطاب بوش الابن السنوي «حالة الاتحاد» والذي أشار فيه إلى «محور الشر» (كوريا الشمالية وإيران والعراق)، لكنه تجاهل حلفاء أمريكا عند ذكره كفاح أمريكا الكوني ضد قوى الظلام والإرهاب، وأثار ذلك قدرًا كبيرًا من الاستفزاز، إذ لم يكن قد مر سوى أربعة شهور فقط من

إعلان الحكومة حرصها على إقامة التحالفات والتعاون الوثيق مع أصدقائها في الكفاح ضد العدو المشترك.

بعد ذلك كان الرد الأمريكي هو التظاهر بالدهشة، حين تساءل وزير الخارجية كولين باول في ١٧ فبراير قائلاً: «ما ذلك العمل الأحادي الذي قمنا به بحيث يصدمهم جميعًا على هذا النحو ؟» ولكن الأوروبيين لم يسيئوا قراءة العلامات الصادرة عن واشنطن. ومع ذلك فقد ذكر باول أن هناك إجماعًا واقعيًا في الحكومة؛ لأن حلفاء أمريكا لا علاقة لهم بحساباتها العسكرية، وليس لهم خيار سياسي سوى التبعية، فلن يتحقق شيء من استشارتهم مقدمًا أو وضع حساسياتهم في الاعتبار، وهو الكلام الذي وصفه البعض بأنه ينم عن الاستهزاء الذي جعل كراوتهامر يقول بمنتهى الصراحة:

«يشعر أبناء عمومتنا الأوروبيون المحنكون بذهول، وفي مقدمتهم الفرنسيون، وهم يستنكرون النزعة «التبسيطية» الأمريكية، عندما يرون في تسمية الشر باسمه انتهاكًا لقواعد الأخلاق، فهم يفضلون مجاملته. وقد مارسوا ذلك مرات كثيرة، أشهرها مجاملتهم لألمانيا النازية عام ١٩٤٠. إننا في حرب من أجل الدفاع عن النفس، وهي كذلك حرب من أجل الحضارة الغربية. وإذا رفض الأوروبيون رؤية أنفسهم جزءًا من هذا الصراع، فلا بأس. وإذا رغبوا في الاستسلام، فلا بأس كذلك. فسوف ندعهم يمسكون بذيول معاطفنا، ولكننا لن ندعهم يقيدون أيدينا».

ويرد ناي على كلام تشارلز كراوتهامر الطافح بالاستهزاء والغطرسة بقوله إن من سمات المزاج القبيح في بعض أنحاء واشنطن في ذلك الوقت ألا يمتنع كراوتهامر وأمثاله عن ذكر أن فرنسا فقدت ١٠٠ ألف رجل في ستة أسابيع في حربها ضد الألمان، بل إنه لم يذكر أن الولايات المتحدة احتفظت بعلاقات دبلوماسية كاملة مع النازيين الأشرار لمدة ثمانية عشر شهرًا أخرى، إلى أن أعلن هتلر الحرب ضد أمريكا في ديسمبر ١٩٤١. إن هذه اللامبالاة المتعالية من كراوتهامر وغيره من الأمريكيين المتغطرسين تجاه الرأي الخارجي، هي بما يؤذي المسامع ويجرح المشاعر في الخارج، وما خيب آمال حلفاء أمريكا بعد التوقعات الكبيرة التي ترتبت على كارثة سبتمبر ٢٠٠١، وخاصة بعد بيان بوش الإستراتيجي الذي أعلنه عن «الدفاع الإجهاضي (الاستباقي) عن النفس الذي يصدر قراره بصورة أحادية»، والتوقع المفزع الخاص بالأسلحة النووية الجديدة التي تخترق الأرض والتلويح باستخدامها في العراق، مما يعد خروجًا غير مسبوق عن تردد أمريكا التاريخي في الموافقة على أسلحة الضربة الأولى من هذا النوع، كما يرسم صورة جديدة للقيادة الأمريكية التي تصم آذانها عن النقد أو النصيحة، والتي أصبحت تبدو في كثير من الأحيان متحدية وعدوانية.

ولا يعد ناي مثاليًّا ينعي تردد أمريكا في الانضمام إلى المجتمع الدولي بحثًا عن عالم أفضل. وكان قد أصدر عام ١٩٩٠ كتابًا «كتب علينا أن نقود» الذي تنبأ فيه بالهيمنة الأمريكية، لأنه لم يكن يجد حرجًا في أن تقوم الولايات المتحدة بدورها السيادي في النظام العالمي الجديد. لكنه عندما أدرك أبعاد المتغيرات التي جرت على المسار الأمريكي منذ تولي جورج بوش الابن، ومعه عصبة «المحافظين الجدد»، الإدارة الأمريكية ثم وقوع كارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اكتشف خطورة التيار الجديد وقرر السباحة ضده لعله يجذب معه مفكرين وكتابًا آخرين يضعون الأمور في نصابها الصحيح. وأصدر كتابه «تناقض القوة الأمريكية» عام ٢٠٠٢، كدراسة نقدية قوية للنزعة الأحادية في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي رفعت شعار «اقطع الشوط وحدك»، مع إعطاء أقل قدر ممكن من الاهتمام لرغبات الآخرين، كما يبدي ناي تشككًا في «الواقعية» التي يعتبرها مريبة، فهي تحبذ العلاقات الدولية التي تقلل من شأن إعطاء أولوية للاهتمام بالحقوق أو القوانين المتعدية للقومية أو الأهداف الأخلاقية وتقصر الدبلوماسية على دعم المصالح الأمريكية بكل وسيلة مناسبة. وكان اعتراض ناي على النزعة الأحادية، أو الواقعية بالمعنى الذي تستخدمه الإدارة الأمريكية، من منطلق أنها لا تصلح بالمفهوم البراجماتي الأمريكي الشائع.

ويرى ناي أن العلاقات الدولية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة أصبحت تتحرك على ثلاثة مستويات: يتمثل المستوى الأول في نفوذ عسكري صلب، وهو مجال تسيطر عليه الولايات المتحدة بلا منازع. وعلى المستوى الثاني هناك نفوذ وتأثير اقتصاديان؛ وفي هذا المجال يمثل الاتحاد الأوروبي بالفعل تحديًا للولايات المتحدة في التجارة وتنظيم الاحتكارات ووضع المعايير الصناعية، ويتفوق على أمريكا في الاتصالات والسياسة البيئية وأشياء كثيرة أخرى. وهذا بالإضافة إلى وجود لاعبين آخرين. أما المستوى الثالث فيربطه ناي بالأنشطة غير الحكومية المتنوعة والمنتشرة التي تتمثل في تدفق العملات والهجرة والشركات متعدية القومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والتبادل الثقافي ووسائل الإعلام الإلكترونية والإنترنت والإرهاب. وهذا المجال برمته لا يخضع بالفعل للتدخل الحكومي، أو نفوذ أية دولة، باستثناء الولايات المتحدة بالطبع، فهو نفوذ يمكن تحييده بأيسر ما يمكن.

ويخرج ناي من هذه الخريطة التي تشكل الحراك الأمريكي، بأن مشكلة المسئولين عن صياغة السياسة الأمريكية وتفعيلها في ذلك الوقت هي أنهم يتحركون على المستوى الأول فقط، حيث تنحصر رؤيتهم في القوة الضاربة العسكرية الأمريكية. ويضيف ناي قائلاً: «إن هؤلاء الذين يوصون بسياسة خارجية أمريكية تتسم بالهيمنة وتنهض على المواصفات التقليدية الخاصة بالنفوذ الأمريكي، يعتمدون اعتمادًا كبيرًا

على تحليل غير واف». ويواصل ناي تفكيك الموقف الأمريكي، فيقول: «إن الأمريكيين قبل الحادي عشر من سبتمبر كانوا يصمون آذانهم عمدًا عما يدور في العالم المحيط بهم، بل إنهم كانوا سعداء بتجاهلهم للذين حذروهم عام ١٩٩٩ من كارثة مقبلة، مثل جاري هارت ووارين رودمان، عندما قالوا «إن الأمريكيين قد يلقون حتفهم على التراب الأمريكي، وربما بأعداد كبيرة». وكان ناي يأمل بأن يكون الحادي عشر من سبتمبر دعوة واضحة إلى منظور جديد، ولكن إدارة بوش الابن لم تكن تنصت إلى صوت العقل.

ويضع ناي الحقائق التي تتعامى الإدارة الأمريكية عن رؤيتها، تحت أضواء فاحصة وساطعة كي يقطع خط الرجعة على كل محاولات التجاهل والتعامي، فيقول إنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنتصر في الحرب ضد الإرهاب، وإذا أرادت أن تنجح في تأكيد قيادتها للعالم، فستكون في حاجة إلى مساعدة الآخرين وتفهمهم على الوجه الصحيح، وخاصة في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية الفقيرة وغيرها ممن يستاءون من تخلفهم، وهذه حقائق لا تحتاج إلى إثبات. وفي الوقت نفسه تحتاج إجراءات حفظ النظام الدولي وتنظيم تحركات العملات والسلع والأشخاص عبر القارات والإشراف على تلك التحركات إلى تعاون دولي. وتحتاج «الدولة المارقة أو الفاشلة» التي ينتعش الإرهاب وسط ركامها إلى إعادة بناء، وتخطئ الولايات المتحدة في إهمالها لهذه المهمة التي لم تعد تجيد القيام بها. وبذلك فقدت الولايات المتحدة دورها التاريخي والحضاري الذي مارسته في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فهي الآن تتولى القصف بالقنابل، أما أعمال الإعمار المعقدة والخطيرة فتتركها لغيرها؛ أي إن مهمتها أصبحت التدمير في حين أن التعمير هو مهمة الآخرين، ومن الواضح أن أمريكا لم تعد تلتفت إلى بشاعة هذه الصورة التي أصبحت تبدو بها أمام العالم.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح الاتحاد الأوروبي يساهم بقوات لحفظ السلام في أنحاء العالم تزيد عشر مرات عما تساهم به الولايات المتحدة. فقد تحمل الأوروبيون في كوسوفو والبوسنة وألبانيا وسيراليون وغيرها خسائر عسكرية أكثر مما تحملته الولايات المتحدة. كما أن خمسة وخمسين في المائة من مساعدات التنمية في العالم وثلثي منح المساعدات المقدمة للدول الفقيرة والمعرضة للأخطار في أنحاء العالم يأتي من الاتحاد الأوروبي. وتمثل المساعدات الخارجية الأمريكية ثلث المتوسط الأوروبي بحيث إن مجموع الإنفاق الأوروبي على الدفاع والمساعدات الخارجية وجمع المعلومات المخابراتية وحفظ النظام والأمن – وكلها أمور لابد منها لأية حرب مستدامة ضد الجريمة الدولية – يعادل ميزانية الدفاع الأمريكية الراهنة. ورغم كل

الجعجعة الإعلامية التي تبثها أمريكا على مسامع العالم أجمع عن عظمة المساعدات الأمريكية لكل المحتاجين إليها وهم كثر، فإن هذه الأكذوبة الضخمة تتلاشى في الهواء كدخان عابر عندما يدرك المطبِّلون للنموذج الأمريكي أن الولايات المتحدة تعتمد اعتمادًا تامًّا على الأصدقاء والحلفاء في تحقيق كل أهدافها.

هنا يقدم ناي نظرية «القوة الناعمة» التي ارتبطت باسمه في الأوساط الدبلوماسية والمحافل السياسية، والتي اعتبرها شرطًا أساسيًّا لابد أن تفي به الولايات المتحدة، إذا أرادت الحصول على الدعم الخارجي والاحتفاظ به. فالكلام الكبير عن الإمبراطورية الأمريكية ليس سوى وهم في نظر ناي، مهما كان التباهي عالي الصوت بالأحادي القطبية والهيمنة على العالم. ولذلك يؤكد ناي أن نجاح التفوق الأمريكي لن يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية فقط، بل أيضًا على القوة الناعمة النابعة من الثقافة الأمريكية والقيم المرتبطة بها، ومنها الثقافة السياسية والدبلوماسية التي تجعل الآخرين يشعرون بأنهم استشيروا وأن مصالحهم أخذت في الاعتبار. ويهاجم ناي التباهي بالإمبراطورية؛ لأنه يبهر أبصار الأمريكيين ويجعلهم يظنون خطأ أن في إمكانهم المضي بمفردهم. ويحرص ناي على تعريف القوة الناعمة بأنها:

«تشبه إلى حد كبير الفكر السليم. وكان ينبغي أن تبدو كذلك لكل حكومة من الحكومات الأمريكية بعد الحرب، من هاري ترومان إلى جورج بوش الأب، فإنه إذا أردت أن يرغب الآخرون فيما ترغب أنت فيه، وجب عليك أن تجعلهم يشعرون أنهم داخل اللعبة. وترتبط القوة الناعمة، على سبيل المثال، بالمصداقية والسمعة الطيبة. ولم يخسر الاتحاد السوڤييتي في غزوه للمجر عام ١٩٥٦ وغزوه لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ إلا بسبب لجوئه إلى القوة الخشنة. وتستطيع الولايات المتحدة أن تزيد من قوتها الناعمة، من خلال انفتاح مجتمعها وطاقته الثقافية على العالم، في حين يقضي السلوك الخشن على القوة الناعمة دون داع، مثلما أكد بوش الابن صراحة «موت» اتفاقية كيوتو التي تعالج قضية الاحتباس الحراري التي تهدد المناخ العالمي كله، في حين تمارس الدول الاسكندناڤية وكندا قوة تزيد كثيرًا عن وزنها في الشئون الدولية، بسبب ما تبديه في أنحاء العالم من اهتمام بالمساعدات وحفظ السلام، وهو ما يعد من عناصر القوة الناعمة.

ولم يعد أحد يصدق أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون قائدة النظام العالمي الجديد، بعد أن أثبتت أنها قائدة الفوضى العالمية الجديدة، التي منهجتها عصابة بوش في نظرية سخيفة وفارغة وتستهين بعقول الجميع تحت اسم «الفوضى المنظمة أو

الخلاقة» إذ لم يخجلوا من الجمع بين النقيضين: الفوضى والنظام. وتجلت هذه الفوضى في النزاع العالمي بشأن المحكمة الجنائية الدولية، والذي كان تعبيرًا عمليًا عن ثمن العناد الأمريكي، الذي يريد أن يثير الفوضى الكفيلة بتفتيت أية مواجهة يمكن أن تتجمع في مواجهة الولايات المتحدة. فقد عارضت حكومة بوش الابن المحكمة بحجة احتمال تعرض الأمريكيين، الذين يؤدون مهام في الخارج لمقاضاة سخيفة لا مبرر لها. وكالعادة رفعت عصا التهديد بالانسحاب من مهامًا حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاعتراض على تلك العمليات في المستقبل، ما لم يضمن الأمريكيون إعفاءً شاملاً من مجال اختصاص المحكمة. وكم كانت دهشة الولايات المتحدة عندما رفض سائر أعضاء مجلس الأمن الانصياع لعملية لي الذراع هذه، واضطرت بعد مناقشات مطولة ومضنية أن توافق على حل وسط يحفظ لها ماء وجهها؛ وهو أن تتمتع قوات حفظ السلام التابعة للدول، التي لم توقع على المحكمة الجنائية الدولية بعام من الحصانة من المقاضاة، قابلة للتجديد في الأول من كل شهر يوليو.

ويصف ناي تصرف الولايات المتحدة في هذا الشأن بأنه لم يكن لائقًا بحال من الأحوال، فهناك في ذلك الوقت ٧٠٠ أمريكي فقط يخدمون في الخارج ضمن مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي تتكون من ٤٥ ألف فرد. ويتضمن قانون محكمة الجنايات الدولية بالفعل بنودًا تم إقحامها صراحة لتهدئة واشنطن، تعفي مهام الولايات المتحدة من المقاضاة، وفي هذا الموقف الأمريكي المبدئي تكمن عوامل انهيار المحكمة الجنائية الدولية وأنشطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكلاهما أمران تزدريهما وتمقتهما إدارة بوش، التي يبدو موقفها محيرًا إلى حد كبير؛ لأنه يتنافى مع إصرار أمريكا على الملاحقة والمقاضاة الدوليتين للإرهابيين وغيرهم من المجرمين السياسيين، ولأنه يوفر غطاءً أمريكيًا للدول والساسة الذين لديهم سبب حقيقي للخوف من المحكمة الجديدة. وقد صوَّت كل حلفاء الولايات المتحدة في مجلس الأمن ضدها، في حين شاركت إيران والعراق وباكستان وإندونيسيا وإسرائيل ومصر، واشنطن في معارضتها المحكمة الجنائية. والمعارضة الأمريكية التي تمارسها الولايات المتحدة تمثل محنة حقيقية لكل آمال العالم المعاصر في العيش في مجتمع دولي متوازن وعادل، وعقبة كأداء لا يمكن التخلص منها دون موافقة الولايات المتحدة على ذلك. يقول ناي:

«من الممكن تحقيق أهداف عالمنا على نطاق واسع بمجرد توقف الولايات المتحدة عن معارضتها: إذ ترفض واشنطن التوقيع على البروتوكول الدولي لمنع إشراك الأطفال في الصراع المسلح، كما رفض الكونجرس التصديق على المعاهدة الدولية لمنع التفرقة ضد المرأة؛ في الحالة الأولى يرجع السبب إلى رغبة البنتاجون في الاحتفاظ بحق

تجنيد مجموعة من أبناء السابعة عشرة، وفي الحالة الثانية يرجع السبب إلى اللوبي المعارض للإجهاض. وكما كان الحال بالنسبة للفصل العنصري في الخمسينيات، فقد جلبت هذه السياسات العار للولايات المتحدة، وهو ما يعد عقبة في سبيل المصلحة الأمريكية نفسها، مهما كان تعريفك لها، في حين أن مجرد مظهر التعامل بجدية مع العالم سوف يزيد التأثير الأمريكي زيادة لا حد لها. إنه ابتداءً بالمفكرين الأوروبيين وانتهاءً بالأصوليين الإسلاميين، تجد النزعة المعادية لأمريكا زادًا وفيرًا في اللامبالاة الشديدة التي تبديها الولايات المتحدة تجاه آراء الآخرين ومتطلباتهم.

«وهناك قدر هائل من الاختلاف بين تشجيع الآخرين على تحقيق ما يرغبونه وإغرائهم بتحقيق ما تريده أنت. ولا يدرك كثير من المعلقين الأمريكيين هذا الفرق؛ لأن أفقهم الضيق يجعلهم يفترضون أن العالم مقسم إلى من يرغبون فيما لدى أمريكا ومن يكرهون أمريكا بسبب ما لديها. من هنا كان من الضروري تجنب هذه الأنانية؛ خاصة وأن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين متفقون إلى حد كبير وتجمعهم قيم وأهداف مشتركة، فكل ما يلزم لرأب الصدع الذي انشق بين أوروبا والولايات المتحدة هو ممارسة ذكية وحساسة للنفوذ الدبلوماسي الأمريكي. وهو ما لست متأكدًا منه».

أما حلف الناتو، فيرى فيه ناي مشكلة حقيقية تحتاج إلى حسم، لأن الغرض منه لم يعد واضحًا في الوقت الراهن، وأدى إلى انقسام الرأي في أوروبا وأمريكا بشأن الطريقة التي ينبغي بها على الأوروبيين تنظيم دفاعهم بشكل جماعي بعد غياب الخطر السوفييتي. فالاتحاد الأوروبي، الذي يتمتع بحرية الاتساع شرقًا، غارق في مناقشات داخلية بشأن طريقة تحقيق ذلك ونتائجه المترتبة على سيطرته. ويتداخل الجانب العسكري مع الجانب الاقتصادي؛ ليشكلا معًا حاجزًا جديدًا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فمن أجل اليورو، فرض الاتحاد الأوروبي قيودًا صارمة للإنفاق على أعضائه؛ خاصة مع إحالة من ولدوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى التقاعد، مما فرض مطالب كبيرة على صناديق المعاشات التقاعدية الوطنية، بالإضافة إلى تيار معاداة المهاجرين الملتهب المتدفق من أقصى اليمين، وتراجع اعتماد الأوروبيين على المظلة النووية الأمريكية. لكل هذه الأسباب، أصبح الأوروبيون يترددون في توجيه الموارد العامة إلى الإنفاق العسكري، أما بالنسبة لخوف أمريكا من الإرهاب منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فالأوروبيون لا يقدرونه التقدير التام الذي توقعه أو تمناه الأمريكيون؛ ذلك أن الأوروبيين لهم همومهم الخاصة بهم أيضًا، فالبريطانيون والإسبان مثلاً يعيشون مع الإرهاب المحلي القاتل منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا.

ولا يقتصر ناي على تحليل التوترات الجارية شدًا وجذبًا بين الجانبين الأمريكي والأوروبي، بل يتوغل أبعد من المهاترات بشأن الدفاع، ليصل إلى الصدق العميق والقديم بينهما عبر خمسين سنة، أخفت فيها الحرب الباردة وحلف الناتو الخلافات العميقة بين نوعين متناقضين تناقضًا حادًّا بين المجتمعات. فالأوروبيون «ينفقون أقل مما يجب» على الدفاع، ليس فقط لأن الأمريكيين يضمنون لهم الأمن والسلام إلى ما لانهاية، بل لأنهم اختاروا منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، تخصيص الكثير من المال للخدمات العامة باهظة التكاليف وشديدة الشعبية. وكانت النتيجة أنه في كثير من المجالات المهمة تراجع التشابه الذي كان بين أوروبا والولايات المتحدة خطوات واسعة وعديدة عما كان عليه قبل خمسين عامًا.

إن النموذج الأمريكي اهتز كثيرًا وفقد جزءًا كبيرًا من جاذبيته للناس ليس في أوروبا فحسب بل في أماكن أخرى، كما أن هيمنته لم تعد مؤكدة. فالأوروبيون والأمريكيون يحبون نوعين مختلفين من الحياة؛ فأكثر من واحد من بين كل خمسة أمريكيين في عداد الفقراء، في حين تدور النسبة في غرب القارة الأوروبية حول ٨٪. كما أن عدد الأطفال الذين يموتون في عامهم الأول في الولايات المتحدة يزيد بنسبة ٦٠٪ على مثيله في فرنسا أو ألمانيا، في حين يزداد التفاوت بين الفقراء والأغنياء في الولايات المتحدة عن أي مكان في قارة أوروبا؛ ولكن في حين يؤيد أقل من أمريكي واحد من كل ثلاثة إعادة توزيع الثروة بصورة كبيرة، يؤيدها ٦٣٪ من البريطانيين، وهذا المعدل يرتفع في دول أخرى عديدة في القارة الأوروبية.

وهذه التقاليد الاشتراكية ليست جديدة على أوروبا؛ إذ إنه قبل إنشاء دول الرفاهة الأوروبية الحديثة، كان لدى معظم العاملين الأوروبيين تأمينات اجتماعية إجبارية (منذ عام ١٨٨٣ في ألمانيا مثلاً). ويتحمس كل الأوروبيين الغربيين في الوقت الراهن لوجود شبكة الضمانات والحماية والدعم المتداخلة، ولذلك يحرصون على معارضة تخفيضها أو إلغائها في الدورات الانتخابية. كما أن عدم الأمان الاجتماعي والمهني الذي اعتاده عشرات الملايين من الأمريكيين غير مقبول من الناحية السياسية منذ زمن بعيد في الاتحاد الأوروبي. وقد شارك مفكرون غير قليلين ناي الرأي في أنه إذا كانت الفاشية والشيوعية هما الرد الأوروبي المضاد ضد الموجة الكبيرة الأخيرة من عولمة حرية العمل منذ نهاية القرن العشرين، فإن «رأسمالية الرفاهة الاجتماعية» هي الضمان الأوروبي ضد عودتها. ولن يتخذ سائر الغرب النهج الأمريكي إيمانًا بحكمته وسلامته، إن لم يكن ذلك لأسباب أخرى.

ويـردد المهووسـون بـالنهج الأمريكـي، حتميـة الانتـصار القـادم للممارسـة الاقتصادية الأمريكية على حساب المتغير الأوروبي ثقيل الحركـة وغـير المنتج، الـذي يفتقر إلى المرونة والانطلاق بلا قيود. لكن ناي يوضح أنه رغم تعويـق كـل العراقيـل المفترضة في ماضيها كدول، كانت اقتصادات بلجيكا وفرنسا وهولندا في عام ٢٠٠١، على وجه التحديد، أكثر إنتاجيـة بمقيـاس كـل سـاعة عمـل مـن اقتـصاد الولايـات المتحدة، في حين كانت الاقتصادات الأيرلندية والنمـساوية والدنماركيـة والألمانيـة في الدرجة التالية له مباشرة. وفيما بـين عـامي ١٩٩١ و ١٩٩٨، كـان متوسـط الزيـادة الإنتاجية في أوروبا أسرع منه في الولايات المتحدة. ومع ذلك فقـد تفوقـت الولايـات المتحدة على أوروبا في الأرقام الإجمالية؛ نظرًا لأن عدد العـاملين الأمـريكيين أكـبر؛ إذ إن الدولة تقدم لهم أقل في مقابل عملهم؛ كما أنهم يعملون عدد ساعات أكثـر، بزيـادة ٢٨٪ عن الألمان و ٤٣٪ عن الفرنسيين، كما يحصلون على عطلات أقصر من الجميع.

ويتوغل ناي في دهـاليز الاقتـصاد الأمريكـي؛ ليلقـي الأضـواء الفاحـصة عـلى الثغرات والسلبيات التي تعتور كيانـه، والتـي تجعـل النمـوذج الأمريكـي غـير قابـل للتصدير والتطبيق في بلاد أخرى، لأنه هو نفسه مرشح للانهيار انهيـارًا مؤلـمًا نتيجـة لفقدان الثقة فيه. وكان ناي بهذا التحليل كأنه يتنبأ في عام ٢٠٠٢ بالكارثة الاقتصادية الأمريكية ثم العالمية التي وقعت في سبتمبر ٢٠٠٨ وانطلقت كالطوفان الذي لايعرف أحد متى ينحسر عن بلاد العالم. يقول ناي في كتابه «تناقص القوة الأمريكيـة: لمـاذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة قيادة العالم بمفردها ؟»:

«هناك شك فيما إذا كانت أوروبا أو غيرها، ستبدو أكثر شـبهًا بأمريكـا إذا تبنـت النموذج الاقتصادي الأمريكي؛ فالاقتصاد الأمريكي الحديث لا يمكـن استنـساخه في مكان آخـر. وليـست «الحـرب ضـد الإرهـاب» المـسألة الوحيـدة التـي تعتمـد فيهـا الولايات المتحدة على الأجانـب. ذلـك أن المعجـزة الاقتـصادية الأمريكيـة في العقـد الماضي (١٩٩٠-١٩٩٩) كان يغذيها ١.٢ مليـار دولار يوميًّـا مـن تـدفق رأس المـال الأجنبي اللازم لتغطية العجز التجاري الخارجي للبلاد، الذي يبلغ حاليًا ٤٥٠ مليـار دولار سنويًّا، فهذه التدفقات الاستثمارية الـضخمة هـي التـي حافظـت عـلى ارتفـاع أسعار الأسهم، وجعلت معدلات التضخم والفائدة منخفضة، وأنعشت الاسـتهلاك المحلي. أما إذا عانت إحدى دول أوروبا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية مـن عجـز تجـاري مماثل، لكانت قد خضعت منذ زمـن بعيـد لـسيطرة صـندوق النقـد الـدولي. وتنفـرد الولايات المتحدة بالتمتع بهذا الاعتماد الضار على المستثمرين الأجانـب؛ لأن الـدولار هو عملة الاحتياطي في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. ويكثر الجدل حول طول المدة

التي يمكن خلالها للاقتصاد الأمريكي أن يواصل العمل بهذه الطريقة، قبل أن ينهار انهيارًا مؤلمًا نتيجة لافتقاده الثقة الخارجية، وكذلك حول ما يتصل به من ادعاء بأن تلك الأنهار من النقد الأجنبي، وليست الإنتاجية غير المسبوقة الخاصة بقطاعات التكنولوجيا الفائقة الجديدة، هي التي حققت رفاهية التسعينيات. ومهما ادعى المهووسون بالنموذج الأمريكي بأن سحره لا يقاوم لأنه فريد في نوعه، فإنه من المستحيل استنساخه أو تصديره أو تطبيقه في أي بلد آخر، لأن ظروف الولايات المتحدة وآلياتها ومواصفاتها وملابساتها تختلف عن أي بلد آخر اختلاف بصمات الأصابع. وبدلاً من أن تجعل العولمة جاذبيتها عالمية، قضت على التحمس الخارجي للنموذج الأمريكي الذي لم يعد مغريًا؛ إذ إنه لم يصاحب انخفاض الملكية العامة للسلع والخدمات في أوروبا على مدى العشرين سنة الماضية؛ أي خفض لالتزامات الدولة الاجتماعية. ونظرًا لأن الأوروبيين والأمريكيين يعيشون في مجتمعين شديدي الاختلاف، فإن كلاً منهما يرى العالم بطريقة مختلفة، ويقيّم العمليات والنتائج الدولية المتناقضة من منظوره الذي لا ينطبق على منظور الطرف الآخر».

وهناك عشوائية سياسية أصابت القادة الأمريكيين المحدثين، فجعلتهم لايفرقون في تعاملهم مع مواطنيهم داخل الولايات المتحدة، وتعاملهم مع الدول خارجها. فقد اعتاد هؤلاء القادة أن يبقوا في الحياة العامة المحلية، ترك المواطنين لحالهم، مع تدخل محدود من الحكومة، وبمنتهى البساطة أسقطوا هذه الرؤية على الشئون الدولية كذلك. فالعالم، كما يرونه من واشنطن، سلسلة من التحديات أو الأخطار المنفصلة تختلف في آثارها على أمريكا، ويتم تقييمها طبقًا لهذه الآثار، كل أثر في ظروفه وحدوده ونتائجه. وإذا كانت الولايات المتحدة قوة كونية، فمن المفروض أن كل شيء تقريبًا يحدث في العالم لابد أن يهمها؛ لكن الواقع شيء مختلف عن ذلك؛ لأنها تفضل معالجة كل مشكلة وحلها على حدة.

وهذه التناقضات الصارخة التي تعتور السياسة الأمريكية، من شأنها أن تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق نظرية ناي عن «القوة الناعمة». فهي قوة تحتاج إلى تناغم واتساق لكي يسري مفعولها بين كل الأطراف المعنية، دون حساسية أو رفض أو تجاهل أو انعزال بين المعطيات أو الآليات أو القضايا المطروحة على الساحة. ورغم روح التفاؤل التي تنطوي القوة الناعمة عليها، فإنه من الصعب مشاركة ناي استنتاجاته المتفائلة بشأن مستقبل القوة الناعمة في قدرتها على فعل ما عجزت القوة العسكرية أو الاقتصادية عن فعله، طالما أن جزءًا ضخمًا من السياسة الأمريكية تتحكم فيه اعتبارات منعزلة عن بعضها، وهو وضع أصبح من التقاليد الراسخة، التي تميز

فكر الساسة الأمريكيين وتصرفاتهم. ولا شك أن النتائج السلبية الخطيرة المترتبة على هذا الانفصال أو الانعزال بين مكونات المنظومة الإدارية الأمريكية تجعل من الولايات المتحدة أسوأ أعداء نفسها. فمثلاً يتجاهل رؤساء أمريكا الرأي الخارجي في أغلب الأحيان إرضاءً للدوائر الانتخابية. كما يلقى الخطاب المزخرف واتخاذ المواقف الحماسية الأحادية قبولاً حسنًا في الداخل، بل وقد يخيف الأعداء في الخارج أيضًا، وإن كان هذا غير مؤكد. ولكن الشيء المؤكد هو أنه يرعب ويستعدي مجموعة ثالثة، تضم الكثيرين من أصدقاء أمريكا والمعجبين بها في الخارج.

ولا يركز ناي كثيرًا على فكرة «القوة الناعمة» بقدر ما يركز على الخطر الأمريكي الذي تتعرض له الولايات المتحدة، والذي يتمثل في مواجهة الدول الأخرى لإهمالها ولامبالاتها بحيث يتحول النموذج الأمريكي إلى مجرد خرافة، ويتحول الواقع الدولي إلى تكتلات مجتمعية ضد أمريكا، وما تمثله من قيم كونية خاصة بالتجارة الحرة والمجتمع الحر. ويعلق ناي على هذا بقوله: «سوف يعني هذا نهاية «الغرب» كما فهمناه طوال نصف قرن. فقد كان مصطلح المصالح والصداقة المتبادلة في شمال الأطلنطي، غير مسبوق ولا يقدر بثمن؛ وقد يكون ضياعه كارثة للجميع».

ويحاول ناي توسيع مفهومه لنظرية «القوة الناعمة» فلا يقصرها على الجانب الثقافي والعلمي والفني والمعرفي، الذي قد يعجز عن شغل فراغ القوة الخشنة أو العسكرية، ولكنه يمده كي يغطي أخطر وأهم عنصر لا غنى عنه للسياسة الأمريكية وهو ثقة الآخرين في النوايا الحسنة للولايات المتحدة. إن ما يوفر للولايات المتحدة تأثيرها الدولي الطاغي ليس هو قدرتها التي لا مثيل لها على الحرب، بل هو ثقة الآخرين في عهودها الصادقة ونواياها الحسنة. ويتخذ ناي من معارضة واشنطن للمحكمة الجنائية الدولية مثالاً على الأضرار الكثيرة، التي يمكن أن تصيب الولايات المتحدة بسببها، إذ إنها توحي بأنها دولة لا تثق في معاملة سائر دول العالم للأمريكيين معاملة نزيهة. ولكن إذا كانت أمريكا تبدي عدم ثقة في الآخرين، فقد يحين الوقت الذي يردون فيه الكيل، فهذه هي طبائع الأمور سواء بين البشر أو بين الدول.

وكان الأمريكيون الذين يهتمون بالسياسة الخارجية، قد أصابهم غرور القوة، وقالوا إنهم لا يريدون أن تدير أمريكا العالم. وكان رضا الأمريكيين عن أنفسهم وابتعادهم عن الاندماج في شئون العالم، وراء تجاهلهم التحذيرات من أن يضرب الإرهاب الساحل الأمريكي. ففي أول يونيو ١٩٩٧ كتب جيمس وولسي مدير المخابرات المركزية الأسبق، وجوزيف ناي عندما كان مساعد وزير الدفاع الأسبق، مقالاً في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «رؤية في الإرهاب» جاء فيه:

«إن الأولوية العظمى لسياسة الأمن القومي الأمريكي يجب أن تعطى للإرهاب الكارثي، ولكننا خشينا من أن الطبيعة الخاصة للمجتمع الأمريكي قد تصعب الاستعداد لمواجهة هذه المشكلة. إننا بسبب عقلية پيرل هاربر لا نحب أن نستعد بالدفاع المناسب إلا بعد أن نتعرض للهجوم».

وفي أوائل عام ١٩٩٩، كانت لجنة الأمن القومي برئاسة السناتور جاري هارت والسناتور رودمان، قد أصدرت تقريرها بعنوان: «العالم الجديد المقبل: الأمن الأمريكي في القرن الحادي العشرين». وجاء فيه: «نحذر من أن التفوق العسكري الأمريكي قد لا يحمينا من هجمات عدائية على أرضنا. إن الأمريكيين قد يموتون على الأرض الأمريكية وربما بأعداد هائلة».

من هذا المنطلق اعتبر ناي الهجوم الإرهابي على أمريكا علامة على تغيرات عميقة تجتاح العالم، وكانت المضمون الرئيسي لكتابه «تناقض القوة الأمريكية»؛ فالثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات تسحب القوة من تحت أقدام الحكومات وتمنحها لأفراد جماعات غامضة لا يعرف أحد متى وأين تضرب، بما في ذلك قوة الدمار الشامل، تستخدمها على مسرح السياسة العالمية والتي كانت حكرًا فيما سبق على الحكومات والدول. ففي القرن العشرين الذي شهد قمة العصر الصناعي، اعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس ڤيبر أن احتكار مشروعية استخدام القوة هو ميزة من اختصاص الدولة الحديثة، وهذا الرأي مازال صحيحًا. ولكن «عصر المعلومات» جعل الحكومات اقل احتكارًا للمصادر الرئيسية للقوة مقارنة بالقرن العشرين. فالدول مازالت تتحكم في قوى عسكرية ضخمة، غير أن انتشار تكنولوجيات التدمير الشامل أعطت الفرصة للإرهابيين وجعلت المجتمعات ما بعد الصناعية مخترقة. ومع انتشار الخصخصة في العالم، أصبح الإرهاب بمثابة الخصخصة العملية للحرب. والأكثر من ذلك أن عمليات «العولمة» قلّصت المسافات، والأحداث التي جرت في أماكن بعيدة عن أمريكا، مثل أفغانستان، كان لها تأثيرها الضخم على حياة الأمريكيين. ويقول ناي:

«إن الأمريكيين مازالوا يتصارعون حول الطريقة التي يجمعون بها بين القوة الأمريكية والقيم الأمريكية، في حين يواصلون عمليات التقوقع الذي يرون فيه حصانتهم الفعلية. وأمريكا، كأعظم قوة في العالم، أصبحت تواجه بكراهية خاصة في العالم الإسلامي. وكما قال طبيب وزعيم ديني باكستاني: «إن الأمريكيين عمي»، فيما يتعلق بما هو خارج حدودهم. وعندما ارتضت أمريكا لنفسها أن تصبح أكبر فتوة، فلا عجب من أن يفرح كثيرون عندما يدمي أنف الفتوة في النهاية».

ويحلل ناي التيارات المتناقضة والمتلاطمة التي تـدفقت مـع مأسـاة ١١ سـبتمبر، فيقول إنها في الوقت نفسه خلقت تعاطفًا كبيرًا مع الولايات المتحدة في معظم أنحـاء العالم. كما أن بعض الأمريكيين رأى أنه يمكن لأمريكا أن تقلل الكراهيـة لهـا وتـزداد حصانتها الفعلية والعملية إذا سحبت قواتها وحدت مـن تحالفاتهـا، واتبعـت سياسـة خارجية أكثر انعزالية. لكن ناي يرفض هذا التوجه من منطلق أن العزلة ليـست حـلاً بدليل أن الإرهابيين الذين ارتكبوا كارثة ١١ سبتمبر، لم يكن هدفهم الحـد مـن القـوة الأمريكية فحسب. ويستشهد ناي بما قاله الملك عبد الله الثـاني عاهـل الأردن عـن أن الإرهابيين أرادوا تقويض ما تمثله أمريكا. ويضيف ناي قائلاً:

«وحتى لو اتبعنا سياسة خارجية أضعف، فـإن الجماعـات الإرهابيـة تـتـذمر مـن القوة الاقتـصادية الأمريكيـة التـي تمتـد إلى مـا وراء الحـدود الأمريكيـة حيـث تمثـل الشركات الأمريكية والمواطنون الأمريكيون الرأسمالية العالمية. والأكثر من ذلك فـإن الثقافة الشعبية الأمريكية تطال العالم كلـه أيًـا كانـت الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة، فلامفر من تأثير الـ «سي.إن.إن» والإنترنت وأفـلام هوليـوود، التـي تـردد تعبـيرات الحرية والتعددية والتغيير، كما تعكس أجواء الجنس والعنف. لكـن إذا كانـت الحريـة والتعددية تغريان الملايـين في أنحـاء العـالم، فإنهـا تبـدو منفـرة للـبعض خاصـة مـن الأصوليين».

وبعد أن يثبت ناي أن الانعزالية ليست بالسياسة الخارجية التي تـضمن لأمريكـا الحصانة، يرصد أن الجدل الـدائر في الولايـات المتحـدة، لـيس مقـصورًا عـلى تيـاري «الانعزالية» و «العالمية»، بل يمتد إلى داخل معسكر العالمية الذي ينقسم إلى اتجـاهين: اتجاه العالمية الأحادية واتجاه العالمية التعدديـة. الأول يـرى أنـه يجـب عـلى الولايـات المتحدة أن تهيمن على العالم منفردة بالقوة العسكرية، والثاني يرى أن تتحرك الولايات المتحدة من خلال «تحالف عالمي». لكن ناي يقـدم منظـورًا أشـمل مـن ذلـك بكثـير، عندما يقوم بتعريف ماهية القوة بصفة عامة والقوة الأمريكية بـصفة خاصـة؛ فـالقوة هي الوسيلة التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة، وتغير سلوك الآخرين لهذا الإنجاز إذا كان ضروريًا. والقدرة على الحـصول عـلى هـذه النتـائج، تتطلـب امـتلاك مـوارد وعنـاصر وطاقـات وآليـات، مثـل: الـسكان والأرض والمـصادر الطبيعيـة والقـدرة الاقتصادية والقوة العـسكرية والاسـتقرار الـسياسي. وهـي الأوراق المهمـة في لعبـة السياسة العالمية خاصة في زمن الحرب.

وفي منتصف القرن العشرين وبداية العصر النـووي، حـازت الولايـات المتحـدة والاتحاد السوفـييتي العظمة العسكرية التي تمثلت في الـرؤوس النوويـة والـصواريخ

عابرة القارات، لكن ثبت خلال الحرب الباردة أن هذه الأسلحة ليس لها سوى قدرة الردع. كذلك فإن التجارب التي مرت بها الحكومات أثبتت أنه من الصعب أن تحكم الإمبراطوريات الشعوب الضعيفة، وذلك ما اكتشفته أمريكا في ڤيتنام، والاتحاد السوڤييتي في أفغانستان. أما التغير الاجتماعي في مجتمعات ما بعد الصناعة، فقد زاد من صعوبة خوض الحروب، بعد أن أصبح مواطنوها يركزون على الرخاء الاقتصادي ويطلبون تبريرًا أخلاقيًّا لدعم الحرب. وبالنسبة لمعظم القوى العظمى، فإن استخدام القوة قد يهدد أهدافها الاقتصادية. وإذا قسمت الدول إلى فقيرة ما قبل صناعية، وصناعية، وما بعد صناعية، فإن اللجوء إلى استخدام القوة مازال شائعًا في الدول الفقيرة ما قبل الصناعية، ومقبولاً في الدول الصناعية، ومقبولاً في أضيق الحدود في الدول ما بعد الصناعية.

ولكن الاعتبارات السابقة لا تعني أن القوة العسكرية لم يعد لها دور في السياسة العالمية المعاصرة؛ فالعراق لم يأخذ في اعتباره العوامل التي سبق ذكرها وقام بغزو الكويت، والجماعات الإرهابية أساءت استخدام المجتمعات الديمقراطية، كما أن الحروب الأهلية لم تزل مستعرة في مناطق كثيرة من العالم. إن الجغرافية الاقتصادية لم تحل محل الجغرافيا السياسية، ولكن هناك حدودًا متداخلة بينهما، وإن كانت الجغرافيا الاقتصادية بما تملكه من إمكانات وطاقات، أصبحت أكثر أهمية عما كانت عليه في الماضي؛ لأنها مرتبطة بالتكلفة الباهظة للقوة من ناحية ولأن الازدهار الاقتصادي أصبح قيمة عظمى في المجتمعات من ناحية أخرى. ففي عالم العولمة الاقتصادية، أصبحت كل الدول بدرجة أو أخرى تعتمد على قوة السوق، التي لا تستطيع التحكم فيها. إن القوة العسكرية ستظل حيوية في مواقف معينة ومحددة فقط، ولكن القوة الناعمة مطلوبة في معظم الأوقات إن لم يكن في كلها.

ويرى ناي أن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تبقى قوية، فإن على الأمريكيين أن يهتموا دائمًا بالقوة الناعمة وعلى كل المستويات. فالقوة الصلبة أو الخشنة (العسكرية والاقتصادية) تستخدم في دفع الآخرين لمواقفهم، ولكن هناك مجالاً آخر غير مباشر لكنه ثقافي واجتماعي وإنساني لممارسة القوة؛ فأمريكا يمكن أن تحصل على النتائج المرجوة في السياسة العالمية خاصة في مجال الدول التي تريد أن تتبعها وتعجب بقيمها وتسترشد بنموذجها وتتوق إلى مستواها في الازدهار والانفتاح. قد يسمي البعض هذا التوجه أمركة ثقافية، ولكن العبرة ليست بالتسمية، بل بالأرضية المشتركة التي يمكن أن تتسع وتتمدد لكي تقف عليها الولايات المتحدة مع الدول المؤمنة بنهجها في الحياة والمصالح المشتركة فيما بينها. وفي هذه الحالة يمكنها أن تضع أجندة السياسة

العالمية بجذب الآخرين إليها بحيث تعم الفائدة كل الأطراف المعنية، بدلاً من إرغامهم على التغير من خلال التهديد أو استخدام القوة العسكرية والاقتصادية لدرجة أن الخسائر تعم الجميع.

وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر القوة العظمى في العالم بمقاييس القوة العسكرية والاقتصادية، فإن ناي يلقي الأضواء التحليلية على تغيرات تتعلق بتوزيع القوة العسكرية والاقتصادية. لقد وصف البعض النظام العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بأنه «عالم أحادي القطبية» ووصفه آخرون بأنه «متعدد الأقطاب». وكل من الوصفين صحيح وخاطئ في الوقت نفسه؛ لأنه يركز على أحد أبعاد القوة. إن أصحاب وصف الأحادية القطبية يبالغون في الدرجة، التي يمكن لأمريكا أن تفرض ما تريد في السياسة العالمية، في حين أن أصحاب وصف التعددية القطبية يبالغون، عندما يساوون بين عدة دول لا تستطيع الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

من هذا المنطلق يصف ناي توزيع القوة في العالم المعاصر بأنه توزيع ثلاثي الأبعاد: **البعد الأول** يتمثل في الصف الأول من رقعة شطرنج العالم حيث يبدو العالم أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة على أساس القوة العسكرية. **والبعد الثاني** يتمثل في الصف الأوسط من رقعة الشطرنج حيث العالم متعدد الأقطاب على أساس القوة الاقتصادية، إذ تمثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ثلثي الإنتاج العالمي، في حين أصبحت الصين بفضل نموها المتسارع في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية لاعبًا رئيسيًّا منذ بداية القرن الحادي والعشرين. أما **البعد الثالث** فيتمثل في قاعدة رقعة الشطرنج العالمية التي يشغلها فاعلون دوليون غير حكوميين مثل رجال البنوك، الذين يحولون عبر العالم أموالاً تفوق ميزانية دول كثيرة، ومثل الإرهابيين الذين يستطيعون شن هجمات عبر العالم وعبر شبكات المعلومات.

ويصل جوزيف ناي إلى محصلة نهائية خاصة بالتناقض الذي تنطوي عليه القوة الأمريكية، وهي أن هذه القوة أعظم من أن تتحداها أية دولة أخرى، ولكنها ليست عظمى بالدرجة الكافية لحل مشكلات من قبيل الإرهاب والانتشار النووي، ولذلك فهي في حاجة إلى المساعدة والقبول من الأمم الأخرى والوقوف معها على أرضية مشتركة. ويقارن ناي بين الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الأمريكية فيقول إنه منذ روما، لم تحرز أمة من القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ما أحرزته الولايات المتحدة، ولكنها بمفردها غير قادرة على مواجهة تهديدات عصر المعلومات والعولمة، وذلك يبرز ضرورة أن تتعاون مع بقية العالم حتى لا تدخل في طرق مسدودة. ومن

الطبيعي أن يكون الهجوم الإرهابي على أمريكا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو الحدث المأسوي الذي نبه الولايات المتحدة إلى ضرورة السعي لبناء علاقات راسخة وإيجابية مع بقية العالم.

ومع التغيرات التاريخية الجذرية التي جرت على الساحة العالمية، فإنه الآن وأكثر من أي وقت مضى، وفي عصر المعلومات والعولمة، ومع تكاثر المنظمات غير الحكومية ما بين شركات متعددة الجنسيات وجماعات إرهابية متعاظمة القوة والبطش، يقترح ناي في كتابه «تناقض القوة الأمريكية» أنه أصبح من المحتم على أمريكا أن تجعل من قوتها كيانًا عضويًّا فعالاً، لا غنى للعالم عنه ولا غنى له عن العالم أيضًا، إذ إن التهديدات العالمية، مثل: الإرهاب والتقلبات المالية العالمية والاضطرابات البيئية وتهريب المخدرات وغسل الأموال، لا تستطيع القوة العسكرية والاقتصادية حلها أو حسمها، بل إن القوة العسكرية في بعض الأحيان قد لا تحقق المصلحة الوطنية، وربما ترتبت عليها تعقيدات لم تكن في الحسبان. ومن هنا كان إصرار ناي على أن تزيد أمريكا من اعتمادها على القوة الناعمة؛ أي على الثقافة والفكر والقيم والمؤسسات الأمريكية، التي تجسد هذه القيم من أجل أن تكون أكثر تحصنًا في الداخل وأكثر قبولاً في الخارج.

لكن نظرة جوزيف ناي الإستراتيجية جعلته متحفظًا في تأكيده للأهمية البالغة للقوة الناعمة. ففي مقال له في صحيفة «فايننشيال تايمز» بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٢، أوضح أن الثقافة هي محور هذه القوة، لكن نطاق سيطرتها محدود، بل وليست أمريكية خالصة بحيث تصبغ المتأثرين بصبغتها، وإذا كانت هناك صبغة فهي صبغة عالمية مرتبطة بالعصر، الذي أصبح فيه العالم قرية كونية صغيرة. ورغم أن ناي يعتز بأن الثقافة الشعبية الأمريكية تصل إلى معظم الدول، أبعد مما تصل إليها ثقافة أي بلد آخر؛ نظرًا لأجهزة الإعلام والدعاية الأمريكية الجبارة التي تغطي العالم أجمع، إلا أنها فاقدة لما يمكن أن يسمى بالمذاق الأمريكي المتميز. فقد عجزت أن تسري بروحها في الشعوب الأخرى، ربما لأنها فاقدة لهذه الروح. يقول ناي:

«صحيح أن الولايات المتحدة أقوى مما كانت عليه الإمبراطورية البريطانية في ذروة مجدها، ولكن الولايات المتحدة أقل سيطرة على ما يحدث في البلاد الأخرى. وقد عشت في أفريقيا الشرقية في الأيام الأخيرة للإمبراطورية البريطانية. وكانت مدارس أوغندا وخرائبها وقوانينها ونظم انتخاباتها، فضلاً عن علاقاتها الخارجية تخضع لسيطرة المسؤولين البريطانيين، أما الولايات المتحدة فلا تملك هذه السيطرة خارج حدودها الآن. ويقول البعض يجب ألا نكون حرفيين في المقارنة بين الدولة

المتفوقة والإمبراطورية؛ ذلك أن اصطلاح الإمبراطورية ليس إلا مجازًا. لكن في عصر المعلومات والعولمة، فإن الإمبراطورية الأمريكية أمر واقع تقريبًا، وخاصة عندما يقصد به التأثير العالمي للثقافة الأمريكية. ولكن إذا كانت الثقافة تساعد في خلق قوة مؤثرة، إلا أن نطاق سيطرتها محدود، كما أنها ليست أمريكية خالصة. ويوحي المجاز بأن هناك سيطرة مصدرها واشنطن لكن هذا غير حقيقي، والدليل على ذلك أن أقوى دولة منذ الإمبراطورية الرومانية لا يمكنها تحقيق كثير من أهدافها منفردة، بل تحتاج إلى تعاون الآخرين لتحقيقه. ومعظم القضايا التي تثيرها المعلوماتية والعولمة هي في صميمها تعددية وليست انفرادية؛ فمثلاً يؤثر التغير في الطقس العالمي في جودة الحياة في الولايات المتحدة، لكن ثلاثة أرباع المشكلة يأتي من خارج حدودنا. وتأتي أمراض كثيرة مثل الإيدز وحمى غرب النيل من أماكن بعيدة، ولكنها تخترق حدودنا بسهولة، ويتحتم محاربتها بمساعدة بلاد أخرى. والإرهاب أكبر مثل على ذلك، فقد أطاحت القوة العسكرية بسهولة بدولة طالبان بصفتها راعية الإرهاب، ولكنها لم تدمر أكثر من ثلث أو ربع شبكة القاعدة فقط. والتي لها خلايا في أكثر من خمسين بلدًا. ومن البدهي أنه في معظم هذه البلاد لا يمكن استخدام القوة العسكرية، ولا يمكن أن نفكر في قصف إيطاليا أو ألمانيا أو حتى ماليزيا حيث توجد بعض هذه الخلايا».

وتتجلى نظرة ناي الإستراتيجية في استيعاب احتمالات المستقبل ومعطياته المترتبة على وقائع الحاضر الراهن، فيؤكد أن نجاح الحرب على الإرهاب، يتطلب سنوات من التعاون الصبور مع الآخرين في مجالات المشاركة المخابراتية والعمل البوليسي وتدفق الأموال. وغني عن القول إنه ليس في إمكان الولايات المتحدة الانتصار في هذه الحرب بمفردها بأوامر تصدر من عاصمة إمبراطوريتها. والتفوق يعني أن على الولايات المتحدة، في بعض الأحيان، أن تقود الطريق لقدرتها على تحمل هذه المسئولية أمام التاريخ. وقد قدمت الإمبراطورية البريطانية دروسًا للتاريخ في الفترة، التي كانت متفوقة على غيرها في القرن التاسع عشر باعتبارها الدولة ذات الصدارة في حمل المسئولية. فقد تصرفت لحماية مصالحها على نحو يحقق المنافع لبلاد كثيرة خارج إمبراطوريتها، في مقدمتها المحافظة على توازن القوى، وتشجيع الانفتاح الاقتصادي، ودعم المصالح الدولية المشتركة مثل حرية البحار وسحق القرصنة.

ويقارن ناي هذه المجالات التي أدارتها بريطانيا باقتدار، بالمجالات التي تشغلها حاليًا الولايات المتحدة التي تحتاج إلى الاستقرار الإقليمي نفسه، والانفتاح الاقتصادي الدولي نفسه، والمصالح الدولية المشتركة نفسها، والتي تحتاج إليها بلاد كثيرة أيضًا. كما أن سحق الإرهاب بالنسبة للقرن الحادي والعشرين يماثل سحق

القرصنة بالنسبة للقرن التاسع عشر، وإن كانت القرصنة التقليدية عادت لتطل بوجهها الكئيب على العالم وتشارك الإرهاب في القضاء على الطمأنينة والسلام، وتحيل الحياة إلى كابوس مقيم. ولن يتخلص البشر من هذا الكابوس إلا بالتضامن والتعاون والتكاتف؛ لتوليد الطاقات والإمكانات والإيجابيات الكفيلة بذلك، فهذا هو محور كتابات چوزيف ناي.

* * *

(٢) ألفين توفلر

يعتبر ألفين توفلر الكاتب والمفكر الأمريكي في مقدمة المنظرين للحضارة المعاصرة والمستقبل البشري بصفة عامة. فقد نشر منظومة متناغمة من المؤلفات، التي أحدثت تيارات وفجرت قضايا كانت بمثابة نقاط تحول، ليس في الفكر الأمريكي فحسب، بل في الفكر العالمي بعد أن ترجمت إلى لغات كثيرة، وأثرت بعمق في عقل رؤساء وقادة دول عديدة، أدركوا أن العالم في مواجهة موجة حضارية من نوع جديد ومختلف تمامًا، وعليهم أن يتقنوا ركوبها وتوجيهها لصالح شعوبهم، وإلا أغرقتهم جميعًا بين طياتها. وكان أول كتاب نشره توفلر هو «صدمة المستقبل» عام ١٩٧٠، ثم «الموجة الثالثة» عام ١٩٨٠، و «تحول السلطة» ١٩٩٠، وكانت الكتب الثلاثة بمثابة ثلاثية تسعى إلى اكتشاف معنى للتغيرات ذات الاتساع المدهش، التي يرهص بها القرن الحادي والعشرون. ويمكن قراءة كل كتاب من الثلاثية منفردًا، وإن كانت تكون كلاً فكريًا متماسكًا، موضوعه المحوري هو التغيير، بمعنى ما يحدث للبشر عندما يتحول مجتمعهم فجأة إلى حقيقة جديدة وغير متوقعة. وكتاب «تحول السلطة» يرفع التحليلات التي وردت من قبل في «صدمة المستقبل» و «الموجة الثالثة» إلى مدى أبعد. والمنظور الأساسي في هذا الكتاب هو إقامة نظام جديد للسلطة، وهذا النظام في طريقه ليحل محل نظام الماضي الصناعي، من خلال تحول يسعى لكي يكون هادئًا أو ناعمًا بقدر الإمكان.

وكان هناك كتابان آخران يشتملان على تنويعات إضافية على الأفكار الرئيسية التي وردت في الثلاثية، وهما «مقدمات منطقية وعروض تمهيدية» عام ١٩٨٥، و«نحو بناء حضارة جديدة» عام ١٩٩٥. في الكتاب الأول ركز توفلر على التكنولوجيا الحديثة ودورها الواضح والأساسي، وكان بمثابة إجابة عن سؤال جوهري، هو: هل من الممكن أن يبقى أمر التعامل مع هذه التقنيات ضمن صيغته البريئة والخارجية دون أن يصل إلى تضاعيف الحياة الاجتماعية ويتغلغل في مفاصلها الأساسية ؟ أما الكتاب الثاني فإن أهم ما بلوره توفلر فيه أن العالم - وخاصة الدول المتقدمة - في طريقه لصنع حضارة جديدة، تعتمد أساسًا على النمو في المعلومات، وطرق توزيعها وإدارتها. وهذا ما عبر عنه توفلر من قبل بالموجة الثالثة التي تجلب معها طريقة جديدة تمامًا للحياة، تقوم على أنماط جديدة في التصنيع، وشكل العائلة، وتنظيم المعلومات، وعلى أشكال جديدة للمدارس وشركات للمستقبل تختلف جذريًا عما هي عليه الآن.

فإذا بدأنا بكتابه الأول «صدمة المستقبل» الذي أصبح عنوانه اسمًا لمصطلح شهير، فقد قال عنه توفلر في مقدمته لكتاب «تحول السلطة»، أنه أراد أن يُعرف

«الصدمة» بأنها الاضطراب والتوتر اللذان يعاني منهما كل الذين يحاولون مواجهة تغيرات عديدة في زمن قصير للغاية، مما يؤكد أن تسارع مجرى التاريخ له عواقبه التي لا مفر منها، وذلك بمعزل عن الاتجاه التي تتخذه التغيرات، سواء أكانت هذه التغيرات إيجابية أم سلبية؛ فالسرعة المتزايدة للأحداث وتسارع التداعيات المترتبة عليها لها تأثيرات خاصة. وفي الوقت نفسه يؤكد كتاب «صدمة المستقبل» أن الأشخاص والمنظمات، وحتى الأمم، يمكن أن تنحني تحت ثقل تغيير مفرط الضخامة، يحدث قبل أوانه لدرجة أنهم يفقدون التوجه الصحيح ويصبحوا عاجزين عن الرد بقرارات ذكية، باختصار يعانون من «صدمة المستقبل». يضيف توفلر قائلاً:

«على نقيض الرأي السائد في تلك الفترة، تنبأ كتاب «صدمة المستقبل» بسرعة «تفتت» الأسرة النواة، كما أعلن ثورة علم الوراثة وظهور مجتمع المنتجات التي تستخدم مرة واحدة وترمى في القمامة بعد ذلك، وأيضًا التحول الكبير في مجال التعليم الذي سرعان ما بدت ظواهره. وكان الكتاب قد نشر في عام ١٩٧٠ في الولايات المتحدة وبعد ذلك في بقية أنحاء العالم، ولمس أوتارًا حساسة وأصبح بشكل غير متوقع من أكثر الكتب مبيعًا على المستوى الدولي، وأثار وابلاً من التعليقات. وطبقًا «لمعهد المعلومات العلمية»، أضحى هذا الكتاب أحد أكثر الأعمال التي يستشهد بها في مجال العلوم الاجتماعية. ودخل تعبير «صدمة المستقبل» في لغة الحياة اليومية، وأصبح واردًا في عدد من القواميس، وكثيرًا ما يظهر في عناوين وسائل الإعلام».

عندما صاغ توفلر مصطلح «صدمة المستقبل»، كان في ذهنه ما يلاقيه الإنسان العادي في مجتمعات الدول المتقدمة من وطأة تكنولوجيات عاتية؛ إذ وقع هذا الإنسان تحت مجموعة من الضغوط النفسية والعصبية والفسيولوجية، وهو يحاول لاهثًا ملاحقة التغيرات الحياتية التي تحدثها تكنولوجيات تتبدل وتتغير بإيقاعات فائقة السرعة، تتجاوز قدراته على التلقي والاستيعاب. وهي تكنولوجيات طاغية تمتد آثارها إلى أبسط كافة المستويات، بدءًا من بطاقات الائتمان الممغنطة التي يقضي بها حاجاته اليومية، والتي تحول الاقتصاد من اقتصاد يقوم على النقود كرمز للقيمة إلى اقتصاد «فوق / رمزي» يقوم على ما ترمز إليه تلك البطاقات من نقود، ومرورًا بفيضان البث الإعلامي مرئيًا كان أم مسموعًا، أو انتهاءً بالتنوع والتعدد الهائلين للمنتجات المادية لتلك التكنولوجيات. وبالتالي فإن إنسان تلك المجتمعات يجد نفسه في مواجهة بيئة خشنة معقدة تكتظ برموز التكنولوجيا المعاصرة وبمنتجاتها المادية، من سلع وخدمات، وأيضًا منتجاتها الذهنية، من مناهج فكرة جديدة ونظم علمية مستحدثة. إنها بيئة تفرض عليه كمًا هائلاً من البدائل والخيارات، وتلقي على كاهله

عبء الإلمام بها، والانتقاء منها، مما يؤدي إلى مشكلة «الحمل المعلوماتي الزائد». وهي بيئة تطلب منه سرعة استيعاب ما تقدمه التكنولوجيا من جديد، سرعان ما يفقد جدته بمرور فترة زمنية بالغة القصر، كما تحتم عليه أن يمتلك قدرًا كبيرًا من المرونة، التي تساعده على تبديل عاداته المعيشية والذهنية القديمة بأخرى أكثر حداثة، وبإيقاع يواكب إيقاعات المتغيرات السريعة للتكنولوجيا. وفي النهاية، فهي بيئة تضع التعامل معها في موقف «الاختيار الزائد» الذي يصيب منظومة القيم التي يستخدمها الإنسان كأساس للمفاضلة بين البدائل والخيارات وكأداة لاتخاذ القرار بالعجز، فتتوقف عن أداء دورها لتدعه يسقط وحيدًا في مصيدة العجز عن الاختيار.

بهذا الشكل الطاغي، يجد الإنسان نفسه فاقدًا للسيطرة على زمام أموره، ومحاطًا ببيئة غريبة عليه لا يملك من مواجهتها حولاً ولا قوة، فلا هو بالقادر على التفاعل مع معطياتها بالسلب أو الإيجاب لافتقاره إلى الوسائل الذهنية والعقلية الضرورية لإنجاز هذا التفاعل، ولا هو بالقادر على التعامل أو التواصل مع رموزها؛ لجهله بدلالات تلك الرموز وآلياتها. ونتيجة لكل هذه التداخلات الغامضة، تبرز ظاهرة «الاغتراب التكنولوجي»، كأحدث صور الاغتراب التي يعاني منها الإنسان العادي في المجتمعات المتقدمة، وتصبح هذه الظاهرة في النهاية، قضية تكيف عقلي بسيط، لايمتلك الأدوات الذهنية الكافية، مع بيئة تزداد تعقدًا باستمرار. ومن المتوقع أن يلجأ الإنسان الذي يعاني من أعراض الاغتراب التكنولوجي إلى ما تيسر له من الحيل العقلية والإدراكية، مثل: التبسيط المخل، والرؤية الاختزالية للأمور، والنظرة الجزئية أو التجزيئية للواقع، والعمل على إيجاد عالم بديل بسيط يستطيع التعامل مع معطيات، كمحاولة منه للهروب من الإحساس بالغربة والعجز والإحباط والاكتئاب والقوة الخشنة التي لا ترحم.

وأصبح المجتمع الدولي المعاصر يتميز بالتفاوت والتباين الشديدين بين أقلية من تلك الدول تملك ناصية التكنولوجيات المتقدمة مادية كانت أم ذهنية، وبين أغلبية لاتملك، في بعض الحالات، إلا ترف الاستهلاك ولا تملك، في أغلب الحالات، إلا ترف الفرجة. إنه مجتمع يتكون من أقلية من المجتمعات المتقدمة، التي تمتلك تكنولوجيات مادية وذهنية، تؤهلها لإنشاء بيئة جديدة معقدة تقف حيالها بقية المجتمعات بلا حول أو قوة حقيقية. وإزاء هذه البيئة المعقدة التي لم يتهيأ لمواجهتها عقل المجتمعات الأقل تقدمًا، والذي يتمثل في مفكريها ومثقفيها، يبحث إنسان تلك المجتمعات، أفرادًا أو جماعات، عن ملجأ يلوذ به هربًا من المواجهة، ويعصمه من الغرق في طوفانها. وتتعدد أشكال هذه الملاجئ بين عالم وهمي تخلقه عقاقير مخدرة،

مادية أو ذهنية لينسى فيها الإنسان نفسه، وعصر تاريخي انقضى بأحداثه الواقعية والحية، ولم تبق منه إلا بقايا حفرية ترسم صورة غائمة لـ«عصر ذهبي !»، يحنو على الإنسان ويرفع عن كاهله عبء حمل الأمانة، ببساطة الحياة فيه، وبخلوها من مشقة التفكير، وباقتصار الإختيار فيه على ثنائيات جاهزة دون تمحيص، مثل: نعم / لا، وخير / شر، وأبيض / أسود.

هذه هي «صدمة المستقبل» التي يعنى بها ألفين توفلر، تعريض فرد أو أفراد لضغوط شديدة تفقدهم القدرة على التصرف الواعي؛ نظرًا للتغيرات المتلاحقة والمتدفقة في وقت قصير للغاية. ويوضح توفلر أن صدمة المستقبل ليست في انتظار المستقبل لكي تحدث، بل أصبحت مرضًا متعدد الأعراض، تعاني منه شعوب ودول يتزايد عددها كل يوم، في حين أن قدرتها على التكيف تكاد تكون معدومة. وتتمثل المعضلة فى أنه إذا كان الإنسان قادرًا على التغلب على شعوره بالضياع، عند انتقاله من مجتمعه الذي اعتاده إلى مجتمع غريب، فإن المتغير في الزمان أشد وأقسى، لأن التغير لايصيب فردًا بل يصيب المجتمع بأسره. كما أن الفرد قد يستطيع العودة إلى بيئته في حين لا يستطيع المجتمع ذلك. والعلاقات التي تربط العالم اليوم، تجعل أي حدث في أي بقعة فيه ذا أثر على معظم البشر بطريقة أو بأخرى، وسط كل ظواهر التسارع كعامل اجتماعي جديد جعل سرعة الزوال من حقائق العصر، ومعها القوة الناعمة.

ويستخرج توفلر من سرعة التغير نظرية، تفترض أنه ليس في الكون «شيء» وإنما توجد فيه «أحداث». إن كل شيء يتغير، والزمن كفيل بتغيير كل شيء، وإن كان بنسب متفاوتة. ولا يعني هذا التغير شيئًا إذًا لم يتم قياسه بمقياس الزمن باعتباره الأبعاد، التي ينتقل فيها شيءٍ ما من طور إلى آخر؛ ولذلك عند الحديث عن التغير ينبغي أن نضع الأمر المراد قياسه بين الأمور الأخرى لتظهر حقيقة تغيره النسبية. ففي الماضي كان التغير البيئي يمر بنعومة، دون أن يلحظه أحد بالمعنى العلمي الدقيق، في حين أن التغير السريع لم يترك مجالاً لمجرد التفكير والتأمل، بل أصبح بمثابة الصدمات الكهربية لعادات الملايين وعقائدهم وتصوراتهم.

والتغير جزء من طبيعة هذا العالم، لكنه اكتسب دفعة هائلة في العالم المعاصر وعلى جبهات متعددة؛ لأن التغير التكنولوجي لا يعني التغير في الآلات فحسب، بل يعني تغير طرق تربية السمك، وزراعة الغابات، وعد أصوات الناخبين وتعليم التاريخ. ويرى توفلر أن التغير يمر بمراحل ثلاث، الأولى: ابتداع أو ابتكار فكرة ممكنة التحقيق، والثانية: نقل الفكرة إلى واقع مادي وملموس ومناسب لتطبيقها، والثالثة: تطبيق الفكرة على مستوى المجتمع. وقد تغير الوقت اللازم للفكرة؛ لكي تنتقل من

المرحلة الأولى إلى الثالثة بحيث قصر إلى حد كبير. ولا يعني السبب في سرعة تطبيق الأفكار أن الناس أصبحوا أذكى ممن سبقوهم أو أنشط، بل لأن الظروف الاجتماعية والمعرفية والعلمية صارت جاهزة لنقل الأفكار إلى حيز التطبيق في زمن قياسي.

إن البشر يتعلمون ليس من البيئة الإنسانية فحسب، بل من عالم الآلات، فهي تغير فكرهم وسلوكهم مثل اختراع الساعة أو المطبعة أو الكومبيوتر، بل إن اختراع العجلة في العصور القديمة كان بمثابة ثورة في مجال النقل والاتصالات والحروب ... إلخ. لكن توفلر يؤكد أن سرعة التغير الآن أصبحت غير طبيعية، وأن التسارع المتصاعد والخشن أصبح من أهم القوى والدوافع المؤثرة في المجتمع المعاصر. ويقسم توفلر تاريخ العالم إلى فئات ثلاث، الفئة الأولى تضم الذين يعيشون على الصيد والتقاط الطعام أو الزراعة فيما بعد. وعاشت هذه الفئة منذ ألوف السنين، ولا تزال تشكل سبعين في المئة من سكان العالم. أما الفئة الثانية فتعيش في المجتمعات المتطورة صناعيًا، وتعتمد على التطور الصناعي والثقافة الجماعية، وتمثل فئة الجيل المعاصر. أما الفئة الثالثة فتمثل صفوة العالم ولا تزيد على الثلاثة في المئة المتبقية من سكانها، وتعيش في مراكز التطور والتقدم الكبرى، كما تعيش أيضًا في المستقبل. ويعمل أفرادها في عالم الصناعة الراقية المعقدة، ويعيشون حياة «أكثر سرعة» من غيرهم، وهي السمة التي أصبحت ملازمة للدول المتقدمة التي تؤمن بأن أعظم استثمار يكمن في الاستفادة القصوى من عامل الوقت. لقد أصبح التسارع جزءًا من طبيعة وشخصية أبناء هذه الدول، ودربوا أنفسهم على التكيف السريع مع العالم المتغير، لدرجة أنهم فقدوا الصبر في تعاملهم مع الشعوب الأقل تغيرًا. إنهم فئة جيل المستقبل التي تجاوزت صدمته وانطلقت إلى آفاق أبعد.

وينتقد توفلر علوم النفس والاجتماع والبيئة المعاصرة؛ لأنها تجري دراسات وأبحاثًا تصلح لفرد ساكن غير متغير. صحيح أن دراسة الإنسان بوصفه إنسانًا أساسية، ولكن هناك فرقًا بين مجتمع الماضي ومجتمع الحاضر، وهو فرق يمكن اختصاره بعبارة «سرعة الزوال». فإذا أخذ البشر هذه الظاهرة بعين الاعتبار، أصبح مفهومهم عن المجتمع أكثر عمقًا وفاعلية. إن سرعة الزوال تولد لدى الفرد شعورًا بانعدام الدوام في أي أمر، كما أن الشعور بسرعة الزوال لا يتناول علاقات الفرد مع المجتمع فحسب، بل يتناول علاقاته مع عالم الأشياء: المكان والمؤسسات والهيئات والأفكار والمعلومات في المجتمع. فإذا أضيف الزمن إلى هذه الأنواع من العلاقات، فإن نسيج الخبرة البشرية والاجتماعية يتشكل ويصبح جاهزًا لتوظيفه. وإذا كان من الصعب إثبات أن الأوضاع والحالات التي تمر بالفرد تزداد سرعة، فإنه من الممكن تحليل هذه الأوضاع أو الحالات إلى عناصرها الخمسة: الناس، والأشياء، والمكان، والمؤسسات، والأفكار، بحيث تتضح سرعة الزوال بشكل مؤكد.

و«سرعة الزوال» هو عنوان الفصل الثاني في كتاب توفلر «صدمة المستقبل»، وفيه يبدأ بتحليل علاقات الفرد مع عالم الأشياء؛ فيراها علاقة مؤقتة تزداد في قصرها يومًا بعد يوم. إن أعداء التقدم المادي يقللون من قيمة «الأشياء»، رغم أن الأشياء ترتبط بكل نواحي حياة البشر، ولها تأثير نفسي عميق. ومع ازدياد الغنى والترف في المجتمع، يزداد ميله لأن يلقى ما استعمله سريعًا؛ فالزجاجات الفارغة، والأوعية البلاستيكية، وصينية الطعام الجاهز تلقى بلا هوادة. وفي كل يوم تقع العيون على إعلانات عن قمصان وملابس نوم، بل وثياب زفاف مصنوعة من الورق تلقى في القمامة بمجرد اتساخها، ولكن ذلك لا يعني القوة الناعمة التي تكلم عنها چوزيف ناي.

في الماضي كان المنتج يفكر في صنع أشياء تتميز بالمتانة ومقاومة الاهتراء، واليوم صار يفكر في صنع أمور يسهل إتلافها وتغييرها. والسبب الأول في هذا التطور أن التقدم التكنولوجي جعل صنع أي شيء جديد أكثر توفيرًا من إصلاحه. أما السبب الثاني، فإن التقدم التكنولوجي يطور الشيء المصنوع تطويرًا يجعل القديم غير قابل للاستخدام، مع توافر النوع الجديد المطور، فلا حاجة عندئذٍ لصنع حاجة تقاوم الاهتراء. أما السبب الثالث، فيتمثل في أن سرعة التغير تجعل المنتج غير واثق في نوعية رغبات المشتري في المستقبل، وبالتالي فهو يفكر في إرضاء رغباته أولاً فأول، وإن كانت أجهزة الإعلام والدعاية والإعلان والتسويق قد تخصصت في إثارة رغبات معينة مبكرة لدى المستهلكين؛ لكي يقبلوا على الأشياء أو السلع التي تم التمهيد الدعائي والإعلامي لها بحيث يقبلون عليها بمجرد ظهورها في الأسواق.

إن البشر الذين استطاعوا أن يستوعبوا تطورات المستقبل، يريدون الاستفادة من آخر ابتكارات التكنولوجيا، دون أن يؤدي ذلك إلى ارتباطهم بما يستعملون أو يحتاجون، فهم يشعرون أنهم يعيشون حياة أغنى من الحياة القديمة، أغنى لأنها تعتمد على الحركة ولا تعتمد على الامتلاك. إن رغبة الإنسان المعاصر في الإبقاء على الأشياء على حالها تتناقص، وهو حين يريد تغيير بضاعة ما، فإما لأنها لم تعد صالحة لاستعمالها بشكل مرض، أو لظهور سلعة أخرى أكثر ميزات وفوائد، أو لأن حاجات الفرد نفسه تغيرت. ومع تقدم الرفاه المادي، يصبح الفرد في حاجة إلى سلع أكثر تنوعًا أو تخصصًا. وأصبح من الظواهر المعتادة أن تختفي السلع المشهورة والذائعة الصيت تختفي ليحل غيرها محلها، في حين أن الشركات المشهورة التي كانت تصنع سلعة تتوقع لها حياة تبلغ عشرين عامًا، لا تستطيع الآن أن تستمر في الأسواق أكثر من سنوات معدودة. والمحصلة النهائية أن علاقات الفرد بالأشياء صارت سريعة الزوال، لا تستقر إلا قليلاً ليحل محلها علاقات مع أشياء أخرى.. وهكذا في دورات لا تتوقف.

ثم ينتقل توفلر إلى علاقات الفرد مع المكان، فلم يمر على الإنسان وقت ارتباطه بالمكان أقصر وأقل عمقًا منه الآن. والفرد الذي اعتاد التنقل والهجرة يختلف تمامًا عن الذي يميل إلى الاستقرار، لكن سبب الهجرة في الماضي غير سببها في الحاضر، فليس المهاجرون مزارعين ينتقلون إلى المدينة، بل أكثر الناس تنقلاً حاليًا هم أكثر الناس تقدمًا في مجال التكنولوجيا. وأصبح أول ما يخطر في بال الفرد حين يضيق ذرعًا بمجتمعه أن يغادر إلى غير رجعة. والفتيات اللاتي يهاجرن من مكان إلى آخر يوقفن السيارات المارة لتحملهن بالمجان، أصبحن فئة مميزة في حد ذاتها. ويميل الأمريكي إلى وصف الشخص كثير الترحال بأنه محظوظ وسعيد. لكن للهجرة سلبيات ومتاعب خاصة، إذ إن الفرد حين يحل في بيئة جديدة يصيبه القلق والضيق والإحباط، بحيث ينطوي على نفسه، وينأى عن مخالطة الناس، وقد يشعر ببعض العداء والريبة تجاه المجتمع المحيط به. وعندما يعتاد الفرد تغيير محل إقامته، تصبح علاقاته مع الناس نفعية وسطحية وخشنة.

أما النوع الثالث من العلاقات، فهو علاقات الفرد مع غيره من الأفراد. ويرى توفلر أن الفرد كلما اتجه إلى حياة التكنولوجيا الراقية، يصبح الطابع المميز لعلاقاته مع غيره متمثلاً في سرعة الزوال والانقطاع. ففي الحياة الصناعية أو ما بعد الصناعية، تتغير علاقة الفرد مع الناس، ولا يعود متعلقًا بأفراد معينين مدى العمر، وبعمق كبير شأن إنسان الماضي، بل وتصبح العلاقة مقتضبة وجزئية وعابرة. ويصور توفلر حيرة الإنسان المعاصر، عندما يتساءل: «أمن الحكمة العودة إلى العلاقات العميقة القديمة؟ إن الإنسان يحتاج إلى علاقات عميقة كلية مع بعض الأفراد، ولكنه يحتاج إلى علاقات تزداد اتساعًا ذات صبغة عابرة ومقتضبة؟» ويدعو توفلر إلى النظر في المشكلات التي توجدها سرعة زوال العلاقات العامة، فالفرد حين ينتقل من بيئة إلى أخرى ينهي شبكة هائلة من العلاقات، ويبدأ في تشكيل غيرها، وهي شبكة مؤقتة وعابرة كذلك. وهناك مشكلة أخرى مرتبطة بوظيفة الطبيب الحديث رغم أنه أكثر تعمقًا وتخصصًا من زميله القديم إلا أن قصر فترة تعرفه على المريض تجعل من الصعب دراسة صحته بتوسع ومتابعة.

أما نوع الصداقة في هذا الزمن، فقد أصبح مختلفًا عنه في الأزمنة السابقة، فهي صداقة عابرة وغير حميمة، لأنك عندما تنشئ صداقة تعرف أنها لن تدوم طويلاً، لايمكن أن تعمقها إلى حد كبير، وأحد أسباب قصر الصداقة أن العامل في أي وظيفة أو مهنة لا يتوقع الاستمرار نفسه في وظيفته. ويؤدي هذا التغيير السريع إلى ضغوط على الفرد، فإنشاء علاقات صداقة مع أشخاص جدد لم يعد أمرًا سهلاً، لأنها صداقة

مشروطة ببقاء الصديق في عمله فترة عابرة، بعدها يجد نفسه مضطرًا للرحيل بحثًا عن وظيفة أخرى في مكان جديد. ولذلك فإن العاطفة تقل لدى الفرد الحديث في علاقاته مع الناس، كما أنه يدخل في حسابه ما تؤدي إليه تلك العلاقة من أغراض عملية. ويدعو توفلر القارئ ألا يلوم هذه النزعة إلى النفعية في إنشاء العلاقات، فحتى في المجتمع التقليدي إذا رقي الفرد في منصبه، فإنه يغير علاقاته مع أقرانه، وبالتالي لايوجد مبرر لإلقاء اللوم على طبيعة الحياة العصرية لنشرها هذه النزعة.

ثم ينتقل توفلر إلى علاقات الفرد مع الهيئات، فيشير إلى الحقيقة المقبولة لدى عموم الناس أن القائمين على التنظيم في الدول الصناعية هم أشخاص بيروقراطيون ليس عندهم شفقة، وأنهم يؤدون بالفرد إلى فقد إنسانيته. غير أن المستقبل يحمل في طياته انهيار البيروقراطية وليس زيادة رسوخها. وهذا ما يبدو أنه قد بدأ بالفعل. أما الذي سيحل محل البيروقراطية، فهو نظام إداري يقترح المؤلف تسميته «معالجة الوضع الراهن». وفي هذا النظام الجديد سيكون الفرد متحررًا من القيود، وإنسانًا غريبًا في عالم ليس له نظام محدد، وإنما مرن حركي. ويلاحظ توفلر أن إيجاد منظمات مرنة يساعد في إبقاء النظام مستقبلاً بشكل عام. ويتخذ الآن كثير من الخبراء قراراتهم بأنفسهم، ومما يساعد على عدم جدوى النظام الهرمي أن الكثير من الأعمال الروتينية تسند الآن إلى الحسابات الإلكترونية فتؤديها على غير وجه. وليس عند توفلر أدنى شك في أن النظام البيروقراطي سيزول ويحل محله نظام أكثر مرونة وفاعلية؛ فهو نظام ينهض على ركائز ثلاثة: الثبات، والنظام الهرمي، وتقسيم العمل، فيه الفرد له محل ثابت يطيع فيه الرؤساء، وليس له أهداف خاصة به، وطبيعته التصدي لأية رغبة في التجديد والمغامرة. أما الآن فالهيئات دخلها «غرباء» يؤدون أعمالاً مؤقتة، وقد حل الولاء للمهنة محل الولاء للنظام. ويصل توفلر في تفاؤله إلى آخر المدى، فيرى في المستقبل أفرادًا أكثر حرية، يكون ولاؤهم للبيئة المتغيرة المتحولة، وهم قادرون على التكيف مع المشكلات. ومن ناحية أخرى سيكون للتغير السريع في البيئة أثر في الضغط الكبير على قدرة الفرد على التكيف.

هذا التفسير أو التحليل من توفلر يحتاج إلى وقفة حتى لا تؤخذ الأمور بهذا الحماس الجارف، الذي يغلب الانفعال على المنهج العقلاني الذي يضع حتميات النفس البشرية والأوضاع الاجتماعية في اعتباره. فالبيروقراطية ليست رجسًا من عمل الشيطان، بل إن البشرية عاشت عليها عصورًا متتابعة، بما فيها عصور التقدم والازدهار. وإذا كانت قد اعتورتها سلبيات أو نقائص أو عوائق أو عراقيل، فهذا شأن أي نظام وضعه الإنسان لتسيير دفة حياته. والنظام الحر والمرن والمتحرك والمتغير

بسرعة، والذي يبشر به توفلر ويهلل له، لم يصبح نظامًا بعد، رغم أنه يحاول أن يحل محل نظام متين، اعتمدت عليه البشرية قرونًا عديدة في تسيير أمورها حتى بلغت ما بلغته. وبالتالي فهو ليس نظامًا مصابًا بالثبات والجمود كما يدعي توفلر، وإلا كانت البشرية قد توقفت عن المسير والتقدم منذ زمن بعيد. كما أن النظام الهرمي الذي يهاجمه توفلر بضراوة، هو جزء لا ينفصل عن نظام الحياة نفسها، والذي يتكون من قمة تسيطر عليها القيادة وتضع المخططات والمشروعات وتباشر تنفيذها، ومن قاعدة تجمع الشعب وتجعل منه طاقة منتجة. وبين القمة والقاعدة، يبدو الهرم البشري راسخًا وشامخًا وقادرًا على التصدي لأي نوع من التحديات والأزمات والمواقف الصعبة، من خلال تقسيم العمل الذي يحيل المجتمع إلى خلية لا تهدأ من النحل العامل والمنتج. قد يبدو هذا النظام البيروقراطي ظاهريًّا ثابتًا، لكن هناك فرقًا بين الجمود والرسوخ الذي يحتوي على ديناميكية عالية بلا ضجيج كتجربة اليابان مثلاً، حين تفوقت في توظيف القوة الناعمة.

ويفرق توفلر بين الولاء للمهنة والولاء للنظام، في حين أنه من المستحيل تصور ممارسة مهنة دون أن تكون جزءًا من آليات نظام معين. كذلك، فإن الحرية التي يتغنى بها والتي سيتمتع بها العاملون في المستقبل في إطار ولائهم للبيئة المتغيرة المتحولة وقدرتهم على التكيف مع المشكلات، هذه الحرية إذا ظلت بلا نظام يمنهجها ويطورها إلى أهداف إستراتيجية محددة، فإنها سرعان ما تتحول إلى فوضى لأن كل عامل أو عنصر فيها سيعمل ما يتراءى له في عزلة عن العوامل أو العناصر الأخرى؛ لغياب القيادة القابعة على قمة النظام الهرمي. بل إن الهرم نفسه سقط واندثر طبقًا لتصور توفلر، وبالتالي فكل العوامل والعناصر تتحرك على أرض مسطحة خالية من الارتفاعات والقمم، كما أن التكيف السلس السهل الذي يتغنى به توفلر غير واضح المعالم أو الآفاق؛ خاصة في مجال القدرات البشرية التي ليس من السهل أن تتخلى عن تقاليدها وعاداتها وأساليبها التي نشأت عليها. فمن المستحيل أن يحدث التكيف بالبساطة التي يتصورها توفلر، فهناك بون شاسع بين الكيان البشري العضوي والكيان الآلي الميكانيكي؛ خاصة عندما تصبح الإشكالية متمثلة في ثقافة تسعى لتحل محل ثقافة سابقة عليها. وبالتالي، فإن التغير السريع في البيئة يمكن أن يؤدي إلى كوارث، إذا كان إيقاعه أسرع من قدرة الإنسان على التكيف. ولذلك فإن حماس توفلر المتدفق يصل في بعض الأحيان إلى درجة الخيال العلمي، الذي تجلى في كتابه التالي «الموجة الثالثة».

أما في النوع الخامس والأخير لعلاقات الفرد مع عالم المعرفة، فتتضح سرعة الزوال في أجلى صورها. فالصورة التي يقدمها العالم الحديث إلى الفرد، صورة حية

حركية غير ساكنة، والنماذج التي تدخل عالم إحساسنا لتكون مثلنا الأعلى تزول بسرعة ليحل محلها غيرها. والفرد يمتلك مجموعة من التصورات هو مخطئ فيها، ومجموعة أخرى هو قريب فيها إلى الصواب. ومع تقدم المعرفة تتوسع دقة معلوماته وصوابها، والعلم يدفع إلى المجتمع بحشود من الأفكار تصوب ما كان منتشرًا قبلها وتجعلها بالية مهملة. لكن هذه هي آليات العلم وقدراته التصحيحية عبر العصور، وليست مقصورة على عصر توفلر بصفة خاصة. وهو يعترف دون أن يصرح بأن عصره مختلف عن العصور السابقة في الكم والسرعة على كل المستويات بسبب الإيقاع التكنولوجي اللاهث، لكنه يعبر في الوقت نفس عن خوفه من الفوضى التي يمكن أن تضرب أطنابها، لو وقف الإنسان عاجزًا عن السيطرة على دفقات الكم والسرعة المتصاعدة.

ولابد أن نتفق مع توفلر في أن إنسان هذا العصر يتلقى أنواعًا لا تحصر من المشاهد والأفكار، التي تتدفق من الحياة بلا حدود مع المؤثرات، التي تعتمد على نظام الرموز، فكلمات اللغة لها دلالات ومؤثرات يحددها مفهوم المجتمع عنها. وهذا العصر يمد البشر بمؤثرات رمزية أكثر عمقًا وتعددًا، فهم يتلقون معلومات أكثر في كلمات أقل، ولذلك فإن الحياة المعاصرة تتطلب فردًا يستوعب بشكل أسرع فأسرع. وعلى سبيل المثال، فإنه في مجال اللغة يشير توفلر إلى التغير الهائل في اللغة الإنجليزية التي تخطى عدد كلماتها الأربعة ملايين كلمة، لم يعرف منها سوى حوالي ربع مليون كلمة في زمن شكسبير (١٥٦٤-١٦١٦). ثم يورد توفلر أمثلة من الحياة العملية، فيقول إن الفرد الذي كان يتعلم لغة آبائه لم يكن يشعر بأية محاولات لتغييرها وتوسيعها لأنه لم يكن يحتاج لذلك، أما الآن فيواجه الفرد كلمات مبتكرة خصيصًا لاستخدامات مستجدة.

ويعترف توفلر بعوامل الفوضى والاضطراب، التي لابد أن تنتج عن هذه الانقلابات التي اجتاحت الحياة. ففي مجال الفن على سبيل المثال، تركت التكنولوجيا بصماتها على معظم منتجاته، فكل مدرسة فنية جديدة تستمر في المجال مدة أقصر من سابقاتها، وهذا يؤدي بالفن إلى الفوضى، لدرجة أن الفنان لم يعد يستطيع أن يبتكر عملاً فنيًّا يتوقع له بقاءٌ طويل. أما الأفكار التي تدخل عالم الفرد المعاصر، فقد أصبح عقله يصنفها آليًّا ضمن مجموعات يدخرها ذهنه في أماكنها المناسبة، ويربطها بأخواتها لتصبح كلاً مترابطًا. وإذا كشف الفرد أن معلوماته عن أمر ما، كانت مغلوطة، فإنه يعدل مجموعة الأفكار المرتبطة به، وأحيانًا يصاب تفكيره بالاضطراب حتى يستقر على مجموعة جديدة مقبولة لديه. ويؤمن توفلر بأن لدى الفرد قابلية معينة للتكيف

تهيئ له أن يعدل أفكاره جزئيًّا أو كليًّا، لكن إيمانه هذا سرعان ما ينتابه الشك، وهو يتساءل: لكن ما حدود هذه القابلية ؟ لا أحد يدري ! ولكن الذي نعلمه أن الفرد في المجتمع الصناعي يحتاج لأن يتابع بيئته باستمرار، ليطابق بين معلوماته وبين الواقع. لكن توفلر لم يقل كيف تتم هذه العملية المعقدة والمتشابكة ؟! ذلك أن النظام الجديد الذي يفترض فيه أنه يسعى لكي يحل محل القديم، لا يزال غامضًا وهلاميًّا، وبالتالي فإن الحماس الشديد له لا مبرر له لأنه لم يشرع في إنجازات تجب الإنجازات التي ارتبطت بالنظام التقليدي؛ أي إنه لا يزال على المحك بين احتمالات النجاح وتوقعات الفشل.

وتبدو بوادر الخيال العلمي عند توفلر في الفصل الثالث من كتابه «صدمة المستقبل»، عندما يتكلم عن المعلومات التي تتسع وتزداد دقة عن الوراثة، بحيث يمكن توليد حيوانات أليفة أكثر ذكاءً، وإشراك أجزاء اصطناعية في جسم الإنسان بشكل واسع يجعل من بعض الأفراد مزيجًا من الكائن الحي والآلة، ويشير إلى إمكانية إيجاد «مثيل» لكل فرد حي في المستقبل. وسيكون لهذا جانبه السلبي أيضًا: ماذا لو أوجد المستقبل مثيلاً لفرد مثل هتلر ؟ لكن آليات التاريخ المعقدة والمتشعبة لا تكرر نفسها بهذه البساطة المخلة، التي يتصورها توفلر الذي يستمتع بترك العنان لخياله، ويتكلم عن احتمالات إمكان تحديد حجم المخ الذي يرغبه الآباء لأولادهم، وغير ذلك من الصفات التكوينية الأخرى.

وبقدر حماس توفلر للتطور التكنولوجي، بقدر عجزه عن إخفاء حيرته في مواجهة التحديات، التي لم يعرف الإنسان كيفية التصدي لها حتى الآن؛ فيرى أن المستقبل سيجعل كل المذاهب الفكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية قصيرة الأمد وربما عابرة، وسيكون على الفرد الانتقال السريع بينها، بحيث يصبح انتماؤه لها ضحلاً. وستبني شخصية مواطن الغد على القيم المتغيرة والمتأرجحة إلى جانب القيم التقليدية والثابتة، التي قد تزول أيضًا إن آجلاً أم عاجلاً. وقد يكون في إمكان بعض الأفراد أن يختاروا طريقهم بشكل واع، لكن الأغلبية ستواجههم الحيرة والتردد والقلق في عملية الاختيار؛ فالمستقبل سيقدم مجالاً واسعًا للاختيار، وكلما كثرت الاختيارات فقدت قيمتها. ولذلك يتساءل توفلر: ما الروابط الثقافية والحضارية والفكرية والسياسية والاجتماعية التي تجعل التكنولوجيا الراقية نظامًا متكاملاً وفعالاً ؟ ويؤكد توفلر حاجة البشر الملحة إلى قيم يقبلها الجميع، لكنها قيم لا تزال في عالم مجهول بالنسبة للبشر. وبالتالي فإن أزمة التكيف تضاف إلى أزمات التنوع وسرعة الزوال والتحول من القديم إلى الجديد دون توقف وبسرعة قياسية.

وتتمثل أزمة التكيف كما يراها توفلر في أن الذين لا يستطيعون التكيف مع الانتقال والتحول سوف يضطرون إلى حياة أدنى من المستوى العام الذي توفره فرص التطور، وإذا رفضوا ممارسة هذه الحياة فليس أمامهم فرصة للحياة نفسها. وهي أزمة قد يصعب تجاوزها؛ لأن قدرة الإنسان على التكيف محدودة، إذ إنه لا يستطيع أن يساير التطور إذا ازدادت سرعته عن حد معين. وعندما يعجز عن الاستجابة، فإنه يدخل في حالات نفسية تصل إلى درجة مرضية، مثل القلق، وعدم الرغبة في التعاون، والعنف، والكآبة، والفتور، بل والمرض الفعلي الجسمي، وهذه كلها من أعراض صدمة المستقبل، التي تحدث حين تزداد الدوافع والمؤثرات إلى درجة مفرطة.

حينما يتلقى الفرد مؤثرًا ما، فإن العقل يدركه ويعطي أوامره للجسم ليجهز نفسه للاستجابة والتكيف. فإذا كانت بيئة الفرد تزخر بالكثير من المؤثرات، فإن أعصابه تتوتر ويصيبه القلق، وحينما ترد على الفرد عقيدة تتحدى ما كان يعتقد، فإن استجابة التكيف عنده تشكل عبئًا باهظًا على عقله وجهازه العصبي. فإذا كان يؤمن بأيديولوجيا معينة ثم ظهرت حقيقة تعارضها أو تدحضها فإن التحفز والقلق بل والضيق يجتاح عقله حتى يمكنه توفيق الحقيقة مع معتقداته، أو أن يغير هذه المعتقدات أصلاً. وتمثل استجابة التكيف حملاً على الأعصاب، ولكن حينما لا تستطيع هذه الاستجابة أن تستوعب المؤثر وتشرع في التعامل معه، فإن الجسم يلجأ إلى التصدي والنفور. فالعقل البشري يضطرب عمله حين يعاني من مؤثرات مفرطة، ومثال ذلك الجنود في المعركة، إذ لوحظ أن الجندي إذا تجاوزت ظروف الحرب درجة معينة من التوتر النفسي، فإنه يفقد القدرة ليس فقط على التصرف السليم في الأمور المعقدة، بل إنه يخفق في القيام بالأمور المعتادة السهلة.

والمؤثرات والمحفزات إذا زادت على الحد، كانت لها تداعيات على ثلاثة مستويات: مستوى الحس، ومستوى التفكير، ومستوى اتخاذ القرار. فعلى المستوى الحسي، هناك حد معين من المؤثرات والمحفزات يتلقاها الفرد لتبقي سلوكه ضمن الحدود الطبيعية، فإذا قلت عن ذلك أصيب بالاضطراب، وكذلك إذا وردت على حواس الفرد مؤثرات غير منتظمة، فإنه يصاب أيضًا بالاضطراب، وكلما ازدادت التغيرات، قلت قدرة الفرد على أن يتفهمها على حقيقتها. ويكاد مستوى التفكير أن يقع تحت ضغوط مشابهة تجعل المؤثرات ضارة أيضًا، فالعقل الإنساني له حدود يتلقى في إطارها المعلومات ويتفهمها بشكل اعتيادي، ولكي يستطيع أن يفكر فيما يفعل. ويظل التفكير منتظمًا إذا استطاع الفرد أن يتنبأ بآثار أفعاله بشكل معقول، وهو في حاجة ليفكر بانتظام إلى تفهم بيئته بشكل ما، فإذا تغيرت وجب عليه أن يفهم آليات

تغيرها. ولكن هناك حدًّا من التغير يبقي الفرد قادرًا على هضمه، ولا يستطيع تجاوز ذلك الحد. وكلما ازدادت الاحتمالات أمام الفرد، ازدادت الاحتمالات أمام الفرد، وازدادت صعوبة الاختيار فيما بينها، في حين تمارس السرعة المطلوبة تأثيرها أيضًا ولا يمكن تجاهلها.

أما المستوى الثالث الذي تمارس المحفزات المفرطة ضغوطها عليه، فهو مستوى اتخاذ القرار. ويتوقع توفلر أن الفرد في المستقبل سوف يشتكي من كثرة الفرص المتاحة أمامه للاختيار، وتكمن الصعوبة في القرارات التي لا تخضع لمنهج محدد، في حين أن كم القرارات التي تخضع لمنهج محدد، ضئيل إلى حد ملحوظ. إن كل فرد يحتاج إلى أن يخضع الكثير من أموره للرتابة والروتين؛ ليتمكن من اتخاذ القرارات التي لاتخضع للرتابة. وتكمن المشكلة في أن التغير الحالي في حياة البشر متسارع بشكل مفرط، وهذا التسارع يجعل أكثر عاداتهم انتظامًا أمرًا مشكوكًا في جدواه. ولذلك يتساءل توفلر: «إلى أي حد سوف نستطيع مواجهة هذا التحدي ؟!». ثم يواصل تحليله قائلاً: «إن صدمة المستقبل أصبحت مرضًا منتشرًا لدى أعداد متزايدة من الأفراد في المجتمع، وليس من اللغو أن نذكر أن بعضنا يصف العالم الحالي بأنه مستشفى مجانين. ويكمن المرض في عدم قدرة المجتمع على التوجيه الواعي والمتبصر للخطوات التي نسيرها صوب حق الصناعة الراقية، أو ما يسمى أحيانًا عصر ما بعد الصناعة».

وعندما يحلل توفلر واقع المجتمع الصناعي، فإنه يلاحظ أنه لا يوجد لدى البشر نموذج عن الحياة المستقبلية لكي يتبنوه ويسيروا على نهجه. إن أكثر الأخطار التي تترصد البشر، بما فيها صدمة المستقبل، هي من صنع الإنسان، وهي يمكن أن تكون تحت سيطرتهم إذا فكروا في معالجتها. والواجب يحتم عليهم ألا يقبلوا واقعهم ببساطة ولا أن يرفضوه بالبساطة نفسها، وبالتالي لابد من البحث عن خطط خلاقة لتوجيه التغير في بعض النواحي وتعجيله في نواح أخرى وتبطئته في بعض الأحوال. ويبدأ توفلر بمخاطبة الفرد بصفته الخلية الأولى في جسم المجتمع، فيقول:

«إن على الإنسان أن يجعل أنواع المؤثرات التي تؤثر فيه تحت سيطرة وعيه. إن علينا أن نتعلم كيف نجعل السرعة التي تجري بها أمورنا تحت إرادتنا، فلا نقبل كل تجديد ما لم يكن مفيدًا، كما إن علينا ألا نحشو عقلنا بكل أنواع المعلومات، غثها وسمينها، بل يجب أن نختار من المعلومات المفيد المثمر. ونحن نستطيع أن نرفض قطع العلاقات مع أشياء أو أشخاص اعتدنا عليهم، إذا لم تكن هناك ضرورة للقطع. والحكمة لا تكمن في كبت التغيير ولكن في توجه التغيير، فإذا أجبر الفرد مثلاً على تغيير كبير في حياته، فعليه أن يتجنب التغييرات الأخرى حتى لا تتكاثر وتقضي عليه».

ويرى توفلر أنه ينبغي على الأفراد أن يحافظوا على أمور معينة عديدة دون تغيير بحيث يشعر الفرد بلمسة من الاستقرار وتوازن التغييرات إلى حدٍ ما. فالطقوس الدينية والأعمال الفنية الرفيعة مثلاً توفر للفرد عادات ثابتة تبث وقع السكينة في نفسيته . كما ينبغي اختلاق أمور واضحة ومخططة ومتبلورة، تتوافد على المرء بانتظام بحيث تتيح له الشعور بالاستقرار بقدر الإمكان. كل هذه العمليات وغيرها تدخل في نظر توفلر تحت بند التخطيط للمستقبل، الذي يعتبره علم المستقبل الذي يوازن علم التاريخ. والتخطيط يعني أن تكون كل خطوة مدروسة وبقدر محدد؛ حتى لا تكون عثرة أو قفزة في الظلام. يقول:

«إن الأفراد الذين من عادتهم استباق الأحداث، يبدون مقدارًا أكبر من التكيف مع الجديد، لكن الاستباق ينبغي ألا يكون لأحداث بعيدة جدًّا قد لا تقع لأنها مفترضة فقط، إذ إن هذا يصير هروبًا من الحياة. وهذا الضرر مثل ضرر الاستباق القصير الأمد، والذي يجعل الفرد يواجه أمورًا لم تكن في حسبانه. كذلك، فإن موقفنا من الزمن ليس دقيقًا على الإطلاق، فكأننا نعتبر الزمن ينتهي في الحاضر ولا يمتد إلى المستقبل. ومن هنا كانت ضرورة ابتكار علم يوازن علم التاريخ، ولكن يبحث في المستقبل، وينبغي إدخال مثل هذا العلم في برامج التدريس بشكل طبيعي مثلما ندخل علم التاريخ، مما يساعد أي تطوير علمي على أن ينهض على اعتبارات طويلة المدى. خاصة وأن الناس يملكون الخيار في تبني الثقافة التي يريدونها، مما يمنحهم حرية التخطيط للثقافة التي يمكن أن تنتشر بينهم في المستقبل، فلا يسمحون للثقافات أن تدخل محور حياتهم بصورة عفوية وغير مدروسة، ويتعلمون عدم تبديد وقتهم وفكرهم في سفاسف الأمور لأن القضايا الأساسية في انتظارهم».

في عام ١٩٨٠، أصدر توفلر كتاب «الموجة الثالثة» فكان امتدادًا وتطويرًا لكتاب «صدمة المستقبل»، وتلمس فيه ملامح الانقلاب الحضاري الذي شرع في تغيير ملامح وخصائص الحياة المعاصرة؛ إذ إن المستقبل كان المضمون الرئيسي لكل كتبه التي عالج فيها احتمالاته وتوقعاته وآماله وآلامه وانطلاقاته وإحباطاته. فقد قال إن حضارة جديدة تبرز في العالم وتجلب معها أساليب جديدة في سبل العمل والحب والحياة والاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والفكر، وبالتالي تحتاج إلى وعي جديد ومختلف لاستيعابها. فهذه الموجة الثالثة تحول حضاري تاريخي يزداد في عمقه عن تلك الموجة الأولى من التغيير والتي بدأت منذ آلاف السنين باختراع الزراعة، أو الموجة الثانية التي هزت الأرض وهي الثورة الصناعية. ويشعر توفلر بالحيرة في بحثه عن وصف لهذه القوة الجديدة، فهناك من يتحدث عن عصر الفضاء أو عصر

المعلومات أو عصر الإلكترونيات أو القرية الكونية أو الثورة العلمية التكنولوجية ... إلخ، ولكن أيًا من هذه الأسماء لا يفي بغرض المرحلة الحضارية الجديدة؛ لذلك فهو يفضل أن يسميها «الموجة الثالثة».

يبدأ توفلر بتحديد الموجة الأولى بالثورة الزراعية، التي بدأت بعد أن كان البشر يعيشون في جماعات صغيرة تعتمد على الصيد منذ عشرة آلاف سنة، وكيف أنها زحفت على هذا الكوكب لتنشر معها التجمعات البشرية والمستوطنات والقرى وأسلوبًا جديدًا للحياة. ولم تستنفد الموجة الأولى نفسها مع نهاية القرن السابع عشر عندما بدأت الثورة الصناعية في أوروبا، إذ ظلت الموجتان تسيران جنبًا إلى جنب، وإن كان بسرعات مختلفة. لقد بدأت الموجة الحضارية الثانية منذ ما يزيد على ثلاثة قرون تقريبًا، فأزالت مجتمعات قديمة وأقامت حضارة جديدة تمامًا غيرت أسلوب الحياة بالنسبة لملايين البشر.

وخلال الموجة الحضارية الأولى عندما كان الإنسان يعيش إما في جماعات مبعثرة تعتمد على الصيد أو جماعات حضرية تفلح الأرض، كانت الأرض هي أساس الاقتصاد والحياة والثقافة والسياسة حتى جاءت الفترة ما بين منتصف القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، عندما تفجرت الثورة الصناعية وأطلقت الموجة الثانية وخلقت حضارة جديدة قوية ومختلفة. ففي تلك الفترة تأكد الاتجاه الصناعي للولايات المتحدة وأماكن أخرى مثل اليابان وروسيا؛ فثورة عام ١٩١٧ في روسيا هي نسخة مكررة للحرب الأهلية الأمريكية، لأن الحرب لم تكن تدور حول الشيوعية بقدر ما كانت تدور حول التصنيع. وكانت النتيجة أزمات سياسية وانهيارات وإضرابات وحركات تمرد وانقلابات وحروب. وفي حوالي منتصف القرن العشرين، انكسرت شوكة الموجة الأولى وحكمت حضارة الموجة الثانية الأرض.

أما عن عناصر الطاقة في الموجة الأولى فقد كانت متمثلة في القوة العضلية للإنسان والحيوان وطاقة الشمس والرياح والمياه والغابات، وهي طاقة لا تنفد لأن الطبيعة كانت تجددها دائمًا. أما في الموجة الثانية، فقد استمدت المجتمعات طاقاتها من الفحم والغاز والبترول وهي طاقات لا يمكن تعويضها إذا نفدت. كذلك أوجدت هذه الموجة نظمًا جديدة للتوزيع بفضل وسائل المواصلات، وأصبح هناك ما يعرف بالمجال التكنولوجي الذي تطلب مجالاً اجتماعيًّا ثوريًّا لاستيعاب هذه الموجة. فمع الموجة الثانية بدأت العائلات تشعر بثقل التغيير؛ مما أدى إلى تغيير العلاقة بين الآباء والأبناء. فلم تعد العائلة بعد تحول العمل من الحقل إلى المصنع، تعمل معًا كوحدة، وبرزت العائلة الصغيرة، وظهرت أهمية التعليم الشامل المتمثل في القراءة والكتابة والحسابات الأولية وبعض التاريخ.

ويرى توفلر أن الموجة الثانية أحدثت انشقاقًا عنيفًا في حياة الناس، وقسمتها إلى جزئين هما: الإنتاج والاستهلاك. وخلال الموجة الأولى، كان الاقتصاد لا يفرق بين الإنتاج والاستهلاك فالمنتج هو المستهلك. وجاءت الموجة الثانية لتغير كل هذا، وبدلاً من المجتمعات والشعوب المكتفية ذاتيًّا، ظهر لأول مرة في التاريخ وضع، أصبح فيه الجزء الأكبر من المواد الغذائية والسلع والخدمات جاهز للبيع أو المقايضة. كما أحدثت هذه الموجة انشقاقًا في العمل، وعرف تقسيم العمل والاعتماد المتبادل والجهد الجماعي والتنسيق والسلوك التعاوني. ونتيجة لصدامات المصالح في العمل، ظهرت الصراعات حول الأدوار والمسئوليات والأجور.. كذلك عرفت الموجة الثانية مبدأ التزامن أو أهمية عنصر الوقت، وقالوا «الوقت من ذهب»، وأصبح الوقت عنصرًا من عناصر الخلاف والصراع بين العمال وأصحاب العمل.

ويبدو إعجاب توفلر بحضارة الموجة الثانية، عندما يقول إنها حسَّنت من مستوى معيشة الطبقة العاملة، وأن نقاد التصنيع كانوا يبالغون في عواطفهم ويصفون الماضي الريفي بأنه كان مفعمًا بالدفء والاستقرار والقيم الروحية، إلا أن التاريخ يؤكد أن تلك المجتمعات كانت تعاني من سوء التغذية والأمراض والفقر والتشرد والضياع والظلم. ومع ذلك يعترف توفلر بمساوئ الموجة الثانية المتمثلة في أن المجال الحيوي للأرض أصبح هشًّا ومخترقًا بسبب معاداة هذه الموجة للطبيعة. ثم يعود ويعترف أنه لم يحدث أن خلقت حضارة إمكانات لتدمير كوكب بأسره، كما فعلت حضارة الموجة الثانية.

ويؤكد توفلر أن لعبة التصنيع قد انتهت وأن طاقاتها قد استنفدت، وبدا أن هناك تغييرين يجعلان من استمرار الحضارة الصناعية أمرًا مستحيلاً. **الأول**: أن البشر وصلوا إلى نقطة تحول في الحرب ضد الطبيعة، وأن المجال الحيوي للأرض لن يسمح بعد الآن بهجوم صناعي، **والثاني**: أن البشر لن يستطيعوا بعد الآن الاعتماد إلى ما لانهاية على طاقة غير قابلة للتجديد. ولهذه الأسباب أصبح البشر يعيشون في عصر أزمات في جميع المجالات، إذ إن إنسان هذا العصر رغب في التغيير للأفضل، ولكنه يشعر بالرعب من ذلك التغيير؛ فهو يتمنى أن يترك الحاضر ويقفز إلى المستقبل، ولذلك فإن كثيرين يشعرون بعدم الرضا عن عملهم، وكثيرين منهم يتشبثون داخل أنفسهم للتعرف على أسباب مشاعر القلق، وهم بذلك يتحملون عذاب إثم لم يرتكبوه.

وينطلق توفلر إلى آفاق الخيال العلمي الذي يعشقه ويرى فيه صورًا افتراضية لما سوف يكون عليه المستقبل، فيقول إن عصر البترول انتهى، وأن الشركات البترولية ستتحول إلى ديناصورات صناعية، وأن الفحم والغاز والمفاعلات النووية لا تشكل

بديلاً نظرًا للتكاليف الباهظة لبعضها وللأخطار التي تشكلها على البيئة. ويرى أن الطاقة الشمسية تشكل أملاً للحصول على طاقة لا تنفد للموجة الثالثة. وتتوالى صور الخيال العلمي في شكل مخترعات للحصول على الطاقة، مثل البالونات الضخمة التي تحمل طواحين تولد الكهرباء وتبعث بها إلى الأرض، واستخراج الوقود من القمامة، وتوليد الكهرباء من بقايا جوز الهند ومن الأمواج، وتسيير السيارات والطائرات بالهيدروجين والبطاريات رغم صعوبة تحقيق بعض هذه المخترعات تجاريًا.

أما عن الصناعات الرئيسية التي يعتقد توفلر أنها ستشكل أساس الصناعات خلال الموجة الثالثة، فهي صناعة الإلكترونيات بكل أنواعها وأجهزتها. كما يتنبأ بأن تبدأ خلال سنوات رحلات فضائية تحمل الإنسان والبضائع بين الأرض والفضاء في رحلات أسبوعية. وإذا كان هذا الكلام قد كتبه توفلر منذ ثلاثين عامًا، ولم تتحقق حتى الآن أي توقعات من هذا القبيل، بل إن رحلات الفضاء التي يقوم بها رواد الفضاء تضاءل عددها إلى حد كبير نظرًا للتكاليف الباهظة والميزانيات الضخمة، التي تخصص لها. وإذا وضعنا في اعتبارنا النكبة الاقتصادية التي وقعت في سبتمبر ٢٠٠٨، وخربت اقتصادات العالم أجمع، ولم يسبق لها مثيل، وربما استمرت نتائجها المدمرة لسنوات أو حتى لعقود، فإن الخيال العلمي عند توفلر يتحول إلى أضغاث أحلام. ولن يقتنع أحد بحماسه لأن صناعة الفضاء أصبحت موضوعًا ساخنًا بين العلماء، وأن هناك شركات عديدة تفكر في بناء صناعتها في الفضاء لخلوه من التلوث والسموم وتقلبات المناخ، وكذلك الجاذبية الأرضية التي تحول دون تصنيع الكثير من المنتجات.

لكن شطحات توفلر العلمية والمستقبلية تصبح أكثر عقلانية، عندما يتكلم عن استغلال المحيطات، فهي على الأقل تحيط بكل قارات الأرض، وأعماقها غنية بالبترول والنحاس والزنك والقصدير والفوسفات بل والفضة والذهب. ويقول توفلر إن العلماء يركزون أنظارهم على مياه البحر الأحمر الدافئة، ويعتقدون أنه يحتوي على ما قيمته ٣.٤ بليون دولار من الزنك والنحاس والفضة والذهب. ويتوقع أن تشهد الموجة الثالثة مصانع عائمة فوق المحيطات تنتج سلعًا رخيصة. ويتحول الخيال العلمي عند توفلر إلى خيال روائي؛ بمعنى الكلمة لدرجة أنه يقول بأن الشركات العملاقة قد تلجأ إلى البحر لبناء مدن صناعية، هربًا من دفع الضرائب، وأن هذه الشركات قد تعلن نفسها دولاً مستقلة وتطلب اعتراف الدول الأخرى بها. ويضيف أن الأرصفة البترولية العائمة تشكل نواة لهذه المدن، وربما أصبحت الدول الفقيرة قادرة على أن تحارب من أجل ضمان ثروات المحيطات، وجعلها ميراثًا مشتركًا للجنس البشري بأسره لا للدول الصناعية وحدها. كيف يتم هذا ؟! لا أحد يعلم ولا

توفلر نفسه؛ لأنه لا يقدم خطة علمية عاقلة لتحقيق أحلامه ولو حتى في المستقبل البعيد الذي لن يبلغه أحد من الأحياء الآن على وجه الأرض.

ويسترسل توفلر في أحلامه بل وشطحاته، فيقول إن العلماء يحلمون مثله بتصنيع ميكروبات لاستخدامها في التنقيب عن المعادن في المحيطات وفي الحروب. ويتحدثون عن إنجاب أشخاص لهم أمعاء بقرة، يستطيعون هضم الحشائش للقضاء على مشكلة الغذاء. وكذلك زراعة أعضاء بشرية احتياطية في الناس لاستخدامها إذا فقدوا إحداها، واستخدام بكتيريا قادرة على تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهروميكانيكية. ولعل الإنجاز الوحيد الذي تحول إلى واقع وسط كل هذه الخيالات كان صناعة عمال آليين (روبوت) للقيام بالعمل في المصانع بدقة وسرعة تفوق قدرات البشر.

ويتوقع توفلر أن يحدث تحول من طريقة التصنيع التي سادت خلال الموجة الثانية إلى طريقة أخرى. وإذا كان الإنسان في الموجة الأولى الزراعية يعمل في بيته أو محيط بيته، فإنه سيعود في الموجة الثالثة ليعمل داخل البيت. وستزدهر صناعة الأجهزة الإلكترونية الدقيقة، وتندثر صناعة السيارات، وستتحول مكاتب البريد والسكك الحديدية إلى متاحف. ولكن توفلر لا يشرح كيف ولماذا ؟! خاصة وأن المنهج العلمي في التفكير لا يقبل بهذه البساطة أو التعميم المخل بلا أية مبررات منطقية. فالسيارات ومكاتب البريد والسكك الحديدية لم تمثل أية مشكلة بالنسبة للبشر في الموجة الثانية حتى تندثر ويحكم عليها بالفناء، بل تم استخدامها في حل مشكلات وتذليل عقبات لا حصر لها، بحيث جعلت الحياة أيسر وأسرع وأكثر فائدة وإيجابية. قد يحدث أن تتطور في الموجة الثالثة بتوظيف الإلكترونيات فيها؛ بحيث تصبح أكثر كفاءة في الإنجاز، وهذا تطوير طبيعي ومنطقي ومتوقع، لكن أن تشطب هكذا بجرة قلم، فهذا أمر مضاد لطبيعة أي تطور حضاري أو ثقافي أو إنساني.

ويرى توفلر أن الموجة الثالثة ستجعل من القوانين، التي كانت عالمية في تطبيقها موضوع تساؤل. ثم يخلط بين القانون والنظرية، فيقول إن نظرية داروين في النشوء والارتقاء أصبحت نظرية قديمة، لكن القضية ليست في قدمها أو حداثتها؛ لأنها ظلت حبيسة الفرض النظري البحت، الذي يتمثل في مصطلح «الحلقة المفقودة» بين الإنسان الأول والإنسان الحالي، وهي الحلقة التي لم يجدها أحد حتى الآن. ويضيف توفلر أن ما كان يتردد من أن أشكال الحياة نتجت عن خلايا بسيطة، اهتز أمام أبحاث تفترض أن أشكال الحياة ربما جاءت من أشكال أكثر تعقيدًا. لكن طالما أن هذه الأبحاث تستخدم كلمات مثل «تفترض» أو «ربما»، فالمسألة لا تزال قيد التخمين.

وعندما يتكلم توفلر عن موقف الإنسان من الواقع المعاش، يصبح أكثر عقلانية ومعقولية وموضوعية، فهو يعتقد أن الموجة الثالثة ستشهد إنسانًا من نوع جديد لأنه من غير المعقول ألا تؤثر الظروف المادية المتغيرة في شخصية الإنسان، وإن كان من غير الممكن حتى الآن التكهن بما سيكون عليه هذا الإنسان، حيث أن التجارب مازالت جارية في معامل علماء الأجنة. وتزداد عقلانية توفلر وموضوعيته عندما يتكلم في السياسة بحيث يبدو مفكرًا سياسيًا من طراز رفيع. فهو يتوقع حدوث ثورة سياسية في النظم التي تحكم العالم تؤدي إلى انهيار النظم الديمقراطية والشيوعية التي أصبحت عتيقة بالية غير قادرة على تحقيق طموحات الإنسان الجديد. وهذا صحيح لأن النظم الديمقراطية أصبحت تخرج من أزمة لتدخل في أخرى، والنظم الشيوعية انهارت تمامًا واندثرت مع سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي في ١٩٨٩. لكن ماذا عن النظم الرأسمالية ؟!. يبدو أن توفلر ابن بار بالرأسمالية ولذلك لم يذكرها مع النظم السياسية العتيقة والمنهارة. لكن نكبة سبتمبر ٢٠٠٨ أثبتت أن الدور جاء على الرأسمالية لتنهار في مشهد لسقوطها العظيم أمام العالم، الذي وقع بأسره في دواماتها الجهنمية لمجرد دورانه في فلكها.

لكن نظرة توفلر السياسية الثاقبة تتجلى عندما يحلل الفراغ السياسي الذي يعيشه الكثير من الدول، وتخبط الحكومات وحالة الشلل التي أصابت المؤسسات السياسية، وهي تواجه مشكلات الطاقة والغذاء والتلوث والعمل والركود الاقتصادي والتخبط في اتخاذ القرارات. وهي أزمات أوضحت أن العالم أصبح في حاجة إلى نظم جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تنقله من أزماته المستحكمة إلى حياة جديدة. وكانت هذه المعطيات والعناصر بمثابة مضمون كتاب توفلر الموسوعي التالي «تحول السلطة» الذي عالج إشكالية السلطة عند مشارف القرن الحادي والعشرين؛ فهو يتناول العنف والثروة والمعرفة، والدور الذي يلعبه ثلاثتها في حياة الدول والشعوب، والدروب الجديدة للسلطة التي يفتحها عالم في حالة ثورة، فقد انتهى العصر الذي كان الناس يعتقدون أن الحكومات تعرف أفضل من الشعوب، وهي أحرص على الناس من حرصهم على أنفسهم.

وكتاب «تحول السلطة» يعتبره توفلر الجزء الثالث والأخير من الثلاثية التي بدأت بكتاب «صدمة المستقبل» ١٩٧٠، تلاه كتاب «الموجة الثالثة» ١٩٨٠، ثم هذا الكتاب «تحول السلطة» ١٩٩٠. وكان هدفه من هذه الثلاثية أن يملأ الفراغ الذي تسببت فيه وسائل الإعلام؛ نتيجة لأسلوب معالجتها للتحولات والتبدلات المتسارعة للحقبة الراهنة، فهي تنقل للمتلقين أجزاء صغيرة من المعلومات دون أي رابط بينها،

في حين يتوافر الخبراء على دراسات وافية شديدة التخصص، ويخرج أصحاب النبؤات الشعبيون على الناس باتجاهات متباينة، دون تقديم نموذج عام يحقق لها الترابط أو بلورة القوى الأخرى، التي قد تجسد اتجاه التطور المفترض، مما قد يضع حدًّا للتغيير ذاته، عندما يبدو وكأنه عملية فوضوية، بل وعبثية تمامًا.

كان هدف توفلر من هذه الثلاثية إثبات أن التغيرات السريعة، التي يشهدها العالم في هذه الحقبة، ليست فوضوية أو مشوشة أو عشوائية، كما يحاول البعض الإدعاء بذلك. إن وراء الأحداث التي ترد في العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام توجد هياكل قابلة للتمييز، وقوى يمكن تحديد هويتها وهي التي تحدد شكل هذه الهياكل. وبمجرد أن يفهم الدارسون أو الخبراء آليات هذه الهياكل والقوى، يمكن أن يتبنوا في مواجهتها إستراتيجية شاملة، بدلاً من الردود الفردية والانفعالات العشوائية التي لارابط بينها. وإذا كان من الضروري إعطاء معنى للتحولات الكبرى الراهنة وتصورها من منظور إستراتيجي، فلابد من عدم الاكتفاء بأشتات من المعلومات أو قوائم أحداث غير منظمة، بل يجب فهم كيفية ترابط التغيرات المختلفة. ولذلك فإن كتاب «تحول السلطة»، مثله في ذلك مثل الكتابين السابقين، يسعى إلى تقديم تركيبة واضحة وشاملة أو صورة عامة للحضارة الجديدة، التي شرعت في مد وجودها على الكرة الأرضية كلها.

يركز الكتاب أدواته التحليلية على العناصر الأساسية المكونة لعالم الغد، وعلى النزاعات التي تواجهها القوى الجديدة في هجومها على القلاع القديمة. إنه يرصد تذبذب السيطرة على الاقتصاد، ونتيجة التنافس على الاستحواذ على المؤسسات الإنتاجية، وعمليات إعادة الهيكلة، وهذه كلها وغيرها لا تمثل سوى أولى طلقات النار في معارك الأعمال، التي تتسع وتتخذ أشكالاً جديدة، خاصة في مجال الصراعات المطلقة من أجل السلطة، والتي خلقت مواجهة بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان لم تبلغ بعد أوج شدتها. وهذا يعني أن محور كتاب «تحول السلطة» هو الصراع المحموم على امتلاك السلطة في أثناء رحلة مفصلية، تفقد فيها الحضارة الصناعية تفوقها العالمي، في حين تطمح القوى الجديدة لعصر ما بعد الصناعة إلى السيطرة على مقدرات العالم.

ويستأنف هذا الكتاب المشكلات حيث تركها الكتابان السابقان، فهو يستهدف بشكل خاص التغيرات الحاسمة التي تصبغ العلاقة بين المعرفة والسلطة، ويقترح نظرية جديدة للسلطة الاجتماعية، ويتوغل في استكشاف التحولات والتغيرات الجارية في عالم الأعمال والاقتصاد وكذلك السياسة والعلاقات الدولية بشكل عام.

وينفي توفلر بشدة مقولة أن المستقبل ليس قابلاً للمعرفة عن طريق التنبؤ السليم، فالحياة تضج بالمفاجآت التي تتخطى الواقع. يقول توفلر في مقدمته للكتاب:

«يتضح في كثير من الأحيان أن النماذج والمعطيات التي ترجع ظاهريًا إلى العلوم الأكثر «صلابة»، تعتمد على مسلمات «لينة»، خاصة عندما يتعلق الأمر «بالعلوم الإنسانية». والأسوأ من ذلك، أن موضوع الكتب الثلاثة هو تسارع التغيير، ومن ثم فسرعان ما يتجاوز الزمن تفاصيل الأحداث. كما يتضح أيضًا أن الإحصائيات عرضة للتعديلات، وتحل التقنيات الجديدة محل القديمة، والقادة السياسيون يسقطون ويظهر آخرون، غير أنه في كل الأحوال يظل هذا الاستكشاف لأرض المستقبل القريب المجهولة مفيدًا لرسم خريطة له، وهي وإن كانت غير واضحة وغير مكتملة وعرضة دائمًا لمراجعات، إلا أنها أفضل من لا شيء».

ومن زاوية هذا المنظور، يعالج توفلر العلاقة الشائكة بين المستقبل والسلطة، التي يراها في مرحلة تحول مصيرية وتاريخية لم يحدث مثلها من قبل. وتشمل السلطة، في أكثر أشكالها وضوحًا، استخدام العنف والثروة والمعرفة، بالمعنى الواسع لكل منها، لكي تجبر البشر الآخرين على التصرف بشكل معين. ويرى توفلر أن تبني هذا التعريف للسلطة، والتركيز على ثلاثية العنف والمال والمعرفة، يعني تحليل السلطة من منظور جديد تمامًا، بل وكيف تعمل السلطة لتكييف سلوكنا من المهد إلى اللحد. وإذا تم فهم هذه العملية فهمًا جيدًا، فسوف يصبح من الممكن تعرف هياكل السلطة التي عفا عليها الزمن وتعوق مسيرة المستقبل وبالتالي يتحتم تغييرها. وتنطوي التأكيدات المعتادة على السلطة بالنسبة للأغلبية على مفهوم أنها قضية كم، ولكن إذا كان البعض يتمتع بسلطة أقل من البعض الآخر، فإن هذا المفهوم يتجاهل تمامًا ما يمكن اعتباره أهم عامل على الإطلاق وهو «نوعية» السلطة. وفي الصراعات القادمة في مختلف المجتمعات ستكون الغلبة للنوعية الجديدة.

ولا شك أن العنف، سواء أكان في شكل سلاح أبيض أم صاروخ نووي، يمكن أن يحقق نتائج لا يستهان بها، إذ إن العنف أو القوة الغاشمة، ضرورة في خلفية كل فعل للدولة وفي روح القوانين التي تصدرها. ففي النهاية تعتمد كل دولة على الجيش والشركة لإرغام مواطنيها على الطاعة؛ ذلك أن التهديد بالعنف الرسمي، الذي لاغنى عنه والموجود في كل مكان في المجتمع، يساهم في تأمين عمل النظام. هذا التهديد هو الذي يضمن احترام التعاقدات الجارية ويقلل من النشاط الإجرامي، ويقدم آلية سليمة لتسوية النزاعات سلميًا، بل إن هذا التهديد المستتر بالعنف يساعد بشكل ما على جعل الحياة اليومية أقل عنفًا، ويحث البشر على التسلح بما يدفعون به

الشر عن أنفسهم. ولكنه من ناحية أخرى يدفع السباق من أجل التسلح الذي يضاعف الأخطار بالنسبة للفرد أو المجتمع. وحتى إذا نجح وفرض نفسه، فإنه يولد مقاومة، فالضحايا يترقبون أول فرصة لكي يردوا الضربات. كما تظل نقطة الضعف الرئيسية للقوة الغاشمة أو العنف هي انعدام مرونته تمامًا. فهو لا يستخدم إلا للعقاب، ولذلك يمكن اعتباره في النهاية سلطة من نوعية متدنية، ومن هنا كان سمو فكرة «القوة الناعمة» التي نادى بها جوزيف ناي.

أما الثروة فهي أداة أفضل من العنف لأنها تتمتع بمرونة أكبر، فهي لا تقتصر على التهديد بالعقاب أو على إيقاعه فعلاً، إنما يمكنها أيضًا تقديم مكافآت متدرجة ومتنوعة بمهارة وذكاء. ويمكن استغلال الثروة في اتجاه إيجابي أو في اتجاه سلبي، فاستخدامها أكثر مرونة بكثير من العنف، ولذلك فهي تمثل سلطة من نوعية متوسطة، وأداة فعالة للقوة الناعمة.

أما أعلى نوعيات السلطة، فهي المعرفة القادرة على توجيه ضربات وتأمين النجاح بإرغام الآخرين على فعل المطلوب منهم، بل إنها تملك قدرات أعلى من ذلك بكثير؛ إذ تكمن فاعليتها في الحصول على النتيجة المرجوة باستخدام الحد الأدنى من السلطة. يقول توفلر:

«تستطيع المعرفة في كثير من الأحيان أن تقود الطرف الآخر إلى أن «يحب» أهدافك وأفعالك، بل إنها تستطيع أن تقنعه بأنه هو الذي اقترح هذه الأهداف والأفعال .... فالمعرفة هي أهم مصدر من مصادر السلطة الاجتماعية الأساسية الثلاثة التي تعطي الدولار قوته، بفضل مرونة استخدامها. فهي تستخدم للعقاب وللمكافأة وأيضًا للإقناع وحتى التحويل من النقيض للنقيض، كما بإمكانها أن تجعل من العدو حليفًا؛ خاصة وأن المعرفة الملائمة تسمح بالتعرف منذ البداية على المواقف السيئة وبالتالي تتجنبها وبذلك يتم تجنب إهدار القوة أو الثروة. وتقوم المعرفة كذلك بدور المضاعف للثروة وللقوة؛ إذ يمكن استخدامها لزيادة الموارد أو لخفض الإنفاق بلوغًا لهدف معين. وفي الحالتين تزداد الفاعلية، وأيًا كانت نهاية اللعبة أو المباراة، فإنه يتم المجازفة بعدد أقل من "أوراق" السلطة».

ويؤكد توفلر أن من يمتلكون الحد الأقصى من السلطة، هم الذين في وضع يسمح لهم باستخدام السلطة في أشكالها الثلاثة من خلال مزجها بمهارة، فيستخدمون أدوات السلطة الثلاث بالتناوب، حيث يشهرون سيف التهديد بالعقاب ويلوحون بوعود المكافأة وفي الوقت نفسه يستعملون الإقناع والمعلومات العليا. واللاعبون المهرة في مضمار السلطة هم من يعرفون بالحدس أو بالتدريب كيف ينشرون وينسقون على أفضل وجه استخدام السلطات التي يملكونها.

وأصدر توفلر بعد ذلك كتابين هما «عروض تمهيدية ومقدمات منطقية» عام ١٩٨٥ و «نحو بناء حضارة جديدة» ١٩٩٥، وكانت فصولها بمثابة تنويعات على كتاب «الموجة الثالثة». في كتاب «عروض ومقدمات»، يتناول توفلر بالتحليل والنقد سرعة التغير الاجتماعي واتجاهاته، معتمدًا على معلومات مستقاة من علم النفس والاقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والسياسة الصناعية وفلسفة التاريخ. وهو يبدأ بافتراض أن المؤسسات الاجتماعية الحالية (ثمانينيات القرن العشرين) لا تلائم احتياجات العصر، وضرورة تغييرها حتى تتجاوز الأزمنة المضطربة، التي تنتظر البشرية، وكأنه كان يتنبأ بما سوف يحدث في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي بلغ اضطرابه القمة في سبتمبر ٢٠٠٨ مع وقوع النكبة الاقتصادية العالمية، التي أتت على الأخضر واليابس في معظم مجالات الاقتصاد والاستثمار والأوراق المالية.

ويجيب توفلر عن أسئلة حول إمكانية بقاء المجتمع الإنساني على أساس عدم المساواة والاستغلال ومستقبل العمالة والبطالة، وإستراتيجيات الدول الصناعية في مواجهة انهيار المجتمع الصناعي، ومستقبل الرأسمالية والاشتراكية. وفي الإجابة عن هذه الأسئلة، يثير توفلر أمورًا تتعلق بالملكية والطبقية والسلطة السياسية والعنصرية في المجتمع المعاصر وفي مجتمع المستقبل. كما يتناول تزايد سرعة التغير الاجتماعي والتكنولوجي الذي من العسير على الأفراد والمنظمات والمؤسسات ملاحقة وطرح فكرة أن الثورة الزراعية منذ عشرة آلاف سنة خلقت موجة من التغيير في المجتمع الإنساني، وأن الثورة الصناعية منذ ثلاثمائة سنة جلبت معها صراعًا اجتماعيًا وسياسيًا، وخلقت بذلك موجة ثانية من التغيير. وفي هذا العصر الحالي تمر البشرية بمرحلة انتقالية جديدة صوب أشكال وعلاقات اجتماعية جديدة، تقوم على أساس من اقتصاديات التكنولوجيا، وهي ما سبق أن أطلق عليها مصطلح «الموجة الثالثة». وهو لهذا يرى أن المؤسسات الاجتماعية الحالية قد عفا عليها الزمن، وأصبح البشر في حاجة إلى ثورة في أساليب التفكير والتعامل مع السياسة والاقتصاد، بل والحياة العائلية، لأن نظم الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية ومحور اليمين واليسار في السياسة أصبحت أمورًا بالية في الأمم المتقدمة تكنولوجيًا.

وكان توفلر قد تنبأ في كتابه بالنكبة الاقتصادية العالمية التي وقعت بعد ذلك في سبتمبر ٢٠٠٨، حين ربط بين الكساد الاقتصادي في ثمانينيات القرن الماضي وكساد الثلاثينيات الذي ضرب الصناعات الأساسية، مثل السيارات والصلب والنسيج والمطاط، لكن كساد الثلاثينيات صاحبه انفجار في صناعة الإلكترونيات والصناعات الفضائية والطاقات البديلة، والتوازن الجغرافي والسياسي والتوجه نحو اللامركزية،

واعتبر توفلر هذا الانفجار إعادة لبناء الأساس التكنولوجي والاقتصادي للمجتمع؛ ذلك أن بناء الاقتصاد هو بناء الحضارة نفسها. لكن توفلر كان متفائلاً أكثر من اللازم بخصوص الموجة الثالثة بانفجارها في الصناعات الإلكترونية والفضائية والطاقات البديلة والتوازن الجغرافي السياسي واللامركزية وغيرها من إيجابيات الموجة، التي فشلت في إنقاذ العالم من نكبة ٢٠٠٨؛ مما يدل على أن الاقتصاد العالمي مصاب بأمراض مزمنة تطفح على جسمه كلما تأزمت الأمور نتيجة التلاعب بالأوراق المالية والذي يجيده المضاربون في الدهاليز المظلمة للأسواق المالية. وبالتالي فإن الموجة الثالثة التي يتغنى بها توفلر يمكن أن تفتح أبواب الجحيم على العالم أجمع، إذا لم ينجح العلماء والخبراء والمفكرون الاقتصاديون في ابتكار نظام اقتصادي جديد تمامًا وخال من كل أمراض النظام الحالي، الذي اعتاد أن يدخل بالعالم من حين لآخر في أنفاق مظلمة مثل دهاليزه تمامًا، بالإضافة إلى أن هذه الأنفاق المظلمة ازدادت وتكاثرت في الآونة الأخيرة.

ولعل من أهم رؤى وإضافات توفلر في كتاب «عروض تمهيدية ومقدمات منطقية» انطلاقه إلى ما وراء الرأسمالية والاشتراكية، عندما أدرك أن العالم ليس مشتبكًا في أزمة اقتصادية وسياسية فحسب، بل أيديولوجية أيضًا. فقد أصبحت الأحداث تتجاوز كل الأيديولوجيات الرأسمالية والاشتراكية والليبرالية ونظريات العالم الثالث. وربما كان الانهيار الأيديولوجي خطوة ضرورية تمهيدًا لظهور أيديولوجيات جديدة أكثر شمولية؛ إذ إن مصطلحي اليمين واليسار صيغتان لتوزيع الثروة والسلطة في النظام الصناعي الذي يخرج منه العالم الآن، بالإضافة إلى ظهور صراع آخر أكبر تتضاءل بجانبه كل الأيديولوجيات، وهو الصراع بين الموجتين الثانية والثالثة، ولابد من إعادة تقييم الأيديولوجيات، لأن النظام ينهار، لا النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، ولكن النظام الصناعي الذي يضم الاثنين معًا. وربما يبرز هنا الدور الإيجابي الذي يمكن أن تنهض به القوة الناعمة.

ويضع توفلر يده على أس البلاء في النظام الرأسمالي، والذي يتمثل في التناقض الكامن في مفهوم الملكية، فليس من يملك الإنتاج هو الذي يسيطر على المجتمعات الرأسمالية، بل المديرون التنفيذيون الذين يتحكمون في وسائل التكامل، وبيروقراطيو الحكومة الذين يقررون إلى أي المناطق توجه الاستثمارات. فقد أصبحت القدرة على اتخاذ القرار أهم من الملكية، أما في مجتمع الموجة الثالثة فإن الملكية الأساسية تصبح المعلومات، وهذا تحول ثوري لأنه شكل من أشكال التملك غير مادي ولا حدود له. فعندما يمتلك العميل سهمًا في شركة، فهو لا يهتم بمبانيها أو آلاتها، كل ما يهمه هو

المعلومات المنظمة التي تتحكم فيها. هكذا تتحول الملكية من ملكية رمزية (ورقية) إلى ملكية غير محددة، ويصبح مفهوم الملكية في الرأسمالية نفسها مفهومًا بائدًا.

وفي العصر الصناعي، كان الاهتمام ينصب على كيفية صنع الأشياء، أما الآن فإنه ينصب على إدارة الأشياء، وتحليل المشكلات ومشكلات الثقافة والأيديولوجيات. وفي السياسة تصبح قضايا التحكم في المعلومات، والسرية، وإدارة انسياب المعلومات مسألة تقنية. وبعض التقنيات يهدد الديمقراطية، وبعضها يضاعف من قوة الفرد ضد الدولة، فمثلاً في العصر الصناعي كانت الدولة والشركات تتحكم في وسائل الإعلام من المركز. أما الآن فإن المستهلك يستطيع استخدام المسجل لإرسال رسائل وتداولها وإعادة نسخها كما فعل أعداء شاه إيران. والمسجل لا يمكن التحكم فيه من المركز، وهذا ما ينطبق على مجالات الآلات الحاسبة وكل الإلكترونيات الحديثة؛ وخاصة المعلومات والاتصالات التي تقلل من التحكم المركزي في حياة الشعوب، مما يحتم استدعاء القوة الناعمة للقيام بدورها في إيجاد التوازن المفتقد.

وسوف يؤثر هذا في علاقات الطبقات، مثلما فعلت الثورة الصناعية عندما أوجدت الرأسمالية والعمال، وعندما أوجدت الثورة التكنولوجية التكنوقراطيين من مهنيين ومديرين وعلماء، الذين يتزايد حجمهم وتتزايد احتمالات احتكارهم للقوة. وهم يعتبرون طبقة تمتلك المعلومات المنظمة والخيال والثقافة اللازمة للإنتاج، وتمتلك القدرة على المساومة أكثر من طبقة العمال. لكنها طبقة مثقفة أكثر منها اقتصادية، وبالتالي لا تتصرف ككتلة موحدة، غير أنها تشترك في صنع القرار. وفي مجتمع الموجة الثالثة بصفة عامة، ستؤثر ثلاثة أشياء في المستقبل السياسي: تزايد العمالة الذهنية، تزايد عبء القرار، الأجهزة الإلكترونية، وهذا يعني دخول العمال في اتخاذ القرار والإدارة وتزايد اشتراك الجماهير، وتوسيع قاعدة الديمقراطية.

ويرفض توفلر الاعتقاد بأن السيطرة ستظل للرجل الأبيض في الحضارة الجديدة، فليست سيطرة الرجل إلا تطورًا تاريخيًّا حديثًا منذ حوالي أربعة قرون، عندما اكتشف القارة الأمريكية، وطرق التجارة إلى الهند، ووسَّع المستعمرات وتجارة العبيد، وأنشأ سلسلة من المجتمعات تفتح له إمكانات الغذاء والطاقة والمواد الخام. لكن مع مطلع منتصف القرن العشرين، حصلت معظم المستعمرات على استقلالها، فحدث تغير في التوزيع العرقي للقوة في العالم، فظهر العرب كقوة مالية وسياسية، وظهرت اليابان وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية كقوة اقتصادية تنمو بسرعة، بحيث أصبحت هذه الدول ضمن مراكز التأثير الاقتصادي والسياسي في العالم إلى جوار القوى الكبرى التقليدية. ومع توغل الأجهزة الإلكترونية خاصة في مجال المعلومات

والاتصالات، في شتى أنحاء العالم، فسوف تنتقل المؤثرات المالية والسياسية والثقافية من الشرق إلى الغرب؛ بحيث لم يعد مركز التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي مقصورًا على دول معينة خاصة دول الغرب.

ويركز توفلر على الثقافة بصفتها من أهم تيارات الموجة الثالثة، التي واجهت البشر بحضارة جديدة لا تتمثل في المبتكرات التكنولوجيا فحسب، بل وفي مفاهيم جديدة للعمل والحب والجنس والأمة والطبقة والثروة والسلطة وحتى أوقات الفراغ. ففي الموجة الثالثة ليست هناك ثقافة واحدة، بل ثقافات متنوعة ومتغيرة، وكلما تحرك الإنسان تجاه الموجة الثالثة زادت أهمية الثقافة، ومعظم المهن الجديدة في هذه الصناعات تعتمد على الثقافة، ولم يعد الأمر مجرد الاعتماد على المواظبة، وطاعة السلطة المركزية، وفهم آليات البيروقراطية، والخضوع للعمل الروتيني المتكرر المحفوظ. وسوف يكون اقتصاد الموجة الثالثة مجزيًا للقادرين على التغيير والعمل واكتساب الخبرة في أكثر من مجال، وتوسيع مجال الخيال للتلاؤم مع ثقافات الموجة المستقبلية، ولم تعد هناك جماعة عرقية واحدة تستطيع أن تحتكر هذه القدرات، فكل ثقافة شرقية أو غربية، سوف تندمج في الموجة الثالثة، وقد تطورات طبيعتها الاجتماعية. إننا ندخل عصرًا جديدًا تلعب فيه الثقافة دورًا مهمًّا، وسوف تستوعب الحضارة الجديدة ثقافات عديدة، فلم يعد الماضي كافيًا لمواجهة المستقبل، إنه دور القوة الناعمة.

بهذا يطرح توفلر رؤية مستقبلية حول تأثير الثورة التكنولوجية في مستقبل المجتمع الإنساني، ولكنه في كل هذا يبدو كأنه يؤمن بقدرة التغيرات التكنولوجية وحدها على تغيير العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا. فهو في تناوله لهذه التأثيرات، لم يأت بجديد بل ظل يدور في فلك محاولات تفسير نظرية داروين وترتبت عليها التفسيرات الاجتماعية التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وإن كان توفلر قد قام بتوسيع مجال هذه التفسيرات بما يتلاءم مع متغيرات العصر. فهو ينظر إلى المجتمع الصناعي على أنه متجانس وإلى المجتمع التكنولوجي على أنه متنوع، بالأسلوب نفسه الذي رأى به منظّرو البورجوازية في القرن التاسع عشر المجتمع الزراعي على أنه مجتمع متجانس، وإلى المجتمع الصناعي على أنه مجتمع متنوع، وبذلك فإنه أكد مزيدًا من التجزؤ أو التنوع، لا مزيدًا من الترابط والتجانس؛ مما يضعف الطاقة الإيجابية للقوة الناعمة.

ثم يأتي الكتاب الأخير لتوفلر «نحو بناء حضارة جديدة»، وهو الكتاب الذي أصر فيه على أن يضع اسم زوجته هيدي وشريكة كفاحه في البحث العلمي والتأليف

إلى جوار اسمه، رغم إصرارها بدورها منذ كتاب «صدمة المستقبل» على أن تكون الكتب باسمه وحده لدورها هي الثانوي والمساعد ليس إلّا، وهو الدور الذي كان أساسًا للبنية العلمية لكتبه. وقد رضخ أخيرًا لإصرارها، وإن درج على ذكر فضلها عليه في مقدمات الطبعات الجديدة لكتبه. وعمومًا فإن هذه الكتب كانت بمثابة تنويعات على فكرة «الموجة الثالثة» التي أفرد لها كتابه الثاني وجعلها عنوانًا له، لدرجة أن القارئ يشعر في أحيان غير قليلة أن بعض الجمل تكاد تتكرر بألفاظها في سياق كتبه.

في هذا الكتاب «نحو بناء حضارة جديد» يعود توفلر إلى نغمته الأساسية المفضلة التي تردد وتكرر أن العالم، وخاصة الدول المتقدمة، في طريقه إلى صنع حضارة جديدة، تعتمد أساسًا على النمو في المعلومات، وطرق توزيعها وإدارتها. هذا ما يعبر عنه بالموجة الثالثة التي تجلب معها طريقة جديدة تمامًا للحياة، تقوم على أنماط جديدة من التصنيع، وشكل العائلة، وتنظيم المعلومات، وعلى أشكال جديدة للمدارس وشركات المستقبل تختلف جذريًا عما هي عليه الآن، مما قد يفتح آفاقًا جديدة للقوة الناعمة.

وأهم سمات الموجة الثالثة بناء مجتمعات الكتل المفتتة، وإنشاء نظام متقدم للمعلومات يعتمد أساسًا على التطور الهائل في الأجهزة الإلكترونية وأنظمة الاتصالات، والمواد الجديدة، والتطور في إنتاج الطاقة، والدراية الفنية المتقدمة، والمعرفة التي تعمل على توفير الوقت، والمكان سواء في أماكن التخزين، أو في وسائل النقل، وفي سرعة التوزيع، والاتصال بين المنتج والمستهلك، هذه المعرفة التي تقودها العقول البشرية، وهكذا يحل رأس المال البشري محل رأس المال البنكي.

وينقل توفلر العدسة إلى المجتمع الأمريكي؛ ليصور ما يجري في المجال الذي يلتقي فيه الحزبان: الجمهوري والديمقراطي وسط الفوران الذي تثيره الموجة الثالثة، فما زال الحزبان يتمسكان بفكر الموجة الثانية. ولقد فشل الديمقراطيون، وفي مقدمتهم آل جور وجاري هارت، وهما أكثر من غيرهم إيمانًا بمبادئ الموجة الثالثة، في مواجهة التحدي الذي تفرضه طبيعة التحول التكنولوجي. ومازال الجمهوريون يخلصون لبعض شركات الموجة الثانية العملاقة، وللاتحادات التجارية، ولجماعات الضغط والموائد المستديرة التي تحدد مسارات السياسة، وبالتالي فشلوا في التوافق مع الدور الجديد. ورغم هذا التخلف السياسي فإن توفلر لم يفقد تفاؤله، إذ يؤكد أن جموع مؤيدي الموجة الثالثة تنمو قوتهم، ويزداد نفوذهم، ولكن ليس من خلال القنوات الرسمية سواء المؤسسات الحكومية أو العمل الحزبي، وإنما من خلال المنظمات غير

الحكومية، وهي تعبر عن آرائها خارج إطار الأحزاب السياسية التقليدية. فهم أصحاب الموجة الثالثة الذين يسيطرون على المجتمعات الإلكترونية الجديدة، التي تظهر حول الإنترنت بصفتها المحور المركزي للقوة الناعمة.

ومن خلال الدراسات المستفيضة التي أنجزها توفلر بمساعدة زوجته هيدي، قدما ما يشبه جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، يتضمن المبادئ الآتية: إن أي مؤسسة جديدة يجب ألا تقام على غرار المصانع القديمة شكلاً وتنظيمًا وإدارة، ويجب ألا تزيد أي مؤسسة من تكتيل المجتمع، ويجب عدم تركيز السلطة عند القمة، بل يجب دفع عملية اتخاذ القرار من القمة إلى الحواف، وإعطاء السلطة للموظفين، لأن القمة محرومة من المعلومات التي يمكن أن تنشر على القاعدة، وبدلاً من أن يتكون النظام رأسيًّا اعتمادًا على تطوير النظام الهرمي في الشركة وزيادة تعقيده، تزاد فعاليته عن طريق الاتصال أفقيًّا بالخبرات الموزعة في الأسواق المحلية. فعلى سبيل المثال، تتعاقد شركات الموجة الثالثة مع شركات أصغر، ولكنها أكثر تخصصًا ومتقدمة تكنولوجيًّا، وتتخلص من الأعداد الكبيرة للموظفين، وتجري أنشطتها في أماكن متنوعة، ولابد من دعم الأسرة، وإعادة النظر في الأعمال التي يمكن أن تقوم بها. واليوم هناك أكثر من ثلاثين مليون أمريكي، يقومون بجزء من أعمالهم في البيت.

ولعل من أخطر وأهم التغيرات التي أثارتها الموجة الثالثة، أنها أثبتت أن حكم الأغلبية أصبح باليًا، فلم يعد هذا الحكم يمثل العدالة الاجتماعية. إن مبدأ ٥١٪ لتمثيل الدائرة الانتخابية ليس إلا أداة لتقدير كمي خالص، لا تعطي أية أدلة عن آراء الناخبين، ومع تفتيت المجتمع، تتزايد الجماعات وتتنوع، وتزيد الأقليات التي يجب أن تعبر عن نفسها، شريطة ألا تسيطر أقلية، ولا يفضي التنوع إلى تعاظم حدة التوتر والصراع الاجتماعي، بل إنه يمكن أن يهيئ المناخ المناسب إذا وجدت تنظيمات وترتيبات اجتماعية ملائمة، يتعاون الأفراد من خلالها، وتجري بينهم معاملات، ومقايضات، وعلاقات تكافلية. لقد أصبح التمثيل النيابي الحالي غير ذي موضوع؛ لعدم وجود اتفاق جماعي بين الناخبين في الدائرة، ولسيطرة البيروقراطية الحكومية على السلطة البرلمانية. ولا يستطيع أعضاء البرلمان متابعة حركات الجماعات الصغيرة، وعمل صفقات باسمها، وبالتالي على أعضاء هذه الجماعات أن يقوموا بالعمل بأنفسهم، ويروجوا لسن القوانين التي تسهل مهمتهم الجديدة.

ويرى توفلر أنه من الضروري أن يفتح النظام منافذ لمزيد من سلطات الأقليات، وأن يسمحوا للمواطنين بأن يلعبوا دورًا أكثر مباشرة في شئون الحكم. ولعل الخروج من مأزق اختناق القرار، يتمثل في إشراك مزيد من الأطراف، وتغيير موقع صناعة

القرار وفق ما تتطلبه المشكلات. وعلى الرغم من كل المحاذير التي تثيرها اللامركزية، فليس هناك طريق آخر لإعادة الإدراك السليم والنظام والكفاءة الإدارية لكثير من الحكومات إلا بالتنازل عن قدر محسوس من السلطة المركزية. وتعتمد مساحة الديمقراطية في أي مجتمع على مسئولية القرار فيه، وإذا كانت المسئولية ثقيلة وضخمة، فإنه يتعين اقتسامها إن عاجلاً أو آجلاً، من خلال مشاركة ديمقراطية أوسع. ولقد تبلورت ملامح الصراع الجديد وحسمت، عندما أصبح صراعًا بين هؤلاء الذين يحاولون أن يساندوا المجتمع الصناعي ويحافظوا عليه، وأولئك المستعدين لتجاوزه والتقدم إلى الأمام.

وبصفة عامة، فإن نظرة توفلر لحضارات العالم لا تحكمها أدبيات الدين والتاريخ، بقدر ما يخضع تقييمها في فكره لمعيار القيم التي تتولد عنها تطورات العلوم والتقنيات عبر التاريخ. وما الموجة الثالثة سوى رؤية معظمها تخيلي لما سيكون عليه مستقبل العالم، في ظل تلك الموجة التي يحدد ملامحها العامة بقوله: «إن حضارة جديدة تتنامى في حياتنا، وهي تجلب معها أساليب جديدة للأسرة، وطرائق متغيرة للعمل، والحب، والمعيشة، وكذلك اقتصادًا جديدًا، وصراعات سياسية جديدة، وفوق كل ذلك وعيًا متغيرًا». أما المجتمعات التي تربط نفسها بالموجتين الأولى والثانية، فإنها تحكم على نفسها بالتخلف والتبعية بغض النظر عن جذورها الثقافية أو الاجتماعية أو الدينية. وبالتالي فإن القضية برمتها قد تؤدي إلى تجاهل الهويات الثقافية وتدويل القيم، خاصة قيم الهيمنة، في سبيل دخول عالم الموجة الحضارية الثالثة؛ مما قد يترتب على ذلك حسبما يرى توفلر: «تنازل الدول المتمسكة بسيادتها الوطنية مضطرة عن جزء من سيادتها، وأن تقبل التدخلات الاقتصادية والثقافية المتزايدة في شئون بعضها، وقد يؤدي إلى صدامات ومعارك تراق فيها الدماء في السنوات القادمة. إن التغير التاريخي من عالم ذي شطرين إلى عالم ثلاثي الانشطار يمكن أن يفجر أعمق الصراعات من أجل السلطة والقوة في العالم المعاصر؛ إذ تحاول كل دولة أن توطد نفسها في هذه التركيبة النامية ذات الحلقات الثلاث».

ومن الضروري أن نفطن إلى أن القيم الدينية في فكر توفلر، تشكل عائقًا تنمويًا أمام تلك الدول أو الشعوب الراغبة في تحسين وتوفيق أوضاعها حضاريًّا، فهو لا يلقي بالاً لأي خصوصية ثقافية أو دينية أو اجتماعية في تقسيم العالم، مما يعني ضمنًا ضرورة إسقاط تلك الخصوصيات من حسابات حضارة الموجة الثالثة، وهو ما لا يمكن تقبله في ضوء معطيات التاريخ التي تدخل كأساس في تصور المستقبل.

ولعل نظرية صمويل هانتنجتون التي أوردها في كتابه «صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي» بخصوص هذا الصدام الذي يراه حتميًّا، ترمي في إطارها العام

إلى شد انتباه الغرب إلى التغيرات الجذرية القائمة والمحتملة في سياق التحدي الحضاري، وهي تغيرات محكومة أساسًا بعوامل عقائدية، ومن ثم لابد من التركيز على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان مستوى التفوق الغربي على ساحة الوجود الإنساني. وقد يتسنى للغرب في سعيه لتحقيق هذه الإستراتيجية، أن يوظف وسائل مشروعة أو غير مشروعة، لاتنطوي على أي مضمون إنساني أو حضاري، مما قد يثمر فعلاً عن صدامات حضارية. وبالتالي فإن ألفين توفلر ليس متفردًا في فكره الذي أورده في كتبه، بل كان من أهم العازفين الذين ضربوا على أوتار الهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم، وأرادوا تأكيدها في أسماع العالم وأذهانه، وهو في هذا لا يختلف كثيرًا عن غيره من عازفي الأوركسترا الأمريكي من أمثال صامويل هانتنجتون وفرانسيس فوكوياما وغيرهما.

لكن دوام الحال من المحال، لأن هؤلاء الكتاب والمفكرين الذين يعتبرون في مقدمة الموجهين للتيار السياسي والفكري في أمريكا، لو كانوا قد ألفوا كتبهم هذه بعد النكبة المالية والاقتصادية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ والتي أدخلت العالم أجمع - وفي مقدمته الولايات المتحدة - نفقًا مظلمًا لا يعرف أحد نهاية له، وكانت بمثابة زلزال ضرب القواعد الاقتصادية الراسخة للدول الكبرى في الصميم، وكانت الهزة المالية والاقتصادية العنيفة التي أصابت الولايات المتحدة ولم تمر بمثلها من قبل، قد طفحت على خطابات وتصريحات وأحاديث الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي شرع في الانتقال من نبرة الغطرسة والعجرفة التي اشتهر بها سلفه جورج بوش الابن إلى نبرة التواضع ومصارحة الأمريكيين بالحقائق المرة، التي أحاطت بهم من كل جانب، وتشجيعهم على الصبر والاحتمال على أمل الخروج من النكبة، والعمل بجدية وثقة حتى لا تصبح الولايات المتحدة دولة من دول العالم الثالث.

(٣) فرانسيس بويل

فرانسيس بويل رجل قانون دولي شهير، وضع خبرته القانونية الدولية في خدمة قضية نشر العدالة الإنسانية، وفضح المصالح الانتهازية التي تحرك السياسة الخارجية الأمريكية، وإن تم إخفاؤها تحت أقنعة كاذبة براقة. ولذلك أصدر عام ٢٠٠٤ كتابه «تدمير النظام العالمي: الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر» على شكل محاكمة لجورج بوش الأب والابن على حد السواء، ومعهما عصابة المحافظين الجدد، لتعرية وكشف الجانب المظلم من هذه الإستراتيجية الأمريكية، التي داست بأقدامها الثقيلة على كل القيم التي عاشت الإنسانية على هديها عبر العصور. فعندما بدأ العدوان الثاني للولايات المتحدة على العراق في التحرك علنًا في أغسطس ٢٠٠٢، كان من الواضح أن إدارة بوش الابن تستخدم بالضبط الإستراتيجية نفسها التي استخدمتها إدارة بوش الأب من أغسطس ١٩٩٠ حتى يناير ١٩٩١ لتبرير حربها العدوانية الأولى على العراق من أجل النفط. ومع هذه التطورات العدوانية العارية، رجع بويل إلى ملفاته ودراساته السابقة، المليئة بالتحليلات القانونية التي تمت كتابتها لمقاومة المخاطرة الإمبريالية لجورج بوش الأب من أجل النفط. وكانت إحدى أهم الوثائق، هي مشروع قانون لاتهام جورج بوش الأب بشأن حرب العراق والذي تم تقديمه إلى مجلس النواب للولايات المتحدة على يدي عضو الكونجرس العظيم الراحل هنري ب. جونزاليس من ولاية تكساس في ١٦ يناير ١٩٩١، بالإضافة إلى الخطاب البليغ التي تم إلقاؤه لتأكيد المشروع.

وجد بويل أن نصوص مشروع الاتهام الذي قدمه جونزاليس ضد بوش الأب، يمكن توجيهها بحذافيرها إلى بوش الابن؛ إذ يكفي تغيير الاسم من الأب إلى الابن. واستنتج بويل أن «الحرب الوقائية المزيفة ضد العراق» من جانب إدارة بوش الابن، تتطلب بالقدر نفسه حملة اتهام وقائية ضد إدارة بوش الأب بأسرع ما يمكن لاستباق الحرب العدوانية الثانية لعائلة بوش ضد العراق. وبناء على ذلك، قام بويل في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢ بعقد اجتماع حاشد للسلام في حرم جامعة إلينوي، لبدء حملة قومية لاتهام الرئيس بوش الابن، ونائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، والمدعي العام جون أشكروفت. وكان توجيه الاتهام على نسق حملة الاتهام نفسها التي قامت بها حركة السلام الأمريكية والتي وجهت ضد بوش الأب.

لكن كل ما فعله بويل في مقاومة التيار العدواني ذهب أدراج الرياح، لأن الإدارة الأمريكية تؤمن إيمانًا جازمًا بأن القوة فوق القانون. ففي ١٤ يناير ١٩٩١، وطبقًا لشروط قرار عام ١٩٧٣ بشأن سلطات الحرب، رخص الكونجرس الأمريكي للرئيس بوش الأب باستخدام القوة العسكرية ضد العراق لطرده من الكويت طبقًا

لقرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ وعلى الفور، وافق عضو الكونجرس جونزاليس، والمدعي العام السابق للولايات المتحدة رامزي كلارك، ومعهما بويل على القيام بحملة قومية لاتهام الرئيس بوش الأب لإعاقته من دخول الحرب ضد العراق. وتم الاتفاق على أن يقوم بويل بكتابة مشروع قائمة بالاتهامات ضد بوش الأب لتكون أساسًا لصياغة مشروع جونزاليس. وبدأت بالفعل حملة اتهام بوش الأب في ١٥ يناير ١٩٩١.

لكن القول الفصل في النهاية للقوة. فقد بدأت الحرب، وفي اليوم التالي مباشرة، صعد عضو الكونجرس جونزاليس إلى منصة مجلس النواب ليقدم مشروع قانون الاتهام ضد الرئيس جورج بوش الأب. وكان بويل في غاية الاعتزاز والفخار لقيامه بالعمل مستشارًا قانونيًّا لعضو الكونجرس جونزاليس بخصوص خطوات هذا الاتهام، الذي تبناه بصفته رئيسًا للجنة البنوك بالمجلس. وعلى الفور تصرف الرئيس بوش الأب مثلما يفعل رؤساء العصابات بإطلاق وكالة المخابرات المركزية على عضو الكونجرس المحبوب، وحاصره إلى درجة الاختناق. ودخل مشروع الاتهام زوايا النسيان، رغم الاتهامات الواضحة والمؤكدة التي وردت فيه ضد جورج بوش الأب.

أما مشروع لائحة الاتهام التي وجهت فيما بعد إلى جورج بوش الابن، فكان أكثر خطورة رغم اهتداء بويل محرره بما ورد في قرار الاتهام ضد بوش الأب، وقيامه بعمل التصحيحات المهنية الصغيرة اللازمة للوضع الجديد، وخاصة إضافة مادة رقم ١، التي تنص على أن جورج بوش الابن قد خان القسم الدستوري، الذي أداه بأن يؤدي أعباء منصب رئيس الولايات المتحدة بأفضل ما تمكنه به قدرته، وأن يحافظ، ويحمي، ويدافع عن دستور الولايات المتحدة. كما أنه خالف واجبه الدستوري الذي حتم عليه تنفيذ القوانين بإخلاص، بأن حاول أن يفرض دولة بوليسية وديكتاتورية على شعب وجمهورية الولايات المتحدة من خلال سلسلة طويلة من إساءة الاستغلال والانتهاك، وفرض القانون الشمولي، ومحاصرة واحتجاز الأجانب بالجملة، وإنشاء محاكم مزيفة، والقيام بعمليات تفتيش واعتقال غير قانونية وغير معقولة، ومصادرة حرية التعبير، والاجتماعات السلمية، وتجاهل الاستقلال القضائي، وخرق معاهدة مناهضة التعذيب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتنتهي المادة الأولى بأن ما ارتكبه جورج ووكر بوش يستحق الاهتمام والمحاكمة والعزل من المنصب.

ومادة ٢ ومادة ٣ تفصيل قانوني لمواد متفرعة من مادة ١. أما مادة ٤ فتتهم جورج ووكر بوش بأنه عمل على الإعداد والتخطيط والتآمر للدخول في حرب شاملة وعدوان كارثي ضد العراق باستخدام وسائل الدمار الشامل، التي تؤدي إلى قتل

عشرات الألوف من المدنيين، وكثير منهم أطفال. ويتضمن هذا التخطيط التهديد باستخدام الأسلحة النووية، واستخدام أسلحة القتل الجماعي مثل القصف الجوي بالقنابل للمدنيين وغيرهم. أما مادة ٥ فتتهم جورج ووكر بوش بأنه ورط الولايات المتحدة في أعمال حرب دون موافقة الكونجرس، والعمل بانتظام على تقويض كل خيار سلمي لحل أزمة الخليج الفارسي، ووضع الكونجرس أمام الأمر الواقع؛ لأنه عندما توجه إليه للموافقة على الحرب، كانت أرواح عشرات الألوف من الجنود الأمريكيين مهددة، بحيث تصبح معه أية مناقشة موضوعية في الكونجرس غير ذات معنى. لكنه لم يتلق أي إعلان بالحرب من الكونجرس، ومع ذلك أعلن أنه سيدخل الحرب متجاهلاً أية مقاومة لقراره. وأكدت مادة ٦ وهي الأخيرة في قرار الاتهام أن جورج ووكر بوش قام بالإعداد والتخطيط والتآمر لارتكاب جرائم ضد السلام، ثم قاد بلده إلى حرب عدوانية على العراق بالمخالفة لكل المواثيق والاتفاقات والمعاهدات الدولية ودستور الولايات المتحدة. ويبلور فرانسيس بويل الأزمة السياسية والأخلاقية التي تجتاح الولايات المتحدة، من خلال المقارنة والمضاهاة بين مشروع قانون الاتهام ضد الرئيس بوش الأب، ومشروع قانون الاتهام ضد الرئيس بوش الابن، حيث إن مستوى المقارنة تدنى إلى مستوى المضاهاة بين الجنس والكذب، بشأن الجنس مقابل الحرب والكذب بشأن الحرب. وكأن السياسة الأمريكية لم تعد تفرق بين غزو كلينتون لمونيكا لوينسكي وغزو بوش الابن للعراق. ويعلق بويل على هذه المهزلة بقوله:

«من المؤكد، أنه إذا ما كان قد أمكن لمجلس النواب في الولايات المتحدة أن يوجه الاتهام إلى الرئيس كلينتون عن علاقات جنسية وعن الكذب بشأنها، فمن الأحرى أن يتمكن المجلس، (بل ويجب عليه أيضًا)، من توجيه الاتهام للرئيس بوش الابن عن الكذب بشأن الحرب والتهديد بمزيد من الحروب، إذ إن كل المطلوب هو وجود عضو واحد من الكونجرس تكون لديه الشجاعة والنزاهة والمبادئ التي كانت لدى عضو الكونجرس العظيم الراحل هنري ب. جونزاليس من ولاية تكساس. ودون ذلك، فإن البديل، ربما يكون إمبراطورية أمريكية في الخارج، ودولة بوليسية في الداخل، وحروبًا عدوانية مستمرة للمحافظة على كليهما».

وعلى الرغم من كل الأخطاء الخطيرة التي ارتكبتها حكومات الولايات المتحدة، فإن فرانسيس بويل في كتابه «تدمير النظام العالمي: الإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر»، قد قام باقتدار بتوثيق وجمع كل المستندات الممكنة في خلال عمله كأستاذ للقانون، حرصًا منه على الولايات المتحدة التي لا تزال أقدم جمهورية في عالم اليوم. ولذلك أعلن من قبل في كتابه «الدفاع عن المقاومة المدنية في

إطار القانون الدولي» الصادر عام ١٩٨٧، أن شعب الولايات المتحدة يجب أن يحارب للمحافظة عليها في هذا الشكل، ولذلك فإنه من أجل البشرية جمعاء، يجب وضع حد للرئاسة الإمبريالية الأمريكية وإخضاعها لحكم القانون.

ولعل التيار الثقافي الذي يسرى في كتابات فرانسيس بويل، يبلغ قمته في رفضه المقولة العامة التي سيطرت على معظم الإعلاميين والمثقفين والكتاب والمفكرين الأمريكيين والتي تؤكد على غير أساس منطقي أنه أصبح من الحقائق البدهية أن الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد غير كل شيء، كما أن لا شيء سيعود كما كان؛ إذ يخرج بويل على قرائه وتلاميذه بمقولة مضادة، تؤكد أن الواقع الراهن دليل مادي ملموس على أنه لم يتغير سوى القليل في الاتجاهات الاستعمارية أو الإمبريالية الخارجية الأمريكية منذ تأسيس الولايات المتحدة في عام ١٧٨٩ حتى الآن لم تتراجع قيد أنملة عن ريادتها في القرصنة والنهب والاغتصاب والإرهاب والقتل والتدمير. فقد افتتحت حكومة الولايات المتحدة الوليدة في القرن التاسع عشر بسرقة قارة أمريكا الشمالية من هنود أمريكا (الهنود الحمر)، واستمرت في سلسلة متصلة الحلقات من عمليات التطهير العرقي للتخلص منهم، فيما يشبه الإبادة الشاملة. وفي النهاية عندما يئست من النتيجة الحاسمة للمذابح والمجازر التي عقدتها لهم بطلقات الرصاص وحبال المشانق، قامت بترحيل القلة الباقية عن طريق مسيرات الموت إلى ما أصبح يطلق عليها «المعازل»، كأول مرحلة في دور «القدر» الذي رسمته أمريكا لنفسها تجاه أي تجمع بشري، يقف عقبة في احتلالها الشامل للأرض الجديدة. وقد افتتحت حكومة الولايات المتحدة القرن العشرين بسرقة الإمبراطورية الإسبانية التي حكمت كوبا، وبورتوريكو، وجوام، والفليبين. ثم خاضت ما يقارب حرب إبادة جماعية لأهالي الفليبين، في حين كانت تجهز في الوقت نفسه لضم مملكة هاواي السابقة، إليها مع إخضاع سكان هاواي الأصليين (الكاناكا ماولي) لظروف الإبادة العرقية الجماعية كما ورد في كتاب مايكل داورتي «لكي تسرق مملكة» الصادر في عام ١٩٩٢. وقد ارتكبت الولايات المتحدة كل هذه الجرائم تحت شعار استعماري باسم «مكان تحت الشمس» لأمريكا بطبيعة الحال.

والآن يشهد القرن الحادي والعشرون، الجهود المستميتة للحكومة الإمبريالية للولايات المتحدة الأمريكية لسرقة الإمبراطورية الهيدروكربونية (النفط وجميع مشتقاته) من الدول العربية والإسلامية والشعوب المحيطة بأمريكا الوسطى والخليج الفارسي، تحت شعارات «إعلان الحرب على الإرهاب الدولي» و «التخلص من أسلحة الدمار الشامل». ومنذ تأسيس الولايات المتحدة في عام ١٧٨٩، كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقوم على العنصرية، والإبادة الجماعية، والعدوان، والتطهير العرقي، والجرائم المضادة للإنسانية، وجرائم الحرب، والاستعباد ... إلخ.

وفي مطلع الألفية الثالثة، لم يشهد الوجود الإنساني المهدد بكل المخاطر والكوارث أي تغير في الآليات العملية الاستعمارية للسياسة الأمريكية الخارجية، وكأنها أصبحت من ثوابت التاريخ الحديث المضادة لنظرية القوة الناعمة التي نادى بها جوزيف ناي.

ونظرًا لأن المقام لا يتسع لاستعراض أكثر من قرنين وربع من السياسة الخارجية الأمريكية حول العالم، لكن تكفي المقارنة بين أصول كل من الإمبراطورية الرومانية وإمبراطورية الإسكندر الأكبر وبين الإمبراطورية الأمريكية المعاصرة؛ ليتضح مدى التشابه الذي يصل أحيانًا إلى درجة التطابق فيما بينها رغم القرون العديدة التي تفصل بينها. ويستشهد بويل بأقوال القديس أغوسطينوس (٣٥٤-٤٣٠م) عن إمبراطورية الإسكندر والإمبراطورية الرومانية اللتين اعتبرهما «أكبر عصابات اللصوص» في مجلده الضخم «مدينة الرب» الذي قال فيه:

«إن الممالك دون عدالة تماثل زعماء اللصوص. وإذا ما هجرت العدالة، فماذا تعتبر الممالك إلا أن تكون عصابات لصوص كبيرة ؟ وماذا تكون عصابات اللصوص إلا أن تكون ممالك صغيرة ؟ إن العصابة هي أيضًا مجموعة من الرجال تحكمها أوامر القائد، وترتبط بميثاق اجتماعي، كما تقسّم غنائمها طبقًا لقانون متفق عليه. وإذا ما تكررت إضافة أعداد من الرجال فاقدي الأمل والمتهورين، فإن هذا الوباء سينمو إلى النقطة التي يسيطر فيها على أراض وينشئ مكانًا ثابتًا له، ويستولى على المدن، ويقهر الشعوب، ثم يبدأ بعد ذلك في اتخاذ اسم المملكة بشكل واضح، ويتم منح هذا الاسم بصراحة لها، ليس بسبب أي انتقاص من الطمع والجشع، ولكن إضافة إلى المناعة والحصانة. وذلك كان بمثابة إجابة حقيقية وممتازة لأحد القراصنة قدمها للإسكندر الأكبر الذي كان قد أسره، وعندما سأله الملك عن الذي كان يساور تفكيره عندما قرر أن يتحرش بمن في البحر، قال في جرأة وروح استقلالية: «هو نفس ما يساورك عندما تتحرش بالعالم؟ ولما كنت أفعل ذلك في سفينة صغيرة فإنهم يدعونني قرصانًا، أما أنت فتقوم بذلك في أسطول عظيم ولذلك يدعونك إمبراطورًا»».

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية خليفة كل من الإسكندر الأكبر والإمبراطورية الرومانية، وارتدت عباءة الإمبراطورية، وأصبحت إمبراطور العالم الذي يؤدب، بل ويقضي على كل من يتصور في نفسه القدرة على عصيانه وتعويق مسيرته. فقد أصبح الآن في قدرة «الأساطيل السبعة» للولايات المتحدة أن ترهب جميع دول وشعوب العالم بأسره عندما تريد. بل وتتفاخر الصفوة أو النخبة الإمبراطورية من ذوي السلطة في الولايات المتحدة بالسيطرة الأمريكية الاستعمارية على الكوكب لتفرض السلام الأمريكي عليه، كما فرضت الإمبراطورية الرومانية

السلام الروماني من قبل على العالم القديم. ونتيجة لرجحان القوة، كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية ذلك القدر من الوقاحة والجرأة لادعاء أن أولئك الذين يقاومون سيطرتها الاستعمارية، إنما هم «إرهابيون ومجرمون». ويرى بويل في تفسير القديس أغوسطينوس للدوافع المحركة للقراصنة في العالم القديم تشابهًا أو تطابقًا مع الدوافع، التي حركت الآباء المؤسسين عند استعمارهم للأرض الجديدة. يقول:

«إن الأوصاف التي أوردها القديس أوغسطينوس عن تكوين الإمبراطورية الرومانية وإمبراطورية الإسكندر الأكبر، قدمت تفسيرًا عميقًا للأصول التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية كأكبر عصابة لصوص. لقد أبحرت عصابات اللصوص الأوروبيين، والباحثون عن الغنائم، والقراصنة تحت قادة يرتبطون بمواثيق اجتماعية (مثل وليم برادفورد وميثاق ماي فلاور) إلى أمريكا الشمالية كي يسرقوا الأرض من الأمريكيين الأصليين، وقد قاموا بتطهير تلك الأراضي عرقيًّا عن طريق الإبادة الجماعية، في حين كانت قوى الجنس البشري تتجمع معًا للحد من عدم احترام الدولة للقانون، وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك في القانون الدولي بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ثم قامت بعد ذلك بترحيل القلة الباقية على قيد الحياة إلى ما يطلقون عليه مصطلح «معازل». وقد قامت هذه العصابة الكبيرة من اللصوص الاستعماريين الأوروبيين بتقسيم الغنيمة فيما بينهم عن طريق القوانين. وهو ما أطلقوا عليه بعد ذلك «نظام الاتحاد» لعام ١٧٨١. وقد كان ذلك الوباء لبارونات اللصوص الأوروبيين المتهورين ناجحًا إلى الدرجة، التي تمكنوا معها من إقامة الجمهورية الإمبراطورية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدستور في عام ١٧٨٧، الذي كان بمثابة التصديق على اعتداءاتهم المتعددة وتقنينها والصفح عنها، ومذابح الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب، ولصوصية أمريكا الشمالية بما فيها الاختطاف، والترحيل الجماعي، والاستعباد، والاستغلال لملايين الأفارقة عبيدًا في الأراضي المغتصبة والمسروقة».

وكانت سياسة «فرق تسد» هي الإستراتيجية الإمبريالية التي تعلمتها نخبة السلطة الإمبريالية الأمريكية من الرومان، وطبقتها مع أساليب أخرى على أفغانستان والعراق وإيران. وفي عهد كلينتون، كان الاصطلاح التي أطلق على هذه السياسة اسم «الاحتواء المزدوج». أما فيما يتعلق بسرقة بترول الخليج، فقد كان هذا السيناريو دائمًا هو نفسه بحذافيره، إذا ما رجعنا على الأقل إلى نظام نيكسون / كيسنجر، أي تشجيع كل من العراقيين والإيرانيين على قتل بعضهم بعضًا بأسلحة تباع لهم بأسعار ضخمة، ثم الحصول على جائزة الهيدروكربون. وليس من المعقول أن تتمكن الولايات المتحدة

من شن حربين تلي كل منهما الأخرى بفارق زمني قصير؛ لتنفيذ عمليات متداخلة ومعقدة ومتشابكة للسرقة والسيطرة والتحكم في ثلثي المواد الهيدروكرونية في العالم دون خطط للحرب معدة وجاهزة من قبل، بعد أن تم اختبارها ومراجعتها وتمثيلها على أفضل وجه، وأيضًا دون استعدادات عسكرية على كل المستويات. ومن الطبيعي إذا كانت الخطط الحربية والاستعدادات قد سبقت ١١ سبتمبر، فإن تلك المأساة لايمكن النظر إليها واعتبارها السبب في هاتين الحربين، فلابد أن تكون الأسباب والدوافع الحقيقية للحرب قد اكتملت قبل ذلك، وأصبحت جاهزة للتطبيق عند حلول ساعة الصفر. ويضيف بويل قوله موضحًا إن الإستراتيجية الأمريكية تنطوي على ثوابت لا تخطؤها النظرة المتفحصة والعقل العلمي المستنير، ولكن نظرًا لأن العقل العربي لم يتدرب ويمارس التفكير الموضوعي المنطقي بعيدًا عن الانفعالات العقيمة، فإنه اعتاد الوقوع في المآزق والأزمات نفسها مرارًا وتكرارًا بحيث تحولت المنطقة العربية إلى منطقة كوارث ونكبات متتابعة. يقول بويل:

«في الواقع فإن صفوة السلطة العنصرية في الولايات المتحدة وحكوماتها كانت تعمل باستمرار على التخطيط والإعداد والتآمر لسرقة حقول بترول الخليج الفارسي منذ عهد نيكسون / كيسنجر، ردًا على حظر تصدير النفط العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة بسبب تأييدهما لإسرائيل. ولذلك يمكن اعتبار أن الجمع بين النفط وإسرائيل كان المحرك لمعظم سياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط قبل وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وهذا السيناريو المتكرر يرجع تاريخه إلى عام ١٩٦٧ حين وقع العدوان الإسرائيلي ضد الدول والشعوب العربية المحيطة بإسرائيل؛ من أجل الحفاظ على المجال الحيوي وتوسيعه بتأييد أمريكي في ظل إدارة جونسون. وفي بعض المواقف القليلة كان يتم تخفيف هذه السياسة بعض الشيء، لكن يظل الخط الأساسي للنظام الأمريكي دون تغيير سواء أكان على رأسه جونسون أم نيكسون، فورد أم كارتر، ريجان أم بوش الأب، كلينتون أم بوش الابن.. لا فرق في هذا بين رئيس جمهوري أو ديمقراطي».

ومما يدل على أن التوجهات الاستعمارية والإمبريالية راسخة في الفكر السياسي الأمريكي منذ أكثر من قرن رغم قصر تاريخ الولايات المتحدة، أنها اختارت في عام ١٨٩٨ عن عمد أن تحاكي الدول الاستعمارية التي أقامت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والإسبانية وغيرها في أعقاب عصر النهضة، وهي الإمبراطوريات التي رحل منها معظم المهاجرين والمغامرين إلي الأرض الجديدة، حاملين في داخلهم بذور الفكر الاستعماري والامبريالي الذي جاءوا به من العالم القديم. ولذلك سرعان ما

شرعت الولايات المتحدة في رحلتها، لتصبح إحدى القوة الرئيسية العالمية، عن طريق القيام بسلسلة من الأفعال العارية والصريحة سواء العسكرية أو السياسية من أجل التوسع الاقتصادي، لتحصل على مكان لها تحت الشمس وفقًا لما أعلنته بنفسها، عن طريق القوة الوحشية الصريحة. ومنذ ذلك الحين استعدت أمريكا لاستيعاب وتجاوز العواقب التي لا يمكن الرجوع عنها نتيجة لتلك القرارات المصيرية، رغم أنها تتعارض بشكل مباشر مع معظم المبادئ الأساسية في إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، ودستورها عام ١٧٨٧ والذي يفترض أن الولايات المتحدة قامت على أساسه. فقد كان همها الأساسي تجاه العلاقات الدولية يتمثل في المحافظة على التوازن الداخلي لأمريكا، والذي كان بدوره من الناحية التاريخية شرطًا مسبقًا للمحافظة على مركزها الدولي.

ولا يجد بويل من يمنحه ثقته أو يعتمد عليه في إخراج الولايات المتحدة من محنتها سوي الشعب الأمريكي نفسه الذي طالما كان ضحية السياسة الأمريكية التي يفرضها المجمع الصناعي العسكري، الذي يعد المحور الأساسي الذي تدور حوله كل مؤسسات الدولة. لكن يظل مصير أمريكا في أيدي أبنائها المكافحين الكادحين، وليس في أيدي الأغنياء والعاطلين بالوراثة. فإذا لم ينهض المواطنون العاديون لتحدي ثقافة الفوضى والانتهازية والعنف والتسيب والفساد التي تستشري في السياسة الأمريكية، فإن مستقبل الشعب الأمريكي سيقرره مصاصو الدماء الذين يشغلون مراكز السلطة والنفوذ في الحكومة، ومراكز التفكير المتملقة لها، وجامعاتها التي يصفها بويل بالداعرة، وجهازها الإعلامي وأبواقه المأجورة . وتتمثل الكارثة الكبرى في أن السياسة الأمريكية لا تقتصر في تأثيرها داخل حدود بلدها مثل أية دولة أخرى، وإنما تتحكم في مصير العالم برمته. ولذلك يطالب بويل بتعبئة عامة الناس في أمريكا لإنقاذ الإنسانية من الذين يتصورون أن الأقدار وضعت مصير العالم بين أيديهم؛ ليفعلوا به ما يشاءون، ويسحقوا بأقدامهم القانون والقوة الناعمة التي نادي بها چوزيف ناي. يقول بويل :

«أنني أعتقد أن معظم الأمريكيين لا يدركون أساسًا الانتهاكات الضخمة للقانون الدولي التي ترتكب باسمهم ومن جانب حكومتهم يوميًا. وعلى أية حال، فمن الواضح أن ذلك سيثير غضبهم، عندما يعملون، وعادة ما يقررون في مثل هذه الأحوال أن يفعلوا شيئًا لإيقاف هذا السلوك غير القانوني لإدارات الولايات المتحدة المتعاقبة، الذي تمارسه علانية وبلا أي حرج أو خجل في أي مكان في العالم. وعلى سبيل المثال، فإنه في كثير من قضايا احتجاج المقاومة المدنية التي قمت بدراستها

والعمل فيها في خلال السنوات الإحدى والعشرين الماضية، كان المحلفون يبرئون المتهمين من كافة أو بعض التهم الجنائية، وبعد ذلك يلتقون بممثلي أجهزة الإعلام المحلية. وكان من المعتاد أن يقول عدد من الأعضاء المحلفين «إنهم صدموا» عندما اكتشفوا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترتكب مثل هذه الانتهاكات الضخمة للقانون الدولي، وأن هذا هو السبب الذي أدى بهم إلى تبرئة المتهمين. بل إن بعض المحلفين كانوا يقولون إن المحاكمة قد حولتهم إلى راديكاليين، حتى إنهم فكروا أن عليهم هم أنفسهم أن يخرجوا للاحتجاج؛ حتى يمكن أن يفعلوا شيئًا ما تجاه الموقف.

«وعلى أية حال، فإن كثيرًا من أعضاء هيئة المحلفين الذين سمح لهم بالاستماع وتقدير ما تقدمنا به من دفوع طبقًا للقانون الدولي بشأن المحتجين من ممارسي المقاومة المدنية غالبًا ما كانوا يصلون إلى نتيجة واضحة في ضوء الأفعال الإجرامية لإدارات ريجان وبوش الأب وكلينتون بالنسبة للأسلحة النووية، وأمريكا الوسطي، والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، والشرق الأوسط ... إلخ، فإن المتهمين قاموا بعمل ما، كان يجب عليهم أن يقوموا به لوقف هذه الأفعال. وإنني على يقين من أن هذا بالتحديد هو الأثر نفسه الذي سيكون لدى معظم الأمريكيين عندما يحصلون على المعلومات الصحيحة ويعرفون الصلة بين القانون الدولي وسوء السلوك الإجرامي للسياسة الخارجية لبوش الابن، أو بالنسبة لهذه القضية، لأي ممن سيأتون بعده. أما الموضوع الخبيث الذي يطرح باستمرار من جانب السياسيين «الواقعين» لبعض الأسباب الخفية بأن الديمقراطية ليست قادرة على وضع سياسة خارجية متماسكة ومتواصلة دون التوجهات للميكيافيلية، فإنه يعكس بوضوح وبساطة رفضهم العنيد لقبول الأولوية الثابتة للقانون على السلطة في النظام الدستوري الأمريكي للحكومة، والأكثر أهمية من ذلك، في قلوب وعقول وثقافة الأمريكيين. إن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في أيدي الأمريكيين لا البيروقراطيين والمشرعين، والقضاة، وجماعات الضغط، ومراكز التفكير، والأساتذة، والخبراء».

هكذا يطالب بويل بوضع زمام المبادرة في يد الشعب الأمريكي، بصفته صاحب الحق في صناعة مستقبل بلده، ولن يتأتي ذلك إلا عندما يتحتم على الحكومة الأمريكية أن يكون لديها التزام ثابت بترسيخ حكم القانون، سواء في الداخل أو في الخارج؛ خاصة وأن المواقف العملية أثبتت وجود استقبال حار لحجج القانون الدولي من الأمريكيين العاديين، بصرف النظر عن اقتناعاتهم السياسية، كما أن حكم القانون بالنسبة لاهتمامات معظم المواطنين الأمريكيين، يعتبر قيمة أمريكية مثالية مثل الإيمان بالله، والأمومة، والحرية، والديمقراطية. ومعظم الأمريكيين الأسوياء نشأوا على

تقديس القانون واحترامه، وقد حان الوقت للاستخدام المباشر لهذا المخزون النفسي الضارب بجذوره في أعماق الشخصية الأمريكية التي لم تنحرف بعد؛ خاصة وأن تيار الانحراف أوشك على أن يجرف في طريقه أعدادًا هائلة من الشباب الأمريكي.

وقد سجل التاريخ للولايات المتحدة الأمريكية أنها قامت على مبادئ أساسية، مثل: الحقوق الفردية غير القابلة للتنازل، وحق الشعب في تقرير مصيره، والمساواة في سيادة الدول واستقلالها، وعدم التدخل، واحترام حكم القانون، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، ولكن السياسيين المعاصرين المحترفين، مثل: كيسنجر، وبريجنسكي، وكيركباتريك، وشولتز، وولفيتز وغيرهم من المحافظين الجدد ... إلخ، ضربوا بهذه المبادئ عرض الحائط، ولم يعد لديهم سوى قدر هزيل أو ظاهري من التقدير أو المعرفة أو الحساسية للمتطلبات الدستورية لنظام الحكومة في الولايات المتحدة من ناحية التزامه الأساسي بحكم القانون، سواء في الداخل أو الخارج. وأوضح دليل على ذلك، إصرار هذه العصبة على التعتيم على قطاع الشئون الخارجية والعسكرية، باعتبارهما من الاختصاصات والمسئوليات السرية الملقاة على عاتق أعضاء العصبة الذين يرفضون أي تدخل من خارجها. ولذلك يصر بويل على أن مفتاح تحقيق النصر الفعلي للشعب الأمريكي هو رفض الاعتراف بدعاواهم بضرورة الطقوس السرية، لحماية خبرتهم الثمينة غير المتاحة لغيرهم.

ويعري بويل دعوى التدخل الإنساني التي تحاول أن تنكر خرقها لمبدأ عدم التدخل بصفته من أهم المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة، فيؤكد أنه عندما تتدخل إحدى القوى باسم الإنسانية في نطاق سيطرة إحدى القوى الأخرى، فإنها لايمكن إلا أن تفرض فكرتها ومبادئها عن العدالة والسياسة العامة على الدولة الأخرى، وبالقوة إذا لزم الأمر. ويتجه تدخلها قطعًا إلى جذب الدولة (الأخرى) في مجال نفوذها الأدبي والاجتماعي. وفي نهاية الأمر في مجالها السياسي. ولابد أن تخطط للتحكم في الدولة الأخرى حتى تصل إلى درجة الهيمنة الكافية عليها. وبالتالي فإن التدخل الإنساني يبدو كوسيلة قانونية عبقرية للتعدي بالتدريج على استقلال دولة ما لتقليصه إلى درجة تآكل سيادتها. وكان من الطبيعي أن تجد الولايات المتحدة ضالتها في ممارسة التدخل الإنساني، الذي يفتح لها الهيمنة الدولية على مصراعيه في الوقت الذي تبدو فيه منقذة البشرية المعذبة، وهي التي أذاقت أشد وأقسى أنواع العذاب للدول والشعوب التي وقعت تحت رحمتها!

وكان فرانسيس بويل قد أصدر عام ١٩٩٩ كتاب «أسس النظام العالمي»، قام فيه بفحص كامل لتاريخ التدخل العسكري للولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية وحوض الباسفيكي من الفترة السابقة على الحرب الأساسية الأمريكية

في عام ١٨٩٨ مع الإمبراطورية الإسبانية للاستيلاء منها على كوبا، وحتى ما أطلق عليه سياسة حسن الجوار لإدارة الرئيس فرانكلين روزفلت التي بدأت عام ١٩٣٢. في ذلك الوقت، كان يتم تبرير التدخلات العسكرية كافة علنًا بأنها نوع ما من الدوافع الإنسانية، التي تقدمها حكومات الولايات المتحدة للدول المحتاجة للدعم والمساعدة. لكن عندما تم رفع الحظر عن السجلات التاريخية الفعلية، فيما بعد، والإفراج عنها ونشرها، فإنها أثبتت أن هذا المبرر الخادع لم يكن يعدو سوى مجرد دعاية فارغة تم بثها ونشرها بغرض تعبئة التأييد الشعبي للتدخل العسكري على أسس الجيوبوليتيكا، والاستغلال الاقتصادي، والإستراتيجية العسكرية، والهيمنة الأمريكية التي بدأت تسرى في أرجاء العالم سريان النار في الهشيم. ولذلك ينهي فرانسيس بويل كتابه «تدمير النظام العالمي» بما يشبه المانيفستو، الذي يقول فيه:

«إننا نملك الثقافة البدهية التي تؤكد أن كل الناس قد خلقوا متساوين، وأن الله خالقهم قد منحهم حقوقًا غير قابلة للتنازل، من بينها الحياة والحرية والبحث عن السعادة، وأنه لتأمين تلك الحقوق، فقد أقيمت الحكومات بين الناس، مستمدة سلطاتها من رضا المحكومين، فإذا تحول أي شكل من الحكم إلى تدمير هذه الغايات، يكون من حق الناس أن يغيروه أو يقوموا بإلغائه، وأن يقيموا حكومة جديدة، واضعين أساسها على تلك المبادئ، مع تنظيم سلطاتها بالشكل الذي يبدو لهم أكثر تحقيقًا لأمنهم وسعادتهم، على أن الحكمة توحي بالفعل بأن الحكومات التي استقرت لأجل طويل لا ينبغي تغييرها لأسباب تافهة أو عابرة. وتبعًا لهذا، فقد أظهرت كل التجارب، أن الجنس البشري يكون أكثر قابلية للتحمل، عندما يمكن تحمل الأضرار واستيعابها، دون أن تلجأ الشعوب إلى استخدام حقها في الإطاحة بالأنظمة التي تعودتها. ولكن عندما تصبح هناك سلسلة طويلة ومتصلة من إساءة استخدام السلطة والانتهاكات، تسير على الوتيرة نفسها بشكل ثابت، وتبرهن على العزم على إضعاف الناس والتحكم فيهم في ظل الطغيان المطلق، عندئذٍ يصبح من حقهم بل ومن واجبهم، أن يعزلوا تلك الحكومة، وأن يعملوا على توفير حراس جدد لمستقبل أمتهم».

* * *

(٤) جـــون ديوي

اشتهر چـون ديوي (١٨٥٩-١٩٥٢) طوال حياته المديدة بأنه كان رائدًا بمعنى الكلمة في مجال الدفاع عـن الديمقراطيـة وتعميـق جـذورها وتوسـيع آفاقهـا في كـل السلوكيات والأنشطة البشرية؛ فهـو الفيلـسوف الأمريكـي الـذي جمع بـين التنظـير الأكاديمي والتحليل الواقعي والتطبيق العملي في إطار صياغة شاملة، اشـتملت عـلى مفهوم موسوعي للديمقراطية جديد ومختلف تمامًا عـن معظـم المفـاهيم التـي أقرهـا الفلاسفة الذين سبقوه. وكان رفضه لها من منطلق أنها حصرت انتباههـا في اهتمامـات سياسية ضيقة مثل «الدولة» والمؤسسات المتنوعة والمتعددة للحكومة، في حين أنه كان يهدف أساسًا تقديم مفهوم ديمقراطي للأخلاق، والتربيـة، والمنطـق، وعلـم الـنفس، وعلم الجمال وغير ذلك من مجالات الفكر الأخرى الكثيرة، بحيث يمكـن أن تـستفيد منها السياسة، عندما تطبق على إدارة الدولة وتطوير المجتمع إلى آفاق إنسانية حضارية بمعنى الكلمة.

وكان ديوي رائدًا في مجال قراءة الحياة التي منحها الأولوية على قراءة الكتب التي تحتفظ بحوليات الماضي التي أصبحت بمثابـة الطعـام المحفـوظ في علـب، أمـا قـراءة الحياة الطازجة والساخنة بفعل تفاعلات الحياة المعاصرة، فإنها يمكن أن تلقي أضـواء تحليلية فاحصة للماضي، ولكن الأهم من ذلك أنها قوى دفع متجددة للحيـاة الراهنـة والمعاصرة. ولذلك فإن الفلسفة السياسية عند ديوي تركـز عـلى الأوضـاع المعـاصرة للأمور، وليس على حالات ثابتة وأزلية مفترضة؛ إذ إن الفلـسفة الـسياسية التقليديـة أدت إلى ما أسماه ديوي «تأملات كثيرة عقيمة عن العلاقات المنطقيـة لأفكـار متنوعـة على المستوى النظري البحت، وليست لها علاقـة بوقـائع النـشاط الإنـساني الفعـلي»، وكأن هذه العلاقات المنطقية أن العقلية المجردة مكتفية بذاتها، كما لـو كانـت الوسـيلة والغاية في آن واحد. كان ديوي يسعى إلى تحديث منظور الفلسفة الـسياسية التقليديـة ومضمونها، اللذين تحكمهما ظروف تاريخية لم تعد موجودة.

كانت فلسفة ديوي عبارة عن منظومة عملية تطبيقية؛ لأنه كان يؤمن بأن الوظيفة الأساسية للفلسفة أن تقود إلى تحقيق إنجاز عمـلي عـلى أرض الواقـع يلمـسه البـشر، عندما يرون أن حياتهم تتطور إلى الأفضل. فالأفراد لايمكـن أن يكتـشفوا ذواتهـم أو يجدوا أنفسهم من جديد، إلا إذا تناغمت أفكارهم ومثلهم مع حقائق العـصر، الـذي يعيشون فيه. ومهمة تحقيـق هـذا التنـاغم ليست بـالأمر الهـين، خاصـة أن المنظومـة الفلسفية التي ينادي بها ديوي، تنطوي على عناصر متشابكة ومتداخلة في نسيج معقد. من هـذه العنـاصر: البراجماتيـة، الفرديـة، الديمقراطيـة التـي لا تقتـصر عـلى المجـال السياسي، بل تمتد لتشمل التربية من منظور ديمقراطي وتطبيقي، والتطور مـن خـلال

إعداد الإنسان لاستيعاب المتغيرات الحتمية القادمة مع المستقبل، بتدريبه على ممارسة الخبرة والانضباط والتفكير المنطقي. وبالتالي لابد من وضع طبيعة المادة الدراسية في الاعتبار، وتحديد أهداف العلوم في المقررات الدراسية حتى لا تكون في واد والمجتمع في واد آخر، وتقنين العلاقة بين الفرد والعالم مع التنظير لها معرفيًا وأخلاقيًا، والحرص على التناغم بين النمو الطبيعي للفرد والكفاية الاجتماعية، التي تتيح له توظيف قدراته وطاقاته في الوقت والمكان المناسبين. فهذه هي القوة الناعمة الفعالة.

وقد تجلت العلاقة بين المثال والواقع في مفهومه الديمقراطي للتربية، وهي علاقة تكاد تكون العمود الفقري لفلسفة ديوي نظريًا وبراجماتيًا، فهو يطالب بمراجعة كل المفاهيم السابقة، التي يفترض فيها أن تكون في خدمة المجتمع وليس العكس. ففي كتابه «الديمقراطية والتربية» الصادر عام ١٩١٦، ينادي بأنه آن الأوان لإبراز الفروق التي تفرض نفسها على روح التربية ومضمونها وطريقتها، لكي يمكن وضع منهج تمارس به فاعليتها في أنماط ومجالات الحياة الاجتماعية المختلفة والمتعددة؛ فالمفهوم الشائع بل والسطحي للمجتمع أنه كيان واحد، في حين أنه أشياء متناثرة وعناصر متعارضة تستعصي على الإحصاء؛ فالناس يجتمعون معًا بشتى الطرق، ولشتى الأغراض، والفرد الواحد قد يرتبط أو يتصل بعدد كبير من الجماعات المتباينة، التي قد يكون المشاركون معه فيها مختلفين تمامًا، وقد يبدو أحيانًا وكأنه ليس بينها شيء واحد مشترك إلا كونها أنواعًا من الحياة الاجتماعية. وفي داخل كل تنظيم اجتماعي أوسع نطاقًا، تكمن جماعات أصغر، لا سياسية فحسب، بل واقتصادية أيضًا وتجارية وصناعية وبيروقراطية وعلمية ودينية ... إلخ.

إن المجتمع في نظر ديوي عبارة عن فسيفساء في ألوانه وأشكاله وتكويناته، بصرف النظر عن جمالها أو قبحها. فهناك أحزاب سياسية لها أهداف متباينة فيما بينها، وإلا لما كانت أحزابًا أساسًا، وكذلك تنظيمات اجتماعية، وعصابات، واتحادات، ونقابات، وشركات، وجماعات مترابطة جدًا بروابط الدم والقربى، وهكذا مما لا تحصى أنواعه وعبر التاريخ كان في مختلف الدول بشتى أنواعها، تباين متعدد أو عميق بين سكانها ذوي اللغات المتنوعة والأديان والأخلاق والتقاليد المتباينة. ولذلك، فإن مصطلحات مثل مجتمع، أو جمعية، أو جماعة، أو فئة، أو طبقة، أو شريحة أو غيرها، ألفاظ مبهمة أو ملتبسة إلى حد كبير، إذ تتعدد دلالاتها ومعانيها ما بين معنى معياري، ومعنى وصفي، ومعنى شرعي، ومعنى واقعي. وفي الفلسفة الاجتماعية بصفة عامة، يسود تصور المجتمع على أنه كيان واحد بطبيعته ذاتها، وتنطبق عليه الخصائص التي تصاحب هذه الوحدة، والتي تتمثل في المشاركة العامة في الفرص والرخاء والولاء للأهداف القومية، وتبادل المشاعر والتصدي لكل ما يهدده ... إلخ.

وتتجلى فلسفة ديوي العملية والواقعية في تأكيده أن الوقائع التي يدل عليها اللفظ أو المصطلح لا تدل على وحدة متكاملة ملموسة، بل كثرة من التجمعات أو الجمعيات الحسنة والسيئة، بحيث تدخل فيها جمعيات من أناس ربطت بينهم مؤامرة إجرامية، أو مصالح تجارية ترمي إلى سلب الجمهور تحت ستار خدمته، أو أجهزة سياسية جمعت بين أفرادها الرغبة في النهب والسلب. فإذا قيل: إن هذه التنظيمات ليست مجتمعات؛ لأنها لا تفي بالمتطلبات والشروط المثالية لمعنى المجتمع، كان الجواب أن مفهوم المجتمع انحصر في فكرة مجردة ومثالية بحيث لم تعد له فائدة ترجى، لأنه غير مرتبط بالوقائع المادية الملموسة. ومع ذلك، فإن هذه التنظيمات مهما تعارضت مصالحها مع الجماعات الأخرى، يظل لديها شيء من الخصائص التي تعتبر مميزة للمجتمع، والتي تكفل تماسكها، فمثلاً قد يوجد بين اللصوص ميثاق شرف، وعصابات التهريب والمخدرات تقوم على مصلحة مشتركة، فيما يتعلق بأعضائها، بل إن معظم العصابات تتسم بالشعور الأخوي والولاء لزعمائها. كذلك فإن الطبقات تمثل مجتمعات قد تتخذ شكل الجزر المنعزلة داخل المجتمع الأكبر. وقد تتسم الحياة العائلية بالأنانية والتحيز والشك والغيرة في مواجهة الغرباء عنها، في حين أنها يمكن أن تكون نموذجًا للتفاهم والتعاون المتبادل بين من هم داخل نطاقها؛ مما يجعل ممارسة القوة تتراوح بين الخشونة والنعومة.

ويفترض ديوي في أية تربية تقدمها جماعة أن تميل إلى جعل أعضائها اجتماعيين، ولكن نوعية وقيمة هذا التوجه الاجتماعي تتوقفان على عادات وأهداف الجماعة، مما يبرز الحاجة الملحة إلى معيار لتقييم أي نوع من الحياة الاجتماعية. وفي هذا يقول ديوي:

«علينا ونحن نسعى للعثور على هذا المعيار أن نتجنب نقيضين، فنحن لا نملك القدرة على أن نبتكر ببساطة شيئًا نعتبره مجتمعًا مثاليًا؛ إذ لابد أن نؤسس مفهومنا على مجتمعات موجودة فعلاً؛ لكي نضمن أن النموذج الذي نسعى لتحقيقه قابل للتطبيق. فالمثل الأعلى لا يمكن أن يكرر السمات الموجودة أو التي نعثر عليها في بحثنا عنها. فالمشكلة تتمثل في استخراج السمات المطلوبة لأشكال وأساليب الحياة الاجتماعية التي تنطوي على إمكانات التقدم والتطور والتحسن. ففي أي تجمع بشري، أيًّا كان نوعه، لابد من وجود مصلحة أو اهتمام مشترك بين كافة الأعضاء، وقدر معين من التفاعل والتعامل الإيجابي مع جماعات أخرى. ومن هاتين الخاصتين، نستمد معيارنا الذي يحتم الإجابة عن السؤالين: ما مدى تعدد وتباين المصالح أو الاهتمامات التي تنطوي على مشاركة واعية أو مقصودة ؟ وما مدى وجود تفاعل تام وحر مع الأشكال

الاجتماعية الأخرى ؟ فإذا طبقنا هذين الاعتبارين على عصابة إجرامية، مثلاً، وجدنا أن الروابط التي تربط عن وعي بين الأعضاء قليلة العدد، وكلها ترجع إلى مصلحة مشتركة في النهب والسلب. ولذلك فهي روابط من طبيعتها أن تعزل مثل هذه الجماعة عن الجماعات الأخرى، فيما يتعلق بالأخذ والعطاء في إطار قيم الحياة الإنسانية. ومن ثم تكون التربية التي يقدمها مثل هذا المجتمع متحيزة وملتوية ومشوهة. أما إذا نظرنا من زاوية أخرى إلى نوع من الحياة العائلية القويمة يمثل المعيار الصحيح لهذه الحياة، فسوف نجد ثمة اهتمامات مادية وثقافية وجمالية يشارك فيها الجميع، وأن تقدم عضو واحدًا له قيمته في الخبرة لدى الأعضاء الآخرين، لأن الخبرة قابلة للانتقال. ونجد أن العائلة ليست كلاً معزولاً، بل تقيم علاقات مع الجماعات الأخرى في مجالات الأعمال الاقتصادية، والمدارس، والمؤسسات الثقافية، كما تقيم علاقات مع الجماعات المماثلة لها، وهي العائلات الأخرى، كما تقوم بدورها في التنظيم السياسي، وفي مقابل ذلك تتلقى الدعم منه».

وينظر ديوي إلى الديمقراطية نظرة إنسانية شاملة من منطلق أنها شيء أكثر من مجرد شكل من أشكال الحكومة؛ فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية، وفي الخبرة المشتركة القابلة للانتقال، واتساع المكان أو الحيز الذي يشغله عدد الأفراد المشتركين في اهتمام واحد، بحيث يرجع كل واحد منهم فعل الآخرين ليوجه طبقًا لذلك فعله الخاص، مما يؤدي إلى تقويض قيود أو فواصل الطبقة والسلالة والقومية الذي يمنع الناس من إدراك المغزى المتكامل لنشاطهم. وهذه المحاور العديدة المتنوعة للاتصال تدل على مزيد من التنوع في الحوافز، التي على الفرد أن يستفيد منها، مما يبرز النتائج الإيجابية للتنوع، ويكفل تحريرًا للقوى التي تظل مكبوتة، مادام أن حوافر العمل متحيزة أو جزئية؛ مما يحول دون اهتمامات كثيرة يمكن أن تتحقق وتثمر، وبالتالي يقضي على تطلعات القوة الناعمة.

واتساع مساحة الاهتمامات المشتركة، وتحرر تنوع أعظم من القدرات الشخصية التي تميز الديمقراطية ليسا نتاج التدبير والجهد المقصود إلى حد كبير، بل هما أساسًا نتيجة نمو في أساليب التكنولوجيا والصناعة والتجارة والسفر والهجرة والاتصالات المتبادلة، وهو نمو شامل نابع من سيطرة العلم على الطاقة الطبيعية. ولكن بعد تزايد وتعاظم النزعة الفردية من جهة، واتساع مجالات الاهتمام المشترك من جهة أخرى، صار الإبقاء على هذه الأمور والتوسع فيها، مسألة جهد مقصود ومخطط. وبدهي أن المجتمع المقسم أفقيًا إلى طبقات منفصلة، لا يهتم كثيرًا بإتاحة الفرص الفكرية والمادية للجميع على أساس متكافئ وميسور، إذ إن اهتمامه الإستراتيجي يعني أساسًا بإعداد

عناصره الحاكمة. أما المجتمع الديناميكي المتحرك الحافل بالجسور والقنوات، فيحرص على توزيع أي تغير يظهر في أي مكان حتى تتعدد ثماره بتعدد مواقعه، لأنه يعني بتربية أعضائه على المبادرة الشخصية والقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات حتى لا تفاجئهم، في حين لا يدركون دلالاتها ولا علاقاتها أو تفاعلاتها، مما قد يؤدي إلى ارتباك يستطيع المتربصون أو الانتهازيون فيه أن يستولوا على ثمار أنشطة الآخرين العشوائية، التي تعتبر الوباء القاتل لكل الآمال التي قد تنعقد على القوة الناعمة.

وكان ديوي في مقدمة المفكرين الذين قاموا بتعرية التوجهات القومية، التي فرضت نفسها على الساحة العالمية، طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، والتي أشعلت الصراعات بين القوميات البازغة التي استخدمتها النظم العنصرية والشمولية والديكتاتورية والفاشية والنازية في سحق خصومها؛ لتفرض سطوة إمبراطورياتها على السياسة الدولية، وكانت النتيجة أن اصطلى العالم بنيران حروب طاحنة، بلغت ذروتها المأسوية في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكان ديوي قد أصدر كتابه «الديمقراطية والتربية» في عام ١٩١٦؛ أي بعد بداية الحربَ العالمية الأولى بعامين، وفيه أوضح أن المشكلة الأساسية بالنسبة للتربية في مجتمع ديمقراطية، تتمثل في الصراع بين الهدف القومي والهدف الاجتماعي الأشمل من التربية. وقد أصابت القومية بتعصبها وضيق أفقها، المفهوم الإنساني الشامل للتربية الاجتماعية بكثير من الغموض واللبس، والافتقار إلى أجهزة تنفيذية وإدارية متبلورة ومحددة. وفي الدول الأوروبية، استولت المصالح القومية على فكرة أهمية التربية بالنسبة للرخاء والتقدم البشريين، وحولتها إلى مجرد وسيلة أو أداة لتحقيق الأهداف السياسية الضيقة والآنية للزعيم.

ويرى ديوي أن فكرة السيادة القومية لم تتأجج في السياسة، مثلما تأججت في زمنه، فقد عاش بين عامي ١٨٥٩ و ١٩٥٢. فكل أمة تعيش في حالة من العداء المكبوت مع جيرانها، وكل أمة تفترض أن توجهاتها هي الأفضل والأنسب والأحكم، سواء في مصالحها القومية أو في علاقاتها الخارجية. ولما كانت التربية عملية اجتماعية مع وجود أنواع كثيرة من المجتمعات، فالمعيار للنقد والبناء التربويين يتضمن مثالاً اجتماعيًّا معينًا، وينطلق من عنصرين لقياس قيمة شكل الحياة الاجتماعية ومنطلقاتها، هما: مدى تشارك كل أعضاء الجماعة في اهتماماتها أو مصالحها، ومدى غزارة وحرية تفاعل هذه الجماعة مع الجماعات الأخرى؛ ذلك أن المجتمع يصبح غير مرغوب فيه، إذا كان يقيم الحواجز داخليًّا وخارجيًّا أمام حرية التعامل وانتقال الخبرة. والمجتمع

الذي يوفر لكل أفراده المشاركة في خيراته على قدم العدل والمساواة، ويضمن إعادة التكيف بمرونة لمؤسساته عن طريق تفاعل الأشكال المختلفة للحياة الاجتماعية، مجتمع ديمقراطي بالفعل والممارسة. ومثل هذا المجتمع يضمن لأفراده نمطًا من التربية يجعل لهم اهتمامًا شخصيًّا بالعلاقات والمساهمات والتفاعلات مع غيرهم، مما يحيل الانتماء من شعار جميل إلى واقع فعلي، من خلال ترسيخ عادات التفكير والتفاهم، التي تكفل التغيرات والتطورات الاجتماعية دون قلاقل أو صدامات أو اضطرابات.

هكذا كان المنظور البراجماتي الواقعي واضحًا في فلسفة ديوي، الذي يرى في الفكر مجرد وسيلة أو أداة عملية لتطوير المجتمع إلى الأفضل، ومن هنا كانت ضرورة تجديد الفلسفة بصفة مستمرة لتواكب هذا التطور؛ حتى لا تتحول إلى قوالب صماء أو أصنام ليست لها وظيفة سوى تجميع الواقع. إن بداية البناء في تجديد الفلسفة عنده، تنطلق من أن مشكلات الفلسفة الحقيقية تنشأ عندما تجرفها الأيام بعيدًا عن تيارات الحياة، ولذلك فإن المهمة الأساسية للفيلسوف الحقيقي هي أن يعرف مشكلات مجتمعه الملحة والأساسية بصورة كبيرة. ولقد حاول ديوي أن يقوم بذلك من منظور تطبيقي براجماتي. وقد تشكل موضوع فلسفته الاجتماعية، بصورة حاسمة، عن طريق الملاحظة، التي عبَّر عنها بقوة في كتابه «الطبيعة الإنسانية والسلوك»، الذي صدر عام ١٩٢٢، والتي تقول «إن طبقة من المجتمع لابد أن تحاول باتساق وإصرار أن تكفل مستقبلها على حساب طبقة أخرى مادام أنها تملك القدرة على ذلك. ويعتبر ديوي التقسيمات الطبقية نوعًا من الخلل العميق في المجتمع، ويقصد به الخلل بين الإنتاج والاستهلاك، الذي يؤدي دائمًا إلى تقويض العلاقات الإنسانية السليمة.

لكن فلسفة أو فكر ديوي فيما حاول أن ينظر إليه، لم ينجح في وضع علامات واضحة للتيار، الذي شقته الفلسفة الأمريكية، سواء في كتاباته عن البراجماتية أو الفردية أو التربية أو الأخلاق أو التعليم أو التطور أو الديمقراطية أو الثقافة. وبالتالي فإن المساحة الملحوظة التي احتلها في تاريخ الفلسفة الأمريكية ترجع أساسًا على الكم الضخم من المؤلفات المتنوعة، التي غطت هذه المساحة، وليس إلى الكيف الفكري والفلسفي الذي كان من الممكن أن يضعه في طليعة الفلاسفة الأمريكيين. كذلك فإن عمره المديد الذي ناهز الثالثة والتسعين بحيث واصل التأليف والإنتاج حتى عام ١٩٤٩، حين أصدر كتابه «العلم والمعلوم»، أي قبل وفاته بثلاث سنوات، كان من شأنه أن يذكر اسمه عند الحديث عن الفلسفة الأمريكية. لكنه لم يكن صاحب نظرية متفردة، وحتى البراجماتية التي ارتبطت باسمه، كانت بمثابة حواشٍ وتفسيرات تطبيقية للنظرية، التي أرسى قواعدها وليم جيمس. وهذا بالإضافة إلى أسلوبه الذي

كان يفتقد كثيرًا من السلاسة والوضوح؛ نتيجة للمفارقات والتناقضات التي كانت تعتور أفكاره، فمثلاً لا يمكن نقل حماسه ومدى اهتمامه بالآثار السلبية المترتبة على تقسيم المجتمع إلى طبقات منفصلة، حين يربط في كتابه «الطبيعة الإنسانية والسلوك» بين التقسيم الطبقي، وفصل الإنتاج عن الاستهلاك، والوسائل عن الغايات. يقول:

«أصبح الإنتاج المتضاعف حمى تجتاح المجتمع الأمريكي فيما يشبه الجنون، إذ تستخدم كل طريقة آلية لزيادة هذه الكتلة الجامدة التي لا تتوقف عن التضخم، ونتيجة لذلك لا يجد معظم العمال إشباعًا، ولا تجديدًا، ولا نموًا في العقل، أو إنجازًا في العمل. وتتضح حماقة فصل الإنتاج عن الاستهلاك بصفة خاصة في زمن الأزمات الاقتصادية، وفي فترات من البطالة التي تعقب تضخم الإنتاج أكبر من حاجة السوق. ولا يعمل هذا التضخم على تغذية العقل عن طريق العمل، ولا عن طريق الترويح، بل هو تسارع محموم للانحراف والإثارة. والفراغ المترتب على ذلك لا يعني سوى الكسل وفتور النفس المحبط للإرادة والمبادرة؛ فالتعب والإجهاد نتيجة الرتابة في نظر البعض، وفي نظر آخرين نتيجة زيادة في التوتر لمسايرة الأوضاع المتقلبة المترتبة على السرعة المحمومة التي لا يمكن تجنبها. لكن يظل فصل الإنتاج عن الاستهلاك والوسائل عن الغايات من الناحية الاجتماعية بمثابة السبب الرئيسي في معظم الانقسامات العميقة، التي نجدها بين الطبقات التي تتمثل في طبقة المسيطرين على ثبات غايات الإنتاج، وطبقة الخاضعين للنشاط الإنتاجي المنعزل. ولكن إذا كانت الطبقة الثانية مظلومة، فإن الطبقة الأولى ليست حرة في الواقع».

وإذا كان ديوي يسلم بفائدة نواحٍ معينة من التشخيص الاشتراكي لأمراض الرأسمالية، فإنه مع ذلك، ينقد الوصف الماركسي للعلاج بشدة؛ إذ إنه يؤكد أن خطأ الماركسية الأكثر إضرارًا، والأكثر انتشارًا أيضًا، هو نشرها «للاعتقاد البشع الذي يذهب إلى أن حرب صراع الطبقات وسيلة للتقدم الاجتماعي، بدلاً من أن يكون معوقًا له»، على حد قوله في كتابه «الطبيعة الإنسانية والفلسفة». إن التقدم الاجتماعي لابد أن يتحقق، من وجهة نظر ديوي، بتطبيق المنهج العلمي، وليس بالاعتماد الماركسي على التوتر المتزايد والصراع المتصاعد. وما يعتبره ديوي السبب الأساسي لإخفاق الماركسية، ولمذاهب أخرى في القرن العشرين أيضًا، يتضح تمامًا في حرصه الشديد على المنهج العلمي كأساس لفلسفته؛ إذ إنه يرى فيه الأداة الرئيسية لحل المشكلات الاجتماعية.

في العصور السابقة التي لم يتبلور فيها المنهج العلمي، كان من الطبيعي أن تخفق البشرية في تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن في العصر الحديث؛ ابتكر العقل البشري

أداة لحل ناجح وفعال للمشكلات التي تزعج البشرية باستمرار، ويعرفها ديوي في كتابه «تجديد الفلسفة» أو «إعادة بناء الفلسفة» بأنها ليست سوى «تسمية مختزلة لمنهج عظيم، قادر على التطور باستمرار من خلال توظيف الملاحظة، والتجربة، والتأمل، والبرهنة»، أو يعرفها أيضًا بأنها الأسلوب الثلاثي الخاص بملاحظة الوقائع، وابتكار الفروض، واختبار النتائج.

ويعترف ديوي بفضل فرانسيس بيكون في اكتشاف المنهج العلمي، ويصفه بأنه المؤسس الحقيقي للفكر الحديث. ويتميز المنهج الذي قدمه بيكون بأنه يلجأ إلى التجريب الفعال في مقابل التأمل السلبي للطبيعة. إن المنظور التقليدي، أي التأملي، لايكفي؛ لأن «المبادئ والقوانين العلمية لا توجد على سطح الطبيعة»، وإنما هي كامنة ومختفية، ولابد للعالم أن يصارع عن طريق أسلوب للبحث نشط ومحكم»، ويؤصل ديوي شرحه لفكر بيكون في كتابه «إعادة بناء الفلسفة»، فيقول: «إن العالم الحقيقي يجب أن يُكره وقائع الطبيعة الظاهرية ويجبرها على أن تتخذ أشكالاً تختلف عن تلك الأشكال التي تظهر فيها عادة، ويجعلها تقول الصدق عن نفسها وتبوح بحقيقة أمرها، كما يجبر التعذيب المتهم بأن يبوح بما يكتمه ويخفيه. وبهذا الانتصار على الطبيعة، تفتح البشرية «إمكانات رائعة في الصناعة، والتجارة، وظروفًا اجتماعية جديدة تؤدي إلى الاختراع، والإتقان، والبحث ...»، وبالتالي تتوافر أنواع من التقدم في المجالات والحرف الصناعية، والزراعية، والطبية وغيرها، وتصبح الحياة أكثر سعادة، ورخاء، ووفرة لكل البشر.

لكن المنهج العلمي في نظر ديوي لم يكن بهذه المثالية الكفيلة بجعل العالم جنة الله في أرضه، إذ يطرح تساؤلات مصيرية في كتابه «الجمهور ومشاكله» عن الأسباب، التي أدت إلى عجز المنهج العلمي عن أن ينشر الخير والقيم الأخلاقية بين البشر. يتساءل:

«لماذا ظلت أنواع الخير غير المحدودة من الناحية الظاهرية غير متحققة إلى حد كبير رغم الإمكانات التي أتاحها المنهج العلمي ؟ لماذا وقع القطاع الأكبر من البشرية ضحية لشرور جديدة؟ كيف حدث أن العلم الجديد لعب دوره في توليد استعباد الناس، والنساء، والأطفال في المصانع ؟ لماذا حافظ على الأحياء القذرة المنحطة، والفقر المدقع، والثروة الباهظة، والاستغلال الوحشي للطبيعة والإنسان في عصور السلام، والمتفجرات، والغازات الضارة والمهلكة في عصور الحرب ؟».

يجيب ديوي عن هذه التساؤلات بأن علّة الإحباط المأسوي للمنهج العلمي، يمكن ردها إلى عيوب ونقائص في ممارسة السياسة في الحياة اليومية. لقد اتضح أن

النظم السياسية البائدة والظالمة التي سبقت أصولها تطور المنهج العلمي، الـذي نـادى به بيكون، مسئولة أساسًا عن إجهاض الثمار والفوائد التي وعد بها الانتصار البـشري على الطبيعة. لم تتغير النظم الاجتماعية الباليـة المتخلفـة، بـل ظلـت تـسرى في عقـول وأفكار الساسة والقادة الذين اعتادت أجيالهم المسير عـلى نهجهـا، رغـم أنهـا لم تكـن تلائم الحقبة الجديدة التي واكبت بزوغ العلم الحديث والتكنولوجيا الوليدة والإنتـاج العلمي المستمر. وهي ظاهرة يلخصها ديوي في مصطلح «التخلف الثقافي»، ويستنتج في كتابـه «الطبيعـة الإنـسانية والـسلوك» أن «النظـام الـصناعي الجديـد هـو النظـام الإقطاعي القديم إلى حد كبير، يعيش في مصرف بـدلاً مـن أن يعـيش في قلعـة، ويهـز صك النقود لحسابه بدلاً من أن يهز السيف. ولقد خلد هذه النظم البالية، وتحكم فيهـا حكام البشرية الظالمون بوضوح: أعني الملوك، والأرسـتقراطيين، والطبقـات المالكـة والمولعة بالكسب في المجتمع الحديث، الذين يختلسون، بصورة مستمرة، فوائد العلـم لغايات مالية لفائدة القلة. أعني أن فوائد العلم تخدم، إلى حـد كبـير، مـصالح الطبقـة المالكة، والمولعة بالكسب، في حين أن الانتشار الديمقراطي لثمار العلم وفوائده يعنـي أن العلم أصبح ملكًا للجميع وموزعًا عليهم بالتساوي. ومـوجز القـول «إن الفوائـد التي يعد بها مفهوم بيكون للعلم لا يمكن تطبيقها، بفاعلية من أجـل «تخفيـف وطـأة الحياة على الإنسان» على حد قوله، إلا داخل نظام اجتماعي ديمقراطي حقيقي.

ويصر ديوي على أن فوائد العلم في العصر الحديث تتطلـب تطبيقهـا ديمقراطيًّـا، وهذا التطبيق يتطور بحكم ارتباطه بالحراك الذي يميز المشكلات الاجتماعية، وكذلك العلاقات السياسية والاقتصادية والأخلاقية والثقافية. ويشكل هذا التطبيـق للمـنهج العلمي العمود الفقري لفلسفة ديوي بصفة عامة، فهو ينادي دائمًا بأن الانتصار المسلم به للعلوم الطبيعية في المجال الفيزيـائي يمكـن، ويجـب، أن يمتـد إلى كـل ميـدان مـن ميادين الوجود الإنساني. وقد عبر عن هذا الأمل، بقوة، في مقدمته لكتاب «الجمهـور ومشكلاته» عام ١٩٤٦ عندما قال:

«يحمل العلم العلاقة نفسها بالمشكلات الاجتماعية مع تقدم الثقافة التـي يجعلهـا من الأمور التكنولوجية (مثل تطور الاختـراع في مجـال الأدوات، والآلـة عـلى سـبيل المثال، أو التقدم الذي تم التوصل إليه في العلوم الطبية مثلاً .. ويرجع جـزء لايمكـن تجاهله من شرور الحياة الراهنة التي يمكن علاجها إلى اختلال توازن المـنهج العلمـي عند تطبيقه على وقائع فيزيائية من ناحية، وعلى وقائع إنسانية بصورة محددة من ناحيـة أخرى. إن الطريقة المباشرة والفعالة، إلى حد كبير، التي تستطيع تجنب هـذه الـشرور، تحتاج إلى مجهود راسخ ومـنظم إلى تطـوير هـذا المـنهج العلمـي في مجـال المعـاملات الإنسانية».

ويبدو ديوي متفائلاً عندما ينفي وجود صعوبات أو عقبات لا تقهر، عند تطبيق المنهج العلمي، الذي نجح في أن يصل بالفهم الإنساني للطبيعة الفيزيائية إلى حالته الراهنة، وكذلك عند تطبيقه على مشكلات إنسانية وأخلاقية. إن المنهج العلمي الذي يعتمد على الملاحظة، وفرض الفروض، وتقييم النتائج، يمكن أن ينطبق على العلوم الاجتماعية، كما ينطبق على العلوم الطبيعية. ومع ذلك، لم ينتبه ديوي إلى عنصر مركب ومعقد عند تطبيق المنهج العلمي على حل المشكلات الاجتماعية، التي تختلف في مساراتها ومعطياتها باختلاف الطبيعة البشرية من إنسان إلى آخر، ومن تجمع بشري إلى آخر، على النقيض من مجال العلوم الطبيعية ذات المعايير التي تعتمد على الاتفاق العام على الأهداف، وإذا كانت هناك اختلافات فهي ضئيلة للغاية ولا تؤثر بالسلب في الأهداف النهائية. وهذا ينطبق على الأهداف المباشرة حتى مرحلة تحقيقها مثلما في مجال اختراع الأدوات والآلات مثلاً، أو في علم الطب. إن الإجماع فيما يخص الأهداف ييسر القياس، ومن ثم تقييم نتائج اختراع الآلات، وقد يقدم حجة مماثلة في مجال العلوم الطبية، يكون هدفها المتفق عليه هو المحافظة على الصحة أو استعادتها، إلى عدد من علماء الطب المنشغلين في أبحاث علاج السرطان في عيادة كبيرة. إن ملاحظة نفس المرضى، أي تحليل المعطيات نفسها، قد يؤدي إلى نتائج متنوعة فيما يخص طبيعة السرطان، ومعالجته. ومع ذلك، فإن ديوي يرى أن اختبار نتائج هذه الفروض المتنوعة لا يمثل صعوبة مستعصية، لأن هناك إجماعًا على أهداف البحث العلمي، ويعني به منع السرطان أو تقليل حدوثه أو القضاء عليه.

والأمر ليس بهذه البساطة المخلة لأن الفوارق والاختلافات النوعية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، تحتم على المنهج العلمي نفسه أن ينوِّع في أساليبه ومساراته ومنطلقاته. ولذلك يتراجع ديوي عن تعميماته، ويسلم بأن اختبار النتائج يبرهن على أنه أكثر صعوبة بصورة ملحوظة عند تطبيق المنهج العلمي على مشكلات سياسية، واقتصادية، وأخلاقية، لأن الإجماع على نتائج مرشدة ينقص في هذه الميادين بصورة ملحوظة. وكما يفترض ديوي أن كل خلاف سياسي خطير يؤدي إلى التساؤل المحير عما إذا كان فعل سياسي معين مفيدًا أو ضارًّا من الناحية الاجتماعية، فإنه يطبق هذا الفرض على عمال معينين في مصنع للحديد والصلب «غير منظم»، وضعوا معايير لتشكيل نقابة عمالية. إن فعلهم هذا قد تدفع إليه وقائع واضحة معينة، تمثل اتفاقًا فيما بينهم مثل معدل الأجر، وساعات العمل، ونقص مساهمة العامل في التحكم في ظروف العمل. لكن الوقائع المادية قد تؤدي بالإدارة النقابية إلى فرض تنظيمي مناقض، وبالتالي كيف يمكن أن يساعد تطبيق المنهج العلمي في مجالي الإدارة والعمال؛ أي في حل التناقض بين الطرفين حتى يسير دولاب العمل على الوجه المنشود ؟

يدعو ديوي إلى بيان مفصل للنتائج المحددة التي تترتب على التنظيم النقابي، بالإضافة إلى النتائج التي تنجم عن المحافظة على الواقع الراهن. ومن خلال هذا البيان يمكن أن تتكشف أسباب هذا التناقض وفي مقدمتها فشل التنظيم النقابي الذي يفترض فيه أن يكون العقل المفكر للمؤسسة كلها أو نجاحها. ففي حالة النجاح، قد تكون هناك زيادات في الأجور، وتخفيضات في ساعات العمل، وحالات أخرى مريحة للعمل، وتقليل في الاستقلال الذاتي للإدارة. وبالمثل فإنه يمكن استنباط النتائج التي تترتب على المحافظة على الواقع الراهن بتفصيل معقول. ويقول ديوي إن الخطوة التالية التي يتطلبها المنهج العلمي، هي حل وتقييم هذه النتائج المتناقضة؛ حتى لاتتحول إلى عراقيل في طريق سير دولاب العمل. ويرى ديوي أن التطبيق الصحيح للمنهج العلمي، يجعل تقييم النتائج موضوعيًا في إطار معيار يتخطى المصالح الأنانية أو الآفاق الضيقة لهؤلاء المتنازعين. ويطلق ديوي على هذا المعيار الأسمى مصطلح «النمو»، الذي تولد في فلسفة ديوي من منطلق إيمانه بالتطور الحتمي للإنسان والمجتمع والذي أفرد له كتابًا خاصًا، صدر عام ١٩١٠ بعنوان: «تأثير داروين على الفلسفة».

يرى ديوي أن تشارلز داروين هو الذي «حرر المنطق الجديد» الذي أنتج الآثار التطورية في العلوم الطبيعية لتطبيقها على الفكر والأخلاق والحياة. ويرسم ديوي نتائج فهمه للتطور بالنسبة لفلسفته الاجتماعية لكي يميزها عن الفلسفة السياسية التقليدية التي يتهمها بأنها عبارة عن بحث مضلل عن «أنواع وماهيات ثابتة» داخل عالم مغلق يتكون من «عدد محدود من صور ثابتة». وينتقد بشدة فكرة الأنواع الثابتة، سائرًا في ذلك على نهج داروين، وينتقدها بصفة خاصة في تطبيقها على «طبيعة الإنسان»، لأنها ترد الحياة الإنسانية إلى التحرك الرتيب لدائرة التغير المرسومة من قبل، أي تدخل بها في الحلقة أو الدائرة المفرغة نفسها. ويقدم ديوي في مقابل هذه الرؤية الرتيبة والمتكررة والمملة للفلسفة التقليدية، الوعد المشرق لفهم طاقة التطور الكامنة في الإمكانات الإنسانية، وهي وجهة نظر تقدم إمكانات لا حدود لها للتطور وتكهن بمستقبل أفضل. إن التغير لابد أن يرتبط بالتقدم بدلاً من أن يرتبط بالانحدار، والانهيار، والجمود وغير ذلك من عناصر الموقف، الذي يعزوه ديوي إلى الفلسفة السياسية التقليدية.

ويبرهن ديوي على أن القبول العام للمنظور التطوري هو في الوقت نفسه رفض المذهب الإطلاقي المزعوم، وعدم مرونة الفلسفة التقليدية، وبلورة النمو الحقيقي للإنسان والمجتمع. ويعني ديوي «بالنمو» التحقق التدريجي للإمكانات الإنسانية التي

ينتجها تفاعل مركب بين «العادة» و «الدافع»، وهي معادلة فلسفية يبلورها ديوي من عدة جوانب في كتابه «الطبيعة الإنسانية والسلوك» الذي يعد رائجًا في علم النفس الاجتماعي. إن محوره الفكري في هذه المسألة يتمثل في أن «اتجاه النشاط الأصلي يعتمد على عادات مكتسبة، ومع ذلك لا يمكن تعديل العادات المكتسبة إلا عن طريق توجيه الدوافع من جديد». ولما كان ديوي يفهم مضمون «العادة» و «الدافع» بأنه محدد بطبيعة الإنسان الثابتة، فإن محصلة هذا التفاعل قد تنتج تنوعًا إنسانيًّا لا متناهيًا. ومهما كان المضمون الجوهري «للعادات» أو «الدوافع»، فإن ديوي لا يطلب سوى أن تؤدي نتيجة تفاعلها إلى «النمو» الذي يعتبره «الغاية الأخلاقية الوحيدة»، كما قال في كتابه «التجديد في الفلسفة» عام ١٩٥٠.

ولما كان ديوي يتحاشى أي تعريفات جوهرية للنمو، فإن المعيار يظل نسبيًّا بل وصوريًّا إلى حد كبير؛ أي أن ديوي يقدم مفهومًا نسبيًّا للتطور الإنساني داخل منظومة كلية للوجود، إذ يفترض أن التطور يمكن أن يعني، مثلاً، تحقق إمكان كامل لكائن حي؛ أي «إطلاق السراح الكامل» كما يسميه ديوي باستمرار، لطاقاته الكامنة. وكما يقول في كتابه «الخبرة والطبيعة» الصادر عام ١٩٢٥: «إن الواقع هو بالفعل، عملية النمو نفسها ... إن الوجود الحقيقي هو التاريخ في تمامه». وبالنسبة للإنسان، فإن ديوي يدعو إلى «نمو شامل»، يفسر من خلاله ما يعنيه «بالنمو، أو النمو بوصفه تطورًا، ليس من الناحية الفيزيائية فحسب، بل من الناحية العقلية والأخلاقية أيضًا»، وهو المفهوم الذي شكل العمود الفقري لكتابه «الخبرة والتربية»؛ إذ إن تحقيقه يجب أن يكون الهدف الأساسي للتربية. وهو ما عاد إلى تأكيده وتعميقه عام ١٩٥٠ في كتابه «التجديد في الفلسفة» الذي استنتج فيه أن:

«للحكومة، والعمل، والفن، والدين، ولسائر النظم الاجتماعية معنى، أعني لها غرض، هذا الغرض هو أن تطلق قدرات الأفراد للارتقاء بها، دون تميز لجنس، أو طبقة أو وضع اقتصادي. إن للديمقراطية معان عدة، لكن إذا كان لها معنى أخلاقي، فذلك يعد أسمى محك أو اختبار لكل المؤسسات السياسية، والمنظمات الصناعية، يمكن أن تقدمه لنمو كل عضو من أعضاء الجماعة نموًّا عامًّا وشاملاً».

ونظرًا لاهتمام ديوي البالغ بالإنسان كمحور للمجتمع والحياة، فإنه أفرد في عام ١٩٣٠ كتابًا بعنوان «الفردية: قديمًا وحديثًا» لدراسة كل أبعاد وأعماق هذا المحور الذي تدور حوله الحياة بأسرها. ففي الفصل الرابع الذي كتبه تحت عنوان «الفرد الضائع»، يوضح فيه أن العملية المعاصرة للنمو الحضاري اتسمت في مظهرها الخارجي بظاهرة جعلت الفرد مغمورًا، لكنه لا يحاول أن يحدد إلى أي مدى ينطبق

هذا القول على الفرص المتاحة للفرد في ميدان العمل، كما أنه لا يحاول أن يبحث مدى الحدود التي تقيمها القوى الاقتصادية العاملة، وتتصدى لعناصر المبادرة والاختيار فيما يفعله الفرد، على أنه يضيف قوله بأن نقصًا قد طرأ على مجال التقرير والفعالية للكثرة، في حين ازداد زيادة كبرى مبالغ فيها مجال التعبير الذاتي للقلة. وكعادة ديوي فإنه يتناول القضية في كل ظواهرها، ويرصد أية متناقضات قد تتولد فيما بينها، فيقول إنه ما من طبقة اجتماعية متفردة في الماضي، كانت تمتلك السلطة التي تتمتع بها اليوم أقلية اقتصادية وصناعية حاكمة. كما يقول من ناحية أخرى إن سلطة القلة، هي بالنسبة إلى الفردية الحقيقية، خداع مظهر ليس إلا؛ إذ إن هؤلاء، الذين يدل ظاهرهم على أنهم المسيطرون، هم في الحقيقة، مدفوعون بقوى خارجية عن ذاتيتهم بحيث لا يختلفون في ذلك عن الكثرة، وهذه القوى تدفع بهم إلى قالب مشترك، تزول في إطاره فرديتهم.

ولا يجد ديوي نفسه مضطرًا إلى التمييز بين الرأيين، إذ إن ما يعنيه «بالفرد الضائع» هنا، لا صلة له مطلقًا بهذه القضية. فهذا الفرد في رأيه حقيقة فكرية وإدراكية، منفصلة كل الانفصال، عن أي مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة. وبدلاً من بواعث الولاء التي كانت في الماضي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض، وتسندهم وتوجههم، أصبح الأفراد حائرين ومرتبكين. ويصعب وجود حقبة في التاريخ، كان فيها الأفراد مفتقرين إلى منطلقات العقيدة الثابتة والراسخة، وإلى أهداف العمل المقبولة كالحقبة المعاصرة التي يرصدها ديوي؛ إذ إن استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التي يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة. ويواصل ديوي تحليله لقطاعات الأفراد الضائعين فيقول:

«وهناك بالطبع، هذا الفريق من الناس الذين مازالوا أصوليين؛ متزمتين في عقائدهم الدينية والاجتماعية، لكن كثرة صخبهم في الدعوة إلى رأيهم، دليل على أن التيار يتجه ضدهم. أما بالنسبة إلى الآخرين، فقد أصبحت دلالات الولاء التقليدية عقيمة جوفاء، أو أصبحت موضع تفنيد ودحض علني، وهم في ذلك ينساقون مع التيار دون أن يتوافر لهم المرسى الأمين. ويتأرجح الأفراد بين ما من هو من الفراغ الفكري بحيث لا يؤمن الاستقرار، وحاضر كثير الاكتظاظ بلا مضمون، زاخر بالغموض والفوضى، بحيث لا يمنح الاتزان أو التوجيه إلى الفكر والأحاسيس.

«والفردية الثابتة المتكاملة، هي ثمرة علاقات اجتماعية محددة، ووظائف معترف بها علانية. وإذا نظرنا إلى الأمور في ضوء هذا المعيار، فإن أولئك الذين يبدون في مركز السلطة، والذين يرتفعون بالتعبير عن ملكاتهم الفردية الخاصة إلى ذروة عالية، هم في

الحقيقة مغمورون. قد يكونون قادة موجهين في ميادين المال والصناعة، ولكن إذا لم يتوافر لهم الإجماع في الأيديولوجيا التي تقنن معنى المال والصناعة في الحضارة، كمنظومة متناغمة قائمة بذاتها، فليس في وسعهم أن يكونوا قادة موجهين حتى لأرواحهم ومعتقداتهم وأهدافهم، فهم يمارسون قيادتهم ضمنًا وسرًّا، وبالتالي دون وعي أو تفكير. وهم يقودون، ولكن تحت ستار قوى اقتصادية غير موجهة اجتماعيًّا، وغير شخصية. ولا يكون جزاؤهم فيما يعملونه في مراكزهم ووظائفهم، بل في توجيه النتائج الاجتماعية إلى الربح الذاتي. وهم يتلقون تهليل الجماهير، ويستثيرون إعجابها وحدها، لكن هذه الجماهير المهللة تتألف كذلك من أفراد ذاتيين تائهين، فقدوا الإحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية».

ويضع ديوي الهموم الاجتماعية السائدة نصب عينيه، فيوضح أنه بينما تنتج الأفعال نتائج جماعية ومشاعة، بل وتكتلية اتحادية، فإن هذه النتائج تأتي خارج نطاق المقصود منها، وبعيدة عن أن تكون بمثابة التعويض الممتع والمشبع، الذي يتولد من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية. وبالنسبة لهؤلاء، كما بالنسبة للآخرين، فإن أعمالهم المهنية هي شخصية خاصة وبالتالي فإن ثمارها هي كسب شخصي خاص. وفي هذه الحالة من الانقسام بين الفردي والاجتماعي، بين الخاص والعام، بين الذاتي والموضوعي، يستحيل توافر نمو وتعويض كاملين. ولذلك، فإن انعدام الإحساس بقيمة اجتماعية، يؤدي إلى تسارع حاد في الآليات التي تزيد من الكسب الشخصي والسلطة الخاصة. إن المرء لا يستطيع أن ينفذ بإبصاره إلى الوعي الباطني للذين يتعامل معهم، ويستدرك ديوي أنه إذا كان هناك أي قدر عام من الاقتناع الباطني لدى الذين يؤلفون الأقلية المالية الحاكمة في الولايات المتحدة، فإن الدليل قائم على توافر ذلك المقدار بشكل مؤسف، أما بالنسبة للأغلبية فإنها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن إمكاناتها.

ويرى ديوي أن أبرز سمة لحياة الأمريكيين من الناحية الاقتصادية، تتمثل في ضياع الأمل والاطمئنان، ويعتبرها مأساة أن يرى الملايين من الرجال الراغبين في العمل والقادرين عليه، عاطلين بصورة دورية متكررة. وبالإضافة إلى حالات الكساد الدورية، فإن هناك في جميع الأوقات جيشًا دائمًا من العمال العاطلين، الذين لا يجدون عملاً نظاميًّا. ويواصل ديوي نقده الموضوعي للنظام الأمريكي فيقول:

«ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء العاطلين، لكن الجهل حتى بالأرقام؛ أمر هين، إذا ما قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للأحوال المقلقة المضطربة التي تعيش فيها الجماهير العريضة. إن تأثير اليأس والخوف أعمق

وأوسع من البطالة المجردة، وتوقع فقدان العمل، والفزع من غد الشيخوخة، فهما يخلقان القلق، ويجرحان الكبرياء بصورة مهينة للكرامة الشخصية. وحيث تنتشر المخاوف، فإن الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهيار. إن النمو الواسع للموارد التكنولوجية، الذي قد يجر الأمان في أعقابه، قد جاء في الحقيقة بنوع جديد من ضياع الأمل والاطمئنان، نتيجة للتوسع في استخدام الآلات، التي تحل محل اليد العاملة. لقد بدأت الترابطات الاقتصادية والاتحادات الصناعية، التي ترمز إلى عصر موحد، تدخل عدم الاطمئنان والقلق في الحياة الاقتصادية لطبقة أصحاب الرواتب العالية، لكن هذا الاتجاه ما زال في مراحله الأولى، التي توحي بأن العمل لم يعد قيمة مجزية في حد ذاته، وبالتالي تحث الكثيرين على اغتنام الفرص عن طريق المغامرات والمضاربات والتلاعبات، للحصول على الثروة التي تجعل الأمان ممكنًا. وكدليل على هذا، يمكن الاستشهاد بمهازل مضاربات البورصة في السنوات الأخيرة».

من الواضح أن ديوي يقدم هذا التفسير في كتابه «الفردية: قديمًا وجديدًا» الصادر في عام ١٩٣٠، أي عندما بلغت أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية والمالية الخانقة ذروتها في الولايات المتحدة ثم اجتاحت العالم كله، تمامًا مثلما حدث في أزمة سبتمبر ٢٠٠٨، مما يعري السلبيات والأمراض التي ينطوي عليها النظام الأمريكي، الذي يضع الشعب كله على كف عفريت اسمه «البورصة». ولعل أكبر إنجاز فكري لديوي يتمثل في حرصه على النقد الموضوعي للنظام الأمريكي الذي ينهض على العلاقات الشائكة أو المتناقضة أو الهلامية أو المضطربة التي تحيل المجتمع إلى جزر متناثرة وسط محيط متلاطم الأمواج أو كواكب تدور في فضاء بلا بداية أو نهاية. وفي مجتمع مثل هذا، لايجد الإنسان الأمريكي أي نوع من السند أو الرضا، وتصبح القوة الناعمة التي يحلم بها چوزيف ناي أمرًا مستحيلاً. يقول ديوي:

«إن المظاهر السائدة في الحياة الأمريكية، من قلق، ونفاد صبر، واضطراب، وهياج، هي نتيجة حتمية لوضع لا يجد فيه الأفراد سندًا ورضا بصفتهم أعضاء في كل اجتماع واحد، يعيلهم ويعيلونه. إن تلك المظاهر من الناحية النفسية، أدلة على شذوذ هذا المجتمع وانحرافه، ومن العبث إيجاد تأويل لها في إطار القصد المتعمد للأفراد، كما أنه من العبث أيضًا، الاعتقاد بأن في الوسع الخلاص منها عن طريق المناشدات الإرشادية الروحية. إن المنهج العلمي الوحيد القادر على تفسير هذه الظواهر المرضية الشائعة، يتمثل في كشف وتحليل أسباب سوء الاستجابة وسوء التوافق في العلاقات القائمة بين الأفراد والأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية التي تستغرقهم. فليس من فطرة الطبيعة البشرية ذلك الوله المحموم بأي شيء إذا كان بمثابة إغراء يلهي، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب العصبي والبحث عن

الإثارة. إن هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيرًا علميًّا لها، يكمن في أسباب عميقة الجذور».

وفي بحثه المضني عن مثل هذا التفسير، يتوغل ديوي في كهوف التفكير التجاري فيكتشف أن هذا التفكير لا يعرف التناغم أو التآلف أو التفاعل الإيجابي المثمر من أجل صالح الإنسان، فهو لا يعرف سوى المنافسة المحمومة التي تصل إلى حد الصراع الذي يمكن أن يكون مدمرًا. ولذلك فهو تفكير مفكك، متناثر، مجزأ على نفسه، وسيظل كذلك، مادامت النتائج المترتبة على الطاقة الصناعية بصفتها القوى الفاعلة المفروضة على الحياة، هي متكتلة وجماعية، في حين أن دوافعها المحركة وثمارها شخصية مرتبطة بأهداف ومطامع بارونات الصناعة. ويعلق ديوي على هذا الشتات بقوله:

«لا يمكن أن يوجد التفكير الموحد، حتى لو كان من الطراز التجاري، إلا إذا كان القصد الواعي والسعي إلى الاكتمال، منسجمين مع النتائج المتحققة عمليًّا. وهذا القول يعبر عن أحوال، هي من الرسوخ نفسيًّا، بحيث يمكن اعتباره قانونًا للوحدة النفسية. ويتأكد البرهان على وجود التجزئة والانفصام والتشتت في معظم أساليب التخطيط للتطوير المقبل، خاصة في مجال الحصص والأسهم، داخل تكتلات الشركات الكبرى، في حين لا يوجد مقابل ذلك أي تخطيط منسق للتطوير الاجتماعي».

وينعي ديوي حظ الفردية الإيجابية والبناء، لأن التكتل الصناعي والاقتصادي يعملان على تحديد الفردية التي تمثل الشعب الأمريكي الحقيقي وتحميلها الأعباء، وإرباكها وإغراقها. والفردية الاقتصادية للدوافع والأهداف، هي التي تدعم الفلسفة المالية والاقتصادية والصناعية الأمريكية، وهي التي تهدم الفرد في الوقت نفسه. يقول ديوي:

«إن ضياع الفردية، أمر واضح في القطاع الاقتصادي، لأن حضارتنا في الغالب، حضارة عمل وتجارة. ويتضح هذا بشكل أبرز عندما نتطلع إلى الميدان السياسي. ولاشك في أن الإسهاب في شرح عدم وجود معنى للمنابر والأحزاب والقضايا السياسية، مضيعة للوقت والكلام. وعلى الرغم من أن الشعارات القديمة، مازالت تستعمل وتتكرر، إلا أنها لا تحمل أي معنى حقيقي إلا للقليلين. ولا شك أن سياساتنا بصفة عامة، هي في حالة ارتباك، طالما أنها لا تمارس بصورة منهجية، من أجل المصالح المالية لجماعات الضغط والثروة والنفوذ، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى جدال أو نقاش. وهكذا ترتجل القضايا من أسبوع إلى آخر، مع استمرار التبدل في الولاء والانتماء. ومن المستحيل على الأفراد، أن يجدوا أنفسهم سياسيًّا باطمئنان

وفعالية في مثل هذه الظروف، والنتيجة الطبيعية هي الخمول السياسي، الذي تنتابه بين الحين والحين تشنجات وانفعالات متكررة».

وهذا التحليل العلمي المنهجي الذي قدمه ديوي عام ١٩٣٠ في كتابه «الفردية: قديمًا وحديثًا»، ينطبق بحذافيره على أحوال السياسة الأمريكية الآن في مطلع القرن الحادي والعشرين، بل وعلى التيار الليبرالي الذي عقد عليه الأمل في عشرينيات القرن الحادي والعشرين كقوة دفع للولايات المتحدة نحو مستقبل أفضل. ولذلك يركز ديوي في تحليله على الليبرالية، التي لحقت بالفردية الإيجابية المثمرة لتقبع في الظل أو على الهامش، ويقتصر دورها على الجلوس في مقاعد المتفرجين لمتابعة ما يجري، بعد أن فقدت فاعليتها في التفاعل مع مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فقد اشتهرت أدبياتها بأنها تعني التحرر من الماضي كي تتفرغ للمستقبل بصفته هدفها الإستراتيجي. لكنها عندما تحررت من الماضي اكتشفت أن المستقبل قد اختطفته جماعات رجال المال والأعمال، فسقطت في الهاوية التي تفصل بين الماضي والمستقبل، وأصبح ولاء المواطن الأمريكي في محنة بلا حدود. يقول ديوي:

«ويتجلى الافتقار إلى عناصر أو محاور ثابتة للولاء، والتي دونها يضيع الأفراد، وهذا ما جرى بصفة خاصة لليبراليين. كانت الليبرالية الأمريكية تمتلك عقيدة ومنهجًا فكريين محدودين، مما ميزها عن بقية الأحزاب المحافظة، التي لم تكن في حاجة إلى نظريات تم تفصيلها لتتعدى الدفاع عن الأفكار السائدة. وعلى سبيل المقارنة، نقول، إن الليبراليين، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها، واتساقها بحيث تسهل ترجمتها إلى برامج سياسية لمختلف القضايا التي تعالجها. أما الليبرالية اليوم، فليست أكثر من مجرد حالة فكرية، يُطلق عليها بغموض، اسم «التطلع إلى الأمام»، دون أن تكون واثقة من الاتجاه الذي تتطلع إليه، أو الأهداف التي ترمي إليها. ولا شك أن هذه الحقيقة، بالنسبة للكثيرين من الأفراد، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية، ليست أقل من مأساة، قد لا تحس بها الجماهير تمامًا، ولكنهم في انجرافهم دون هدف يظهرون حقيقتها، في حين ينزعج المفكرون منها، بصورة واعية، لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك زمامها، إلا إذا وجدت أهدافًا تستطيع أن تربط نفسها بها».

وما ينطبق على الليبرالية من تفكك وضياع وتشتت، يرى ديوي أنه ينطبق على كل الأفكار والمعتقدات التي تسود العقل الأمريكي. فالأفراد يتلمسون سبلهم، عبر أوضاع لا يقومون هم بتوجيهها، ولا توجههم هي بدورها. ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة في إدراكهم الواعي دائمًا بصلة إلى المجتمع، الذي يعملون فيه ظاهريًا، والذي

يواصل التأثير فيهم، إذ إن مقاييسهم وأفكارهم الواعية هي تراث عصر، مضى وانقضى، في حين أن عقولهم، بالنسبة إلى المبادئ التي تتقبلها بوعي وإلى وسائل تفسيرها، هي على طرفي نقيض مع الأوضاع القائمة فعليًّا. وهذه التجزئة العميقة هي السبب في الاضطراب الذهني والقلق والحيرة والضياع.

ولا يمكن للأفراد أن يجدوا أنفسهم من جديد، إلا إذا اتسقت أفكارهم وثقلهم مع حقائق العصر الذي يعملون فيه. ومهمة تحقيق هذا الاتساق ليست بالأمر الهين، لكنها أكثر سلبية مما تبدو. ومع ذلك يقول ديوي:

«إذا استطعنا أن نفصل الأفكار التي لا علاقة حية لها بالأوضاع التي نعيش فيها، فإن القوى الباطنة التي تمارس عملها علينا، دون وعي منا، ولكن بصورة مستمرة، ستتاح لها الفرصة، لبناء عقول، على الأنماط التي تريدها، وقد يجد الأفراد أنفسهم، كنتيجة لذلك، حائزين على عناصر ومواد ترتبط بها المخيلة والمشاعر بصورة وثيقة. لكن يظل من الصعب علينا أن نفهم الفردية، إلا في حدود الصور الثابتة من الأزمنة السابقة. وإذا كانت الفردية قد ارتبطت بأفكار عن المبادرة والابتكار، المرتبطين بالربح الاقتصادي الذاتي والخاص، ومادام هذا الرأي مسيطرًا على عقولنا، فإن هدف الاتساق بين أفكارنا ورغباتنا من ناحية، حقائق الأوضاع الاجتماعية الراهنة من ناحية أخرى، سيفسر بأنه يعني التكيف والاستسلام، وسيفهم أيضًا على أنه يمثل تبرير شرور المجتمع القائم. أما العلاج الدائم للفردية، فيتوقف على إزالة المذهب الفردي القديم السياسي والاقتصادي؛ بهدف جعل المجتمع المتوحد يسهم في ثقافة أعضائه الحرة. وعن طريق التنقيح الاقتصادي وحده، يمكن للعنصر الصالح في المذهب الفردي القديم، وأعني به تساوي الفرص، أن يصبح حقيقة قائمة».

هذه المفاهيم والمعايير التي نادى بها ديوي في عام ١٩٣٠، تدل على أنه كان متفائلاً أكثر من اللازم، لأن من يطل على الفردية السائدة الآن في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجرد إطلالة عابرة، يدرك أن الفردية تحولت إلى رأسمالية متوحشة وشرسة تتعبد ليل نهار في محراب الدولار، وتواصل توسيع وتعميق الهوة أو الهاوية بين الأغنياء الذين على وشك الانفجار من التخمة بكل أنواعها المادية والنفسية والفقراء الذين يقفون عند حافة العدم يقاومون بلا أمل السقوط في قاعه. وما يجري الآن ليس سوى امتداد أو تفخيم لما كان يجري في زمن ديوي، حين لم يكن أحد يحلم بأن زمنًا كهذا سيجيئ، يبلغ فيه رأس المال هذه الحدود المرعبة التي تقرر شكل النظام السياسي والقانوني. وكان التسليم بالفقر في الأزمنة السابقة يجري باعتباره قدرًا من أقدار الطبيعة التي لا يمكن تجنبها، فجاءت الطفرة الصناعية الجديدة، لتفتح الطريق أمام الذين يملكون الطاقة والإرادة وقوة الدفع للتوفير والتكريس. ولكن لم يتوقع أحد

مجئ وقت ستقدم فيه تقنيات الآلة، الأساس المادي، للراحة والطمأنينة والاستقرار والمتعة للجميع. وفي هذا يقول ديوي:

«هناك كثيرون يعتقدون، أن اشتراكية من نوع ما، أمر ضروري لتحقيق المبادرة الفردية والأمان على نطاق واسع؛ فهم مهتمون بتحديد السلطة والحرية، ووضعهما في أيدي القلة في النظام الحاضر، وفي الوقت نفسه، يرون أن الإشراف الاشتراكي الجماعي. أمر ضروري، إلى وقت محدود على الأقل، لتحقيق منافعه بالنسبة إلى الجميع، ولكنهم كثيرًا ما يبدون، وكأنهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفردية السابقة لتشمل الكثيرين. وتتم معالجة الفردية من هذا المنظور وكأنها شيء جامد أو محتوى متجانس، ويتجاهل الحقيقة القائلة بأن الكيان العقلي والروحي للأفراد، وطابع رغباتهم وأهدافهم يتبدلان مع كل تبدل عظيم في الكيان الاجتماعي، فالأفراد غير المرتبطين في فاعلياتهم المشتركة، سواء أكانت عائلية، أم اقتصادية، أم دينية، أم سياسية، أم فنية، أم تعليمية، هم مسوخ ليسوا إلا.

«أما مأساة الفرد الضائع فترجع إلى أن الأفراد قد أصبحوا اليوم في قبضة مجموعة واسعة من العلاقات والارتباطات، في حين ضاع أي تأثير إيجابي واتساق مترابط لمغزى تلك العلاقات في النظرة الفكرية والعاطفية إلى الحياة. وتعود هذه الحقيقة بدورها إلى فقدان الاتساق أو الانسجام داخل كيان المجتمع. وهناك حلقة لا جدال فيها، ولكنها مفرغة فاسدة، ذلك أنه مادام كان الناس، يرفضون التسليم بحقائق الأوضاع الاجتماعية، فإنهم إما أن يستسلموا للانقسام والتجزئة أو بالتمرد العاطفي المجرد. إن اعتياد الوضع المتحد والجماعي، كموقف مناهض ومضاد للفرد يؤدي إلى استمرار الحيرة وعدم اليقين بشكل ملح، وبالتالي يصرف الاهتمام عن المشكلة الأساسية، وهي كيف يمكن للفرد أن يكتشف نفسه في وضع اجتماعي جديد، لا مثيل له من قبل، وما الصفات التي ستولدها الفردية الجديدة ؟ ولماذا تكون سيطرة الكم على الكيف المميزات المرتبطة بالحياة الأمريكية ؟ إنني أجد تفسيرًا أساسيًّا وحيدًا لهذا، إذ إن الفرد لا يستطيع البقاء فكريًّا في فراغ. وإذا لم تكن آراؤه ومعتقداته تمثل عنده الوظيفة التلقائية للحياة الجماعية التي يشترك فيها، فإن في الإمكان إقامة إجماع مصطنع، كبديل، بالوسائل المصطنعة والآلية.

«إن وحدة أفكارنا، هي أكثر اصطناعًا مما تبدو. إن عناصر الاقتباس والمحاكاة والتشبث بالمظاهر، أمر يبعث على الأسى، لأنها تمثل سدودًا في وجه محاولات التوغل في الأعماق، فهي تسرى في الفكر والوجدان إلى الحد، الذي يمكنها من طمس الجذور الفكرية الأصيلة. ويصبح الاتفاق في الآراء أمرًا مصطنعًا بالضرورة، وكل ما هو

مصطنع معرض للتغيير المستمر بل والزوال، خاصة وأن الأساليب المستعملة في ممارسة هذا الافتعال، تنتج سذاجة جماهيرية، تقفز من موقف إلى آخر طبقًا للمثيرات أو الإيعازات السائدة في يومها الراهن على وجه التحديد. فقد نفكر أو نشعر بصورة متشابهة، ولكن لشهر واحد أو لفصل من الفصول، ثم نواجه حادثًا مثيرًا، أو حدثًا مفاجئًا، أو شخصية تثير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التنويم المغناطيسي. وهكذا تبدو المطابقة بمثابة القاعدة العامة في أي وقت معين غالبًا ما يكون قصير الأجل، بحيث يظل التغير والزوال هما اللذان يسيطران».

ويعد چون ديوي رائدًا في تعريته للتخبط الذي يعاني منه الفكر الأمريكي، الذي يفتقر إلى البوصلة التي تحدد له معالم الطريق صوب تحقيق أهداف إستراتيجية قومية. وهذا التخبط لا يعني أبدًا أي تعدد في الآراء والتوجهات، التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة، بل يعني مسارات متقاطعة ومتاهات جانبية، وطرقًا مسدودة، وحلقات مفزعة، وآفاقًا غائمة، وصدمات وإحباطات كان يمكن تجنبها لولا فوات الأوان. وإذا كانت هناك سمات متشابهة ونمطية في سلوك الأفراد، تظهر الشعب الأمريكي بمظهر التناغم والانسجام والاتساق، فهذه كلها قشرة خارجية هشة سرعان ما تتشقق وتتكسر، لأنها سمة من سمات روح القطيع، الذي يسير إلى حيث لا يعلم. وهي كلها عقبات كئيبة في طريق القوة الناعمة المضادة للقوة المتوحشة.

ونظرًا للانتشار الذي مارسه ديوي في فروع متعددة من الفكر والمعرفة والتنظير والفلسفة؛ مما جعل إنتاجه يبرز في مجال الحكم أكثر من رسوخه في مجال الكيف، فقد كان مشاركًا لمفكرين وفلاسفة آخرين في نظرياتهم مثل البراجماتية والديمقراطية والفردية، وحتى في مجالات التربية والتعليم، والمنطق، وعلم الجمال، والاجتماع، وعلم النفس، والثقافة، والحرية، والنفس الإنسانية بصفة عامة، كان شارحًا ومفسرًا من طراز رفيع وموسوعي، ولكنه لم يخرج بنظرية خاصة به ومرتبطة باسمه في أي مجال من المجالات المتعددة، التي ساهم فيها بقسط وافر من التحليل والتقنين، وإن كانت ريادته في مجال التربية والتعليم تصل إلى مستوى النظرية الفلسفية. ولعله كان ضحية أسلوبه الذي افتقد كثيرًا من الوضوح والاتساق والتبلور والوصول إلى المعنى بأسرع وأدق الأساليب، لدرجة أن التكرار والمراوغة والإطناب، كان عقبة كأداء في سبيل المترجمين، الذين قاموا بترجمته إلى لغات أخرى، فقد اضطروا إلى ما يشبه الترجمة الحرفية في محاولات مستميتة للإمساك بتلابيب المعنى، مما أثر بالسلب على انتشاره خارج الولايات المتحدة، ومع ذلك ظل اسم چون ديوي يحتل مساحة واسعة على خريطة الفكر الأمريكي.

* * *

(٥) بول م. ووربرج

في كتابه «اليهودي العالمي» الذي صدر عام ١٩٢٢، يتتبع هنري فورد تاريخ إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي الاقتصادي في الولايات المتحدة، منذ أن كان فكرة يهودية، راودت عقل الخبير المالي والاقتصادي بول م. ووربرج، وإلى أن أصبح نظامًا يتحكم في قنوات الاقتصاد الأمريكي، وسرعان ما مارس تأثيراته العميقة فيها، بحيث وصفه هنري فورد بقوله:

«إن نظام الاحتياطي الفيدرالي هو نظام للمصارف الخاصة، لتكوين أرستقراطية مصرفية داخل أوتوقراطية فردية موجودة بالفعل، فتضيع نسبة كبيرة من الاستقلال المصرفي وفقًا لذلك، ويصبح ممكنًا للمضاربين الماليين أن يمركزوا مبالغ مالية طائلة لخدمة أهدافهم الخاصة، سواء أكان ذلك نافعًا ومفيدًا أم لا».

وهذا يعني أن ووربرج لم يبتكر شيئًا من فراغ، ولم يوجد كيانات اقتصادية لم تكن قائمة من قبل، بل أعاد تخطيط الحياة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة، وهو التخطيط الذي لقى هوى فوريًا من أصحاب البنوك أو المصارف الخاصة؛ لأنه يحولهم إلى تيار اقتصادي جارف يتحكم في مقدرات الدولة، وتعجز المصارف الحكومية أو الرسمية عن أن تكبح جماحه، نظرًا لأن كفة بنوك القطاع الخاص ترجح بفارق شاسع كفة بنوك القطاع العام في أمريكا. وبدلاً من يعمل كل بنك خاص في دائرته المحدودة، أصبح هناك ما يشبه اتحاد المصارف الخاصة الذي قضى على الاستقلال المصرفي للبنوك العامة، وبالتالي أصبح المضاربون الماليون سادة الموقف؛ لأنهم يملكون حرية تجميع الأموال الطائلة لخدمة أهدافهم الخاصة التي هي لخدمة البنوك التي فتحت أبوابها لهم، بل إن منهم من يملك أو يشارك في أكثر من بنك. وبالتالي أصبحت المتطلبات الاقتصادية والإنتاجية لحياة بشرية واجتماعية معقولة في مهب الريح؛ لأنها لم تعد هدفًا إستراتيجيًا في نظر الاقتصاديين أو الماليين الجدد الذين تلاعبوا بالأموال والثروات الطائلة لتكديسها في تصاعد مستمر كهدف في حد ذاته، وليس كوسيلة للارتقاء بحياة البشر الذين أصبحوا تحت رحمة الطغيان المالي بدلاً من أن يكون المال في خدمتهم وباحثًا لهم عن حياة أفضل.

ويعود هنري فورد إلى سنوات مبكرة قبل تحول فكرة الاحتياطي الفيدرالي إلى واقع، فيكشف عن المظاهر أو البوادر المريبة التي صاحبت الإعداد لتنفيذ الفكرة؛ فهو يسرد كيف كانت وجهة نظر ووربرج مغايرة لجماعة من رجال المال الذين اجتمع بهم في مؤتمر عقد في جزيرة غامضة على الساحل الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة، وكيف كان كل أعضاء تلك الجماعة يخفون هوياتهم، حتى عن الخدم، باستخدام الاسم الأول عند المناداة على بعضهم البعض. وكان ذلك المؤتمر في نتائجه النهائية ذا

أهمية كبيرة للولايات المتحدة، إذ تمت فيه صياغة الأدوات والأساليب المالية الخاصة بخزانة الدولة في إطار الإصلاحات المالية، التي تركت بصماتها واضحة على كل تفاصيل الحياة الاقتصادية في أمريكا. ويبدو أن هذا المؤتمر كان النموذج الذي سارت على نهجه فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي حرصت على أن تكون مؤتمراتها واجتماعاتها مغلقة بل وسرية؛ حتى تستطيع أن تنفذ مخططاتها وقراراتها دون مقاومة من أي تيار مناهض، بحيث يفاجئ العالم بتطورات اقتصادية وتجارية ومالية، يجري تطبيقها بالفعل، وتصبح أمرًا واقعًا في المصارف وأسواق الأوراق المالية وشتى مجالات الاستثمار والادخار، ويكون الوقت قد فات بالنسبة لكل التيارات الرافضة والمعارضة.

وكعادة هنري فورد، فإنه لا يرصد أو يدرس أو يحلل موقفًا أو شخصية أو ظاهرة في فراغ، فهناك نسيج متداخل ومتشابك يتفاعل بالسلب أو الإيجاب مع القضية التي يطرحها أمام القارئ؛ وخاصة إذا كانت هذه الشخصية يهودية مثل پول م. ووربرج، لأنه لا يوجد يهودي يأتي من فراغ أو يعمل أو يتحرك على انفراد، دون علاقة جدلية مع خلفية أو بانوراما يهودية؛ فهذه خاصية يهودية لا يمكن تجاهلها أو إنكارها، والتاريخ لم يعرف منظومة متكتلة ومتماسكة وصلبة وفعالة ومواكبة لكل تطورات العصور التي مرت بها، مع الاحتفاظ بقدرتها العجيبة على التمسك بثوابتها العقيدية والدينية والطقسية والفكرية كما اعتنقها الأجداد الأوائل لليهود.

من هذا المنطلق، ركز فورد أيضًا على المفكر الاقتصادي اليهودي برنارد م. باروخ في علاقته الوطيدة والحميمة بووربرج، ليوضح أن قادة اليهود ومفكريهم وزعماءهم اعتادوا أن يتعاملوا معًا في تناغم حتى لو كانت بينهم خلافات في الرأي أو التوجه. فالصراع فيما بينهم مرفوض تمامًا، وهم خير من يطبق الشعار أو المبدأ العربي «الاختلاف في القضية لا يفسد للود بقية»، في حين أن العرب هم آخر من يطبق هذا المبدأ فيما بينهم. فعلى الرغم من أن باروخ وووربرج يعملان في مجال واحد وهو الاقتصاد، فإن المنافسة بينهما لم تتحول إلى صراع، لأنها كانت مصدرًا لأفكار أفضل وآفاق أبعد. وقد تجلت هذه العلاقات من خلال أحداث تاريخية كثيرة، جرت في رحلة قصيرة قام بها باروخ عام ١٩١٥؛ أي قبل دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى بعامين. وكان الاختلاف في التوجه بين باروخ وووربرج أن الأول كان من مؤيدي دخول أمريكا في الحرب لإثبات وجودها الدولي ولترويج صناعة السلاح، في حين كان الثاني من أنصار تنشيط وتحريك للصناعات المدنية التي تدعم الاقتصاد بصفة منتظمة، في حين أن الصناعات الحربية لا تملك هذا الاستقرار؛ لأنها تحت رحمة

التقلبات السياسية. ونظرًا للمرونة الفكرية التي يتمتع بها باروخ، كان ميَّالاً إلى دراسة الأمر الواقع على الطبيعة، فقام برحلة طويلة شعر خلالها بضرورة تنشيط وتحريك الصناعات بشتى أنواعها، إذ ليس هناك تضارب بين الإنتاج الحربي والمدني فيها، بل إن كلاً منهما يمكن أن يكون سندًا للآخر. وعندما عاد من الرحلة، طلب إجراء مقابلة مع الرئيس ويلسون، الذي استمع إليه بكل انتباه ولطف كعادته دائمًا. فقد كان باروخ محل ثقة الرئيس، إذ كانت هناك فترة طويلة في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ يزور فيها البيت الأبيض كل يوم بعد الظهر. ومن المعروف أن تاريخ الوجود اليهودي في البيت الأبيض عميق وراسخ ومستمر، ويحتاج إلى مجلدات ضخمة لتغطية جوانبه المتعددة.

ولا يركز هنري فورد على اليهودي العادي الذي يقوم بدوره كمواطن أمريكي، ولكن يسلط الأضواء الفاحصة على اليهودي كسيد مؤثر في مجريات الأمور القومية. وقد ساد الاعتقاد بأن باروخ كان الرجل الوحيد في الولايات المتحدة، الذي يمكن أن يدير شئون الدولة في الحرب، وكان هذا تفسيرًا للمكانة العالية التي احتلها والدعاية الصاخبة التي أحاطت به. لكن فورد يرفض هذا التوجه؛ لأنه إذا كان الأمر كذلك، فإنه يتحتم على الأمريكيين أن يغلقوا أبواب هذه الأمة ويسلموا مفاتيحها إلى أشد الجماعات الصهيونية تطرفًا، وكان تفسيره لهذه الظاهرة موضوعيًّا وعلميًّا كعادته حين قال:

«ربما يكون لدى مستر باروخ قوة ونفوذ أكثر من أي رجل خلال الحرب، وهذا أمر لا شك فيه، لكنه كان يملك ذلك النفوذ؛ لأنه كان في ذلك الوقت رأس وطليعة المجموعة اليهودية التي تعمل لأغراض الحرب. وإذا كانت تفسيرات سيادة اليهود وتفوقهم في اللحظات الحرجة هي الذكاء والقدرات العقلية فهذا أمر جيد ومطلوب، لكن الذكاء لا يحتاج إعلانات تروج له لأنه يعلن عن نفسه. ولذلك هناك سبب آخر يتضح في بلاد أخرى مثل ألمانيا وبريطانيا؛ فمثلاً استيقظ الرأي العام البريطاني حديثًا على حقيقة أن لويد جورج لم يكن مسئولاً عن مفاوضات التعويضات الألمانية، ولكن مستر مونتاجيو وسير ألفريد موند وكلاهما يهودي، وأحدهما ينحدر من أصول ألمانية. هل في كل الإمبراطورية الألمانية لم يكن يوجد سواهما لتقديم النص والمشورة لرئيس الوزراء في أزمة كبيرة ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما السر في ذلك ؟ إن آل مونتاجيو كما نعلم يسيطرون على الفضة في العالم، أما السير الفريد موند، كما نعرف، فقد استخدم حيلة بارعة لنزع علامة الصليب من النصب التذكارية للحرب لجنود الإمبراطورية. كانت الخصائص اليهودية لكل من الرجلين واضحة وجلية دائمًا، وكل منهما خبير مالي ورأسمالي، ومن أوثق مستشاري رئيس الوزراء، ومثل مكانة باروخ لدى الرئيس الأمريكي ويلسون، كانا هما بالنسبة لرئيس الوزراء البريطاني لويد جورج».

ويتخذ فورد من إمكانات باروخ غير المحدودة نموذجًا عمليًا على مدى السطوة التي يتمتع بها رجل الأعمال أو الاقتصادي الملياردير عندما يكون يهوديًا، فيوضح أن باروخ يستحق مكانته الخطيرة في التاريخ الأمريكي؛ نتيجة للنفوذ الذي يملكه أكثر من أي أمريكي خاصة في زمن الحرب التي تعد الاختبار الحقيقي لكل الإمكانات والطاقات والقدرات. فمثلاً إذا كان اللنبي في فلسطين يحتاج إلى سيارة، وإذا كان الأمريكيون في روسيا يحتاجون إلى غطاء، وإذا كانت مصانع الذخيرة تحتاج إلى نحاس، فإن باروخ كان الرجل الذي يعطي أو يسحب الموافقة.

من هذه الخلفية التي كونها أمثال برنارد باروخ، جاء پول ووربرج الذي يصفه فورد بأنه أرق في طبعه إلى حدٍ ما، ربما لأن خبرته بأزقة شارع المال كانت أقل من باروخ صاحب الإمبراطورية المالية والتجارية؛ إذ لم يكن ووربرج يدعى أو يطالب بأنه كان محور النظام النقدي الأمريكي في زمنه. لكن مكانته المالية الرفيعة التي حققها لم تكن في حاجة إلى تأكيد، فقد كان الرائد الذي استطاع أن يضع مشروع قانون الاحتياطي الفيدرالي. وقد أخذ إي.ر. سيليجمان أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا على عاتقه أن يكون مؤرخًا وراصدًا ودارسًا لفكر ووربرج، ومشروعه التاريخ الكبير المتمثل في نظام الاحتياطي الفيدرالي. وقد تم تسجيل محاضرات وكتابات إي.ر. سيليجمان في الجزء الرابع من المجلد الرابع في كتاب «محاضر أكاديمية العلوم السياسية» الذي نشرته جامعة كولومبيا، والذي اقتبس منه فور ما كتبه سيليجمان من نقاط التحول التاريخي، الذي أحدثه ووربرج، ووجه تياره المالي والاقتصادي طبقًا لأهدافه الإستراتيجية. يقول فورد نقلاً عن سيليجمان:

«إنه لأمر شائع بين العامة بشكل عام أن مستر ووربرج كان بطريقة ما مرتبطًا بوضع مشروع قانون الاحتياطي الفيدرالي وتمريره، ولذلك فإن قرار تعيينه في الموقع المسئول الحالي في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، كان موافقًا من كل الجوانب. ويستحق التهنئة، لكنني أظن أنه معروف لقلة قليلة كم أن الولايات المتحدة بأسرها مدينة لمستر ووربرج. ويمكن التصريح دون خوف من التكذيب، أنه من حيث الملامح الأساسية لقانون الاحتياطي الفيدرالي، فإنه من إنجاز مستر ووربرج أكثر من أي رجل في هذا البلد».

وبرز ووربرج في مقدمة موجهي التيار المالي والاقتصادي في الولايات المتحدة؛ خاصة عندما واجه السيناتور أولدريتش المفكر الاقتصادي الذي عين رئيسًا للجنة شكلها الكونجرس، وقدم مشروع قانون يختلف في بعض البنود المهمة عن مشروع قانون ووربرج، الذي رأى في الامتياز الذي حصلت عليه البنوك الإقليمية الاثنا عشر

أسبابًا سياسية غير مهنية، يمكن أن تؤدي إلى خطأ يضعف النتائج الجيدة المنشودة بطريقة أخرى، بل إن وجود مجلس للاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يؤدي إلى وجود بنك مركزي حقيقي، ويعتمد إلى حد كبير على مدى الحكمة أو الصلاحيات، التي يمارس بها المجلس نفوذه القوي؛ بخصوص ما إذا امتلك أعضاؤه القدرة على تأمين معظم مزايا بنك مركزي دون أي من أخطاره. وفي كثير من النقاط الثانوية أيضًا، فإن قانون الاحتياطي الفيدرالي عند ووربرج يختلف عن مشروع قانون أولدريتش. أما بالنسبة للعاملين المحوريين في مجال مزج الاحتياطات وسياسة الخصومات والاستقطاعات، فإن قانون الاحتياطي الفيدرالي قد قبل بوضوح مبادئ مشروع قانون أولدريتش؛ مما يدل على مدى المرونة المالية والاقتصادية التي كان يتمتع بها ووربرج، الذي كان أستاذًا قديرًا في توجيه التيار الاقتصادي في الولايات المتحدة. يقول سيليجمان:

«يجب ألا ننسى أن مستر ووربرج كان له هدف عملي، وفي صياغته لخططه وتقديمه اقتراحات مختلفة من وقت لآخر، لم ينس على الإطلاق أن تعليم البلاد يجب أن يكون تدريجيًّا، وأن جزءًا كبيرًا من المهمة هو تخفيف حدة التحيز والتحامل وإزالة الشكوك، لذلك تحتوي خططه على كل أنواع الاقتراحات المدروسة والمصممة لحماية الجمهور من الأخطار الوهمية، وإقناع البلاد بأن المخطط أو المشروع العام يمكن إجراؤه. وكان أمل مستر ووربرج أنه مع مرور الوقت قد يكون ممكنًا حذف كثير من الفقرات أو المواد، التي أدرجت بناءً على اقتراحات منه، لأغراض خاصة بالتعليم».

ويوضح سيليجمان الإستراتيجية التي استخدمت؛ لكي تقبل الولايات المتحدة كلها مشروع ووربرج، صحيح أن بعض الفقرات التي أدخلت لتهدئة واسترضاء الجمهور، يمكن حذفها بسهولة إذا اقتضت الأمور. كما كان ووربرج يضع في اعتباره احتمالات يمكن أن تصدر عن أعضاء الإدارة، وتكون منافية للفكر الذي قام عليه نظام الاحتياطي الفيدرالي. كان يريد بنكًا مركزيًّا واحدًا فقط، يكون الحكم الوحيد على الأمور المالية في الولايات المتحدة، ولن يكون أمام الحكومة الأمريكية أي شيء تفعله لإنقاذ الأوضاع المالية، وكذلك خبراء المال والمضاربون في الولايات المتحدة، وأيضًا الشعب لن يكون أمامهم شيء يفعلونه إلا ما قيل عن أن البنك المركزي الواحد سوف يكون السلطة المالية الحقيقية الحاكمة، وبالتالي فهو صمام الأمن، الذي يجنب البلاد أزمات بل وكوارث نتيجة للتقلبات غير المتوقعة للأسواق المالية. وعندما سئل ووربرج عن أن يوضح الفروق الجوهرية بين خطة أولدريتش وخطته للاحتياطي الفيدرالي، أجاب بقوله:

«حسنًا، مشروع أولدريتش يجعل المنظومة كلها أو الجهاز كله أسير وحدة واحدة، في حين تتعامل خطتنا مع ١٢ وحدة، تتوحد في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يستفيد من تنوع تحركاتها وأنشطتها. صحيح أن الأمر معقد قليلاً، ويمكن التغلب على أي اعتراض عليه بأسلوب إداري، ومن هذا المنطلق قمت بانتقاد مشروع القانون بكل حرية، قبل تمريره».

وهذه المرونة الفكرية التي يتمتع بها ووربرج هي التي جعلته يبرز بوضوح أمام الآخرين وبمنتهى الحرية أن هناك أسلوبًا للإدارة يمكن حتى لأقسى المنتقدين أن يصفوه باستخدام ألفاظ المناورة أو التلاعب في السوق التجارية للتأثير على الأسعار، وأي تدابير احتياطية أو فقرات شرطية في قانون المال والبنوك أيًا كانت، يمكن تكييفها إلى حدٍّ ما إذا لم يتم تجنبها. إن إدارة شئون المال تحتاج إلى حساسية ويقظة ولماحية ودقة؛ لأن رجل المال الذي لا يعرف كيف يتلاعب بالسوق، فلن يلوم سوى نفسه إذا تلاعبت السوق به. وقد ساعدت الخبرة الدولية ووربرج على أن يفرض ظله على الحياة الاقتصادية الأمريكية، من خلال مؤسسته التي بدأ منها انتشاره وكان مركزها هامبورج في ألمانيا. والمال ليس له وطن ولا دين، وقوته تنتقل معه حيث يذهب، وهذه قاعدة مقدسة عند كل اليهود. وقد قام ووربرج بكشف بعض الجوانب المثيرة للتصريح، الذي يعاد ويكرر غالبًا من أن جزءًا من السياسة اليهودية، ربما الخاصة بالمؤسسات المالية الكبرى عمومًا، أن يكون لليهود علاقة بكل من الطرفين، أو الأطراف؛ حتى يمكنهم تأمين مصالحهم بصرف النظر عن أي طرف يفوز، ذلك أن المال هو الطرف الوحيد الذي ينحازون إليه. ولذلك لم تتغير قواعد اللعبة المالية عندما انتقل ووربرج من ألمانيا إلى الولايات المتحدة، وإن كانت الفرص الجديدة والسانحة قد جعلته يبتكر نظام الاحتياطي الفيدرالي الذي رحب به الرأسماليون الأمريكيون المتحررون من التقاليد العريقة، التي لا يستطيع أقرانهم في أوروبا أن يخرجوا عنها.

لكن الأمر لم يخل من حساسية تجاه ووربرج، شعر بها أعضاء مجلس الشيوخ من المتحمسين لهويتهم الأمريكية؛ ذلك أن مسئوليات عضو في مجلس الاحتياطي الفيدرالي، خاصة مثل پول م. ووربرج، كانت كبيرة جدًا، وتضاعفت في الوقت الذي دار خلاله التفكير في تعيينه؛ إذ كان معروفًا بأهدافه واتصالاته الدولية ومشروعاته الضخمة التي لابد أن تجعل منه عنصرًا مسيطرًا. ومن هنا لم تعد القضية مجرد مسألة أمن، لأنها تمس مستقبل وطن بأسره. ويقتبس هنري فورد عدة صفحات من كتاب «محاضر أكاديمية العلوم السياسية». نشر جامعة كولومبيا، ليكشف الحساسية البالغة التي تجاوزها ووربرج بمرونة فائقة في رده على تساؤلات، ألقيت عليه في جلسة لمجلس الشيوخ في أول أغسطس عام ١٩٤٤، ونكتفي بهذا القدر من الاقتباس:

السيناتور هيتشكوك: مستر ووربرج، إن إحدى الوظائف المهمة للمجلس، حماية مخزون الذهب في البلاد، ومن المهم جدًّا أن نؤمن بوجود رجال في المجلس يحرصون من صميم القلب على مصالح الولايات المتحدة فقط، وليس مصالح أو تحالفات أجنبية. أنت قلت إنك اقترحت أن تتخلص تمامًا من العلاقات البنكية والصناعية المصرفية في ألمانيا. هل لك مصالح أخرى في أوروبا ؟

مستر ووربرج: لا، أشياء لا تذكر وغير مهمة مثل أي شخص آخر، ولكنني أستطيع التصرف فيها أو تسويتها، إنها لا تساوي الكثير.

السيناتور هيتشكوك: ألديك نشاط في خط الصناعة المصرفية ؟

مستر ووربرج: لا.

وبعد لحظات قليلة قال السيناتور أوين رئيس المجلس: «نحن على حافة حرب أوروبية كبيرة، وتنظيم المجلس له أهمية وطنية كبيرة».

في ذلك الوقت، كان ووربرج عضوًا في مؤسسة هامبورج، وجاء في شهادته: «سوف أترك مؤسسة هامبورج، رغم أن القانون لا يحتم ذلك». وكعادة اليهود فإن تجمعاتهم الأسرية كان أساسًا لمؤسسات مالية واقتصادية ضخمة، وانتشرت فروعها ومكاتبها في أوروبا ثم امتدت إلى الولايات المتحدة. فمثلاً كانت هناك علاقة أو ارتباط بين جزء من المؤسسة الألمانية التي يملكها ووربرج الكبير وابنه پول وإخوته، وجزء من المؤسسة الأمريكية التي ارتبط هو وأخوه بها، من خلال الزواج والروابط المالية. فاليهود أمهر البشر في توظيف كل المعطيات والظروف والارتباطات والعلاقات، وفي مقدمتها الأسرة والزواج؛ من أجل المزيد من ترسيخ مؤسساتهم المالية والاقتصادية ونشر أنشطتها على أوسع نطاق. وكثيرًا ما وصفت هذه المؤسسات بأنها إمبراطوريات، منها إمبراطورية ووربرج الذي قرر ابنه پول أن تؤسس لها امتدادات عملاقة في الولايات المتحدة، لكن يبدو أن طموحاته شقت طريقها أو قناتها مع تيار جديد مبتكر استهواه ويمكن أن يدخل به التاريخ كرائد اقتصادي كبير؛ خاصة وأن الطموحين من اليهود يشعرون أنه سجل أمجاد أجدادهم، وعليه أن يواصل هذه المهمة الجليلة، بل إن بعضهم يذهب إلى أن التاريخ الفعلي للعالم هو تاريخ اليهود، وبذلك سار پول ووربرج على نهج أسلافه.

يوضح هنري فورد أن ووربرج شرع حسب تصريحاته، وطبقًا للوقائع، في إصلاح النظام النقدي للولايات المتحدة، وحقق ذلك ونال النجاح الذي لا يحرزه سوى رجال قليلين؛ فهو أجنبي وصل إلى الولايات المتحدة وكون علاقات مع

المؤسسة المالية اليهودية الرئيسية، وسرعان ما روّج لأفكار مصرفية انتشرت وتطورت وانتهى الأمر بها إلى ما هو معروف بنظام الاحتياطي الفيدرالي. وعندما كتب أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا سيليجمان في محاضر جلسات أكاديمية العلوم السياسية: «إن قانون الاحتياطي الفيدرالي سوف يرتبط في التاريخ باسم پول م. ووربرج»، وهو مصرفي من ألمانيا، فإنه قال الحقيقة .. ولكن إذا كان هذا الارتباط سوف يجلب له الشهرة أم لا على حد قول سليجمان، فإن هذا ما كشفه المستقبل فيما بعد. فقد أصبح نظام الاحتياطي الفيدرالي على ألسنة خبراء الاقتصاد الأمريكي كنغمة مترددة ومتكررة، خاصة في وقت الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠٨، والتي يبدو أن نتائجها أو كوارثها بمعنى أدق سوف تتوالى إلى أن يشاء الله أمرًا كان مفعولاً، لكن لم يحدث أن تردد اسم پول م. ووربرج في هذه الأزمة، التي غطت صفحات الصحف والقنوات الفضائية بعرض العالم وطوله. وربما يرجع ذلك إلى أن ووربرج لم يكن هاويًا للأضواء الإعلامية والدعائية، وكأنه كان يريد تحقيق إنجازه المالي بل واليهودي بعيدًا عن الضجيج، الذي كان من الممكن أن يشتت أهدافه إذا ما فتح مجاله لكل من هب ودب.

وكان هنري فورد أول من ألقى الأضواء العلمية والموضوعية على سوء الفهم أو اللبس، الذي ارتبط بفكرة الاحتياطي الفيدرالي، فيقول إن ما لم يفهمه شعب الولايات المتحدة أبدًا هو أن قانون الاحتياطي الفيدرالي قانون حكومي، في حين يفترض في نظامه أنه بأكمله مرتبط بالقطاع الخاص. لكنه في الواقع نظام مصرفي تم إنشاؤه للقطاع الخاص بطريقة رسمية. ولعل هذا التداخل بين النظام الرسمي الحكومي والنظام الأهلي الخاص، كان بسبب أن العلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص في الولايات المتحدة وثيقة وعضوية لدرجة أنه في بعض الأحيان أو المواقف، تغيب الحدود وتتلاشى الحواجز بين ما هو عام ورسمي وما هو خاص وأهلي، وتبدو الحكومة نفسها، وكأنها قطاع خاص عندما يكون كبار رجال الأعمال وأساطين المال من المسئولين الذين يديرون عجلتها. وهذا وضع شائع ومعتاد في النظام الأمريكي، الذي قام على الليبرالية والبراجماتية والفردية، ومع ذلك يرى فورد أن القطاع الأكبر من الشعب الأمريكي يعتقد اعتقادًا جازمًا بأن نظام الاحتياطي الفيدرالي ليس سوى وسيلة، تستخدمها حكومة الولايات المتحدة في العمل المصرفي لمصلحة الشعب. فهو في نظرهم مثل «مكتب البريد» أو «الجمارك»؛ إذ إنه من المتوقع أو الطبيعي أن مصرفًا للاحتياطي الفيدرالي يكون جزءًا من الآلية الرسمية للحكومة. ويكشف فورد حقيقة هذا المفهوم الشائع فيقول:

«من الطبيعي الشعور بأن هذه الفكرة الخاطئة قد شجعها معظم الرجال الأكفاء والمؤهلين للكتابة العامة في هذه المسألة. وإذا ما بحثت في أية موسوعة مرجعية، حيث لا توجد أي بيانات غير صحيحة، فلن تجد أي بيان مباشر بأن نظام الاحتياطي الفيدرالي نظام مصرفي خاص؛ مما يجعل الانطباع الذي يخرج به القارئ العادي، يؤكد له أن ذلك النظام جزء من الحكومة.

«إن نظام الاحتياطي الفيدرالي هو نظام للمصارف الخاصة، لتكوين أرستقراطية مصرفية داخل أوتوقراطية فردية موجودة بالفعل، وبذلك تضيع نسبة كبيرة من الاستقلال المصرفي نتيجة لذلك، ويصبح في إمكان المضاربين الماليين أن يمركزوا مبالغ مالية طائلة لخدمة أهدافهم الخاصة، سواء أكان ذلك نافعًا ومفيدًا أم لا ؟

«أن يكون هذا النظام مفيدًا في الأحوال غير الطبيعية التي تسببها الحرب، مفيدًا بمعنى أن الحكومة لا تستطيع أن تدير النواحي المالية والتجارية، وتكون مثل الابن المبذر، الذي يريد نقودًا دائمًا في أحوال غير ملائمة، شيء، ولكن فيما عدا الحرب فإنه شيء آخر تمامًا. فقد ثبت أنه بسبب العيوب الذاتية للنظام، أو سوء الإدارة، عدم ملاءمة هذا النظام لمشاكل السلم. ومما يحزن أنه لم يف بالوعود التي قطعها على نفسه، وهو الآن محل شك».

هذا النقد التحليلي الذي كتبه هنري فورد في مطلع القرن العشرين ليبين الثغرات والسلبيات والأخطاء ونقاط الضعف، التي ينطوي عليها نظام الاحتياطي الفيدرالي، يكاد ينطبق بحذافيره على النظام نفسه في مطلع القرن الحادي والعشرين، وكأن قرنًا من الزمان لم يكن كافيًا لإصلاح العيوب التي تعتور هذا النظام، والتي تنفضح تمامًا في زمن الأزمات المالية والاقتصادية، مثلما حدث في كارثة سبتمبر ٢٠٠٨، التي بدأت في الولايات المتحدة بأزمة الرهن العقاري لتمتد وتنتشر في كل مواقع العمل والإنتاج والاستثمار، وتنشر معها هبوط أسعار العملات، والبطالة، وارتفاع أسعار المنتجات، وكل مظاهر التشتت والضياع والانهيار والتدهور. وفي زمن العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة، كان من الطبيعي أن يسرى الخراب والإفلاس وانهيار أسواق الأوراق المالية في شتى أنحاء العالم. وقد سبقت كارثة سبتمبر ٢٠٠٨، أزمات أخف منها وطأة، وكانت بمثابة أجراس إنذار، لكن أحدًا لم يسمعها، لأن الغطرسة الرأسمالية تصيب أصحابها بالصمم.

وعلى الرغم من أن مشروع ووربرج نجح في ظروف الحرب، وتم تعيينه في مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ لكي يضع أفكار نظامه موضع التنفيذ، وعلى الرغم من أنه كانت لديه أفكار عديدة مثل كيفية مساعدة وتدعيم الصناعة المصرفية، إلا أنه خيب

الآمال في مجال التخفيف عن الناس وإراحتهم، إذ يبدو أن مشروع ووربرج كان يحمل في طياته من الثغرات والسلبيات ما أعجزه عن إثبات فاعليته في زمن السلم، كما أثبتها في زمن الحرب. ويرفض فورد وصف تحليله هذا للنظام الاحتياطي الفيدرالي، بأنه بحث علمي شامل له، كما يعتقد أن الإدانة العامة ضرب من الغباء، ولكنه كان متأكدًا من أنه سيكون موضع نقاش ذات يوم، وسيكون النقاش أكثر حرية عندما يفهم الناس ويدركون أنه نظام للبنوك الخاصة، التي يملكها أفراد، وقد تم من خلاله تفويض امتيازات استثنائية، وبالتالي أدى إلى تكوين نظام نخبوي داخل عالم البنوك، بحيث يؤسس لنظام مصرفي جديد. ولكن يبدو أن فورد كان متفائلاً أكثر من اللازم؛ إذ إنه مر ما يقرب من قرن بالكامل على تأسيس هذا النظام، ولا يزال يعاني من عوراته وسلبياته وثغراته، التي أدت إلى أزمات متتالية، بلغت قمتها في نكبة سبتمبر ٢٠٠٨، التي لا يعرف أحد متى وكيف تنتهي!

منذ البداية المبكرة، كان ووربرج يريد بنكًا مركزيًّا واحدًا، ولكن يوضح أستاذ الاقتصاد سيليجمان، أنه بسبب اعتبارات سياسية، استقر الأمر على ١٢ بنكًا. وكان ووربرج قد طور فكرة نظامه، عندما شرع في التفكير في إنشاء أربعة بنوك، ثم ثمانية، وفي النهاية حسم أمره بتأسيس ١٢ بنكًا، من منطلق أن بنكًا مركزيًّا واحدًا، ومكانه الطبيعي هو نيويورك، سوف يترك انطباعًا عند بلد شكاك بطبعه أنه مجرد مشروع جديد لاستمرار تدفق الأموال إلى نيويورك. وقد علق سيليجمان على ذلك بأن ووربرج لم يكن يمانع في منح أو توفير أي شيء، يعمل على تهدئة الشكوك الشعبية دون إبطال الخطة الحقيقية.

لم تكن فكرة الاحتياطي الفيدرالي حاسمة وقاطعة في ذهن ووربرج، والدليل على ذلك تردده بين احتمالات متعددة. فمن خلال الاعتراف لأعضاء لجنة مجلس الشيوخ بنوعية صلاحياته لعضوية هيئة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو المجلس الذي وضع سياسات بنوك نظام الاحتياطي الفيدرالي، أقر بأنه لم يكن يميل إلى فكرة ١٢ بنكًا للمناطق المختلفة، وأن اعتراضاته عليها يمكن التغلب عليها بطريقة إدارية حكومية تنفيذية؛ بمعنى أن البنوك الاثنى عشر يمكن إدارتها والتعامل معها بحيث يمكن تحقيق النتيجة نفسها، في حال وجود بنك مركزي واحد في نيويورك. ويعلق فورد على هذا الموقف الهلامي أو الأسلوب الذي تم إتباعه، بأنه كان واحدًا من الأسباب التي أدت إلى الموقف الحرج المالي للبلاد، والذي تصاعد في حرجه الشائك على مدى ما يقرب من قرن من الزمان إلى أن بلغ نكبة سبتمبر ٢٠٠٨.

ويرى فورد أن خطورة مشروع ووربرج تكمن في أنه يجعل الأموال تتدفق بقوة في القنوات، التي تعود على المستثمرين بأرباح سريعة؛ خاصة في مجالات الإنتاج الفني

التي تهدف تسلية الجماهير مثل الإنتاج السينمائي أو الإنتاج المسرحي. ويستشهد فورد برجل المسرح اليهودي ليو، الذي لم يصادف أي صعوبة في افتتاح عشرين مسرحًا في عام ١٩١٤ وحده، لكن الأزمة تتبدى بوضوح في المجالات التي تعتمد عليها الحياة اليومية للمواطنين، ففي الولايات الزراعية، حيث تكون الثروة الحقيقية للبلاد في الأرض وفي مخازن القمح، فلا يمكن العثور على أموال للمزارع، وهذه في حد ذاتها كارثة قومية، يعلق عليها فورد بقوله:

«إنه وضع لا يستطيع أحد إنكاره، وقلة يستطيعون تفسيره؛ لأن التفسير غير موجود في الأحوال الطبيعية التي تعد دائمًا الأسهل في التفسير، أما الأحوال غير الطبيعية فهي غامضة وبالتالي مريبة وتتيح الفرصة للمتلاعبين بأقدار البلاد. فمثلاً، تعد الولايات المتحدة، أغنى دولة في العالم، فهي تضم في الساحة الراهنة أكبر ثروات في أي مكان على وجه الأرض، ثروات حقيقية وجاهزة ومتاحة ويمكن استغلالها. ومع ذلك فهي معطلة، وهناك من يعوقها؛ بحيث لا يمكنها التحرك في قنواتها الشرعية؛ بسبب المضاربات والمناورات والمغامرات التجارية المستمرة في مجال المال، الذي يعد آخر مناطق الغموض التي يمكن للعقل الشعبي اختراقها، وعندما ينجح في التغلغل في داخله، فسوف يكتشف أن الغموض ليس في المال على الإطلاق، ولكن في التلاعب به «بطريقة إدارية».

«لم يكن للولايات المتحدة أبدًا رئيس، يمكن أن يقدم دليلاً على فهم هذا الموضوع على الإطلاق. واضطر رؤساؤنا دائمًا إلى أخذ آرائهم عن خبراء المال الذي يعد أكبر «كمية» عامة في البلد، تحمل صفات فيدرالية وحكومية، ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة لم تستطع عمل أي شيء بالنسبة للمال، فيما عدا استخدام أساليب ووسائل متنوعة وعديدة للحصول عليه، تمامًا مثلما يفعل الناس للحصول على المال من أولئك الذين يتحكمون فيه».

هكذا يصور فورد محنة الحكومة الأمريكية وضعفها في مواجهة خبراء المال والمتلاعبين به. إن علم الاقتصاد ليس مثل العلوم الإنسانية الأخرى، مثل علم الاجتماع والإحصاء والمنطق والجغرافيا والديموجرافيا والسكان والبيئة والتاريخ وغيرها من العلوم، التي تدرس علاقة الإنسان بمجتمعه، من خلال معادلات ونظريات ومعايير واضحة ومتبلورة، وتمثل أرضية مشتركة يقف عليها العلماء والمختصون في كل علم منها؛ إذ إن علم الاقتصاد أو علم المال ينطوي على طقوس لايستطيع أن يمارسها سوى كهنته. وهي طقوس تصل إلى درجة الأسرار التي تمنح المضاربون والسماسرة والمتلاعبون بأموال الدولة قوة بلا حدود، وتعجز الآخرين عن

التصدي لهم وكشف ألاعيبهم، حتى لو كانوا من رؤساء الدول. ولعل هذا هو السر في أن كل العلوم تتطور مع الزمن، إلا علم الاقتصاد الذي يعني التطور في مجاله، كشفا لأسراره وطقوسه وبالتالي يصبح علمًا مفتوحًا مثل العلوم الأخرى، وتضيع السطوة التي يمارسها المضاربون والسماسرة في دهاليزه المغلقة أو المعتمة. وهذا يفسر السبب في الأزمات والكوارث التي عانت الإنسانية منها الأمرين على مدى القرن الأخير، دون أن يستطيع علماء الاقتصاد وخبراؤه أن يجتمعوا لإعادة دراسة آلياته ومعاييره، وتعرية قواعد اللعبة التي تجعل الإنسان تحت رحمة المال، بدلاً من أن يكون المال أداة في خدمة الإنسان.

ورغم سمات البراءة والموضوعية التي يحرص ووربرج على الظهور بها أمام الآخرين، فإن دهاءه اليهودي كامن في نهاية النفق المظلم، الذي يخفي فيه طقوسه وأسراره المالية. ولعل معدل الفائدة في مقدمة هذه الأسرار، التي يبشر بها دون أن يتهمه أحد بسوء النية، لكن هنري فورد لم يحتمل أن يصل ووربرج إلى هذا الحد من الاستهانة بعقول الواعين بقواعد اللعبة والرافضين في الوقت نفسه، وهذا التلاعب بأقدار البشر، فيضرب من الأمثال ما يمكن أن يدركه البشر العاديون، على أمل توعيتهم لعلهم يتجمعون دفاعًا عن مصيرهم. لكن يبدو أنه كعادته كان متفائلاً أكثر من اللازم؛ لأن الغموض الذي يلف قواعد اللعبة المالية، يجعل من المستحيل على بسطاء الناس أن يكشفوها ويتصدوا لها. أما بالنسبة لعلماء الاقتصاد وخبرائه من الواعين بأسرار اللعبة، فيبدو أن معظمهم مرتاح لهذه الألاعيب والتقلبات التي تصل إلى حد الأزمات والكوارث، والتي توحي بنوع من التواطؤ والمكاسب المتبادلة بين اللاعبين أو المتلاعبين بالفوائد والأرباح؛ خاصة وأن عددًا كبيرًا من هؤلاء العلماء والخبراء يعملون مستشارين، بل ورؤساء مجالس إدارة لمؤسسات مالية مختلفة ومتنوعة. وهذا يعني أن القواعد والآليات التي وضعها ووربرج منذ حوالي قرن، لا تزال سارية بكل ما تنطوي عليه من أزمات وكوارث، وقد قام فورد بكشفها وتعريتها منذ البداية لكن يبدو أن لا حياة لمن تنادي. قال على سبيل المثال:

«مستر ووربرج مع الرأي القائل بأن المعدلات المختلفة من الفائدة يجب أن تسود في أجزاء مختلفة من الولاية نفسها، ولكن دون اكتشاف السبب في ذلك. إن البقال في المدينة يستطيع الحصول على المال من البنك، الذي يتعامل معه بمعدل فائدة أقل من ذلك الذي يحصل عليه البنك من مزارع في الأرياف. لماذا إذًا يكون معدل الفائدة في الشئون الزراعية أعلى من المجالات الأخرى ؟ (وذلك إن كان من الممكن الحصول على المال، أما الآن فلا يمكن الحصول عليه)، ذلك سؤال لم يوجهه لنفسه أي ممول أو

خبير مالي في العلن، إنه أمر لا يقل في أهميته عن طبيعة الأعمال الخاصة لنظام الاحتياطي الفيدرالي، ولكن لا توجد سلطة تعتقد أن ذلك أمر يجب إعلانه والتصريح به، ومعدل الفائدة في مجالات الزراعة له أهمية كبيرة؛ لأنها في غاية الاتساع، لكن مناقشة ذلك سوف تتضمن أولاً اعترافًا به، وثانيًا أن هذا أمر غير مرغوب فيه على الإطلاق».

ولعل المقارنة أو التناقض بين قانون الاحتياطي الفيدرالي الذي وضعه ووربرج، ومشروع القانون الذي قدمه أولدريتش هو الذي يكشف الثغرات الناتجة عن المعدلات المختلفة لسعر الفائدة، والتي تفتح أبواب التلاعب بلا حدود؛ بحجة أن المرونة المالية تحتم التفرقة بين العوائد الصغيرة والعوائد الضخمة. وهذه عدالة في نظر ووربرج لأن البقال الصغير في المدينة قد لا يتحمل المعدلات العالية للفائدة، التي يفرضها عليه البنك عند إقراضه، في حين يمكن أن يتحملها المزارع ذو الإنتاج الوفير من مزارعه الشاسعة، ولا يعقل أن تكون معدلات الفائدة التي يدفعها كل منهما متساوية؛ أي إن الاعتبارات الفردية عند ووربرج تسبق الاعتبارات القومية. ولذلك قال: «أعتقد أن القانون الحالي فيه ميزة التعامل مع البلد بأكمله، ومنح الناس معدلات مختلفة من الخصومات والتنزيلات. أما في مشروع قانون السناتور أولدريتش فسيكون وضعًا صعبًا للغاية؛ لأنه يقدم معدلات موحدة في البلد كله، وأظن أن هذا خطأ».

ولم يكن هدف ووربرج هو الرأفة بصغار المستثمرين أو التجار أو المنتجين ومساعدتهم على تجنب الكساد أو الإفلاس، بل كان هدفه استمرار حيوية دورة رأس المال بالنسبة للبنوك القائمة بالإقراض، عندما تغطي هذه الدورة أكبر قطاع منها، سواء أكانوا صغارًا أم كُبارًا. وكأن المعدلات المختلفة من الفائدة تطبق قانون الأواني المستطرقة التي تضمن للبنك أكبر قدر ممكن من الفوائد؛ بحيث يواصل عمليات الإقراض في استقرار وطمأنينة، إما إذا ساوى في الفوائد بين الكبار والصغار، فإن هذا من شأنه أن يعرض أرصدته لأخطار هو في غنى عنها. ويعلق هنري فورد بلهجة لاتخلو من سخرية على الفرص التي يتيحها نظام الاحتياطي الفيدرالي للامتيازات، التي يستمتع بها الإنتاج غير الضروري أو غير المجدي أو الكمالي، في حين قد يعجز الإنتاج الحيوي القومي الذي يحتاج إليه الشعب في حياته اليومية، عن الحصول عليه بالتسهيلات والخصومات والتنزيلات نفسها، لأن العبرة عند ووربرج بالفوائد والأرباح التي تحققها البنوك وليس بتلبية حاجات الجماهير. يقول فورد:

«إذا كان مستر ووربرج بعد أن قام بتعليم رجال البنوك وأصحاب المصارف، يحول انتباهه الآن إلى الناس العاديين، ويوضح لماذا تستطيع فئة أو طبقة من الناس في

البلد الحصول على أموال لتشغيل أعمال لا تنتج ثروة حقيقية، في حين تعامل فئة أخرى منتجة لثروات حقيقية بأسلوب، كما لو كان بعيدًا عن اهتمام ومصالح البنوك، لا يستطيع أيضًا توضيح سبب تزويد فئة ما أو جزء من البلاد بالمال بسعر، في حين تحصل فئة أخرى في جزء آخر من البلاد بسعر مختلف، إذا فعل ذلك، فسوف يضيف أشياء تساعد الناس على فهم هذه الأمور !!!».

ولا يخفي فورد لهجته الساخرة عندما يقول إنه يقصد مستر ووربرج بهذا الاقتراح؛ لأنه يملك الأسلوب والصبر على التعليم الكامل للموضوع برمته، مما يجعله أستاذًا ومعلمًا لهذه الأمور جديرًا بكل إعجاب، وخصوصًا أنه يركز على جوهر الفكر الرأسمالي الذي يجعل من الدولار وليس الإنسان، هدفه الإستراتيجي النهائي. ولذلك يوضح فورد بمنتهى الصراحة الأسباب والغايات، التي عمل ووربرج من أجلها كرأسمالي عتيد لا يفرق بين لعبة المال واللعب بأقدار البشر. ولا شك أن شهادة فورد تستحق التركيز عليها والاستشهاد بها؛ لأنها شهادة على العصر من شاهد عيان، وليس مجرد رجل أعمال واقتصادي كبير. يقول:

«ما فعله ووربرج من قبل كان مخططًا له من وجهة نظر مصلحة الخبراء الماليين والرأسماليين المحترفين. ومن المسلَّم به عن طيب خاطر أن مستر ووربرج رغب في تنظيم شئون المال الأمريكية ووضع نظام أكثر مرونة. ولا شك أنه عمل إصلاحات وتحسينات مهمة في بعض النواحي، ولكن المؤسسة المصرفية كانت في ذهنه دائمًا، وكان يتعامل مع الورق. والآن لو أخذ منصبًا خارج هذه الاهتمامات أو المصالح الخاصة، فسوف ينكب على عمله من أجل مصالح أوسع للناس، ولا أزعم أن هذه المصالح تدار دائمًا من خلال مؤسسة مصرفية، وسوف يعمل أكثر مما عمل لتبرير شعوره بأنه ما جاء على هذه البلاد إلا لأداء مهمة. كما أن مستر ووربرج لم تصدمه أبدًا فكرة أن نظام الاحتياطي الفيدرالي هو في حقيقته نوع جديد من السيطرة الخاصة على البنوك؛ لأنه رأى خلال تجاربه الأوروبية أن البنوك المركزية من شئون القطاع الخاص».

وغني عن القول أن هذه التجارب الأوروبية كانت في معظمها من صنع اليهود، الذين لا يطيقون تدخل الحكومات في أسواق المال والاقتصاد، حتى لا تضعف من حريتهم من السيطرة عليها، وهي سيطرة تصل في معظم الأحيان إلى درجة السطوة. وكان كبار الرأسماليين من غير اليهود في غاية السعادة والترحيب بهذه المخططات اليهودية العالمية، لأنهم استفادوا من المهارات المالية والاقتصادية الفائقة التي يمتلكها اليهود، الذين سعدوا بدورهم بالتحالف مع هؤلاء الرأسماليين، وتحولوا جميعًا إلى

منظومة ضخمة ذات نواة صلبة تمثلت في البنوك المركزية الأوروبية. وعندما رحل ووربرج إلى الولايات المتحدة من ألمانيا كان يحمل في ذهنه رسالة محددة، تتمثل في إنشاء بنك مركزي أمريكي على النموذج الأوروبي نفسه؛ بحيث يصبح الاقتصاد الغربي أو العالمي منظومة يديرها كبار الرأسماليين ورجال الأعمال، وفي مقدمتهم اليهود الذين يمسكون دائمًا بزمام المبادرة. ولم تكن رحلة ووربرج إلى الولايات المتحدة سوى جزء من هذه الإستراتيجية المالية العالمية، التي تقرب اليهود من تحقيق حلمهم الأثير في السيطرة على مقدرات العالم. ويعري فورد المشهد برمته من خلال استشهاده بمقالة كتبها ووربرج نفسه بعنوان «مقارنة النظام المصرفي الأمريكي بالنظام الأوروبي وقوانين المصارف»، يتحدث فيها بصراحة عن إستراتيجيته المالية، وهي صراحة يمارسها كبار اليهود في أحيان كثيرة من خلال لعبة يجيدونها باحتراف عال، من منطلق أن الصوت الذي يمزج الصراحة بالجرأة بالتكرار، يجعل الموضوع في نظر المتلقين طبيعيًّا للغاية في نهاية الأمر، وليس في حاجة إلى جدل أو إقناع. يقول ووربرج:

«قد يكون من المثير ملاحظة أنه على عكس الفكرة السائدة، البنوك المركزية الأوروبية لا تملكها الحكومات، وهذه قاعدة. وفي الواقع أنه لا الحكومة الألمانية ولا الحكومة الفرنسية ولا البريطانية تملك أي أسهم أو رأسمال فى بنوكها المركزية. إن بنك إنجلترا يدار بالكامل كمؤسسة قطاع خاص، إذ ينتخب حاملو الأسهم مجلس المديرين الذين يتناوبون في رئاسة البنك، وفي فرنسا تعين الحكومة محافظ البنك وبعض المديرين، وفي ألمانيا تعين الحكومة رئيس البنك ومجلسًا إشرافيًّا من خمسة أعضاء، لكن حاملي الأسهم ينتخبون مجلس المديرين».

ولم يكن ووربرج مستريحًا تمامًا لوضع البنك المركزي في فرنسا، التي تعين محافظها وبعض المديرين، وكذلك البنك المركزي في ألمانيا التي تعين رئيس البنك ومجلسًا إشرافيًّا له، وانتهز مناقشة مشروع قانون أوين-جلاس حول مفهوم البنك المركزي في الكونجرس؛ ليعلن على الملأ أن البنك المركزي لا يمكن أن يؤدي وظيفته إلا إذا كان مؤسسة خاصة بمعنى الكلمة، وحتى لو كان مجرد مؤسسة شبه حكومية، فإنه يفقد كثيرًا من الحرية وبالتالي من الصلاحيات المتاحة له. ولذلك قال في مناقشته للمشروع:

«إن خطة اللجنة النقدية المنبثقة عن نظرية بنك إنجلترا، تترك الإدارة بأكملها في أيدي رجال الأعمال دون إعطاء الحكومة أي دور في الإدارة أو أي سيطرة عليها. والبرهان القوي الذي يدعم هذه النظرية هو أن الصناعة المصرفية المركزية مبنية على

الائتمان السليم والسمعة الحسنة، وأن الحكم على الاعتمادات والائتمانات من المسائل التي ينبغي أن تترك في أيدي رجال الأعمال ولا يجب على الحكومة أن تتدخل فيها ... وينهض مشروع أوين – جلاس على خطوط بنك فرنسا والرايخ بنك الألماني، اللذين يتم تعيين الرؤساء ومجالس الإدارة فيهما بواسطة الحكومة إلى حد معين. هذه البنوك المركزية التي تعد من الناحية القانونية مؤسسات خاصة، هي شبه حكومية؛ نظرًا لأنه يسمح لها بإصدار النقد، ولأنها الأمين لكل الاحتياطات المعدنية للبلاد والحارسة لكل المالية الحكومية. وذلك بالإضافة إلى أنه في المسائل الخاصة بالسياسة الوطنية، ينبغي على الحكومة أن تعتمد على إدارة وتعاون هذه الأدوات المركزية».

ويجمل فورد في كتابه «اليهودي العالمي» حقائق أوردها خبراء ماليون يهود كبار عن مفهوم البنك المركزي، وتتمثل في عدم إعطاء الحكومة أي دور في الإدارة أو السيطرة على البنك. وهذه البنوك المركزية بحكم أنها من الناحية القانونية مؤسسات خاصة، مسموح لها بإصدار العملات الورقية في البلاد، وهي الحارس لكل الاحتياطيات المعدنية للبلاد ولكل الموارد المالية للحكومة. كما أن لها دورًا في القضايا السياسية الوطنية يحتم على الحكومة أن تعتمد على إدارة وتعاون هذه الأدوات المركزية، أي ينبغي على الحكومة ببساطة ألا تعتمد على الأجهزة السياسية الوطنية فحسب، بل على مشورة المنظمات المالية أيضًا. وطبقًا لهذا المنهج، فإن قضايا السياسة الوطنية تخضع لتوجهات المؤسسات المالية، التي تملك قوى الدفع المادي.

ويتجلى دهاء ووربرج ومرونته الفكرية والدبلوماسية الفائقة في ترك الباب مواربًا في وجه السلطات الحكومية؛ حتى لا يدخل في مواجهة معها هو في غنى عنها، ذلك أن تجنب الصراع مع أي طرف من شأنه أن يوفر جهده وفكره للتفرغ لأهدافه المنشودة. ومن هنا كانت ضرورة فهم السيكولوجيا الأمريكية؛ حتى لا يدخل في متاهات جانبية أو طرق مسدودة أو دوائر مفرغة، فالقضية لا تتمثل فيما يمكن أن يفعله الأمريكيون فحسب، بل فيما يمكن أن لا يفعلوه أيضًا، إذ يتحتم على رجل المال والاقتصاد أن يضع في اعتباره العوامل الإيجابية أو السلبية على حد السواء. وفي عدد ديسمبر ١٩٢٠ من مجلة «العلوم السياسية» الفصلية، يسرد ووربرج وقائع زيارة حديثة إلى أوروبا، والأسئلة التي كان يطرحها الناس في كل البلاد عما سوف تفعله الولايات المتحدة، فطمأنهم بأن أمريكا مجهدة قليلاً، ولكنها سوف تتعافى، ثم شرح جهوده لوضع نظامه النقدي وتطبيقه على الأمريكيين، فقال:

«طلبت منهم أن يصبروا علينا حتى تنتهي الانتخابات، وذكرتهم بتجاربنا مع الإصلاح النقدي، وكيف فشلت خطة أولدريتش؛ لأن الرئيس الجمهوري، في ذلك الوقت، فقد السيطرة على الكونجرس الذي تحكمه أغلبية ديمقراطية، وكيف أدان

الديمقراطيون في برنامجهم تلك الخطة، وأي نظام مصرفي مركزي، وكيف نشأت رابطة الاحتياطي الوطني بكامل قوتها ثم تطورت إلى نظام احتياطي فيدرالي، ولانقول إن ذلك كان خداعًا زائفًا وتعمية».

كان ووربرج يعتقد أنه مع الأمريكيين، يمكن أن تحصل على ما تريد إذا ما لعبت اللعبة بالمهارة اللازمة، ومن الواضح أن تجربته مع الإصلاح النقدي كانت المصدر الذي نشأ عنه اعتقاده وإيمانه بذلك. قد يكون السياسيون ضمانة ضرورية للمشاركة في اللعب، لكن ووربرج لا يريد أعضاء من الحكومة في الصناعة المصرفية، ويقول إنهم ليسوا مصرفيين ولا يفهمون في أمور المصارف. واحترامًا لمبدأ التخصص العلمي والمهني، فإنه يجب على أي مسئول من رجال الحكومة ألا يتدخل في الشئون المصرفية، فربما يكون مفيدًا لحكومة الولايات المتحدة في مجال تخصصه لكنه لن يفيد الصناعة المصرفية؛ لأنه دخيل عليها ولا يعرف أصولها أو آلياتها أو أسرارها.

ويشن ووربرج حملة شعواء على من يطلق عليهم لقب «الهواة غير المدربين» فيقول إن في الولايات المتحدة يمكن لأي شخص من هذه الفئة أن يرشح نفسه لأية وظيفة يرغب في احتلالها، إذ تتدخل العلاقات الشخصية والمصالح المتبادلة في الحملات الانتخابية الرئاسية سواء أكانت سياسية أم مالية، وحيث يضع المرشح في ذهنه دائمًا أصوات الناخبين ومساندة الجمهور له، مما يفتح الباب على مصراعيه للإدارة الحكومية المباشرة، أي الإدارة السياسية، التي لابد أن تثبت قدرتها على وضع الجوانب المالية أو التمويلية تحت رحمتها، أي وضع العربة أمام الحصان في حين يمثل الحصان المال بينما تمثل العربة السياسة أو الحكومة. ولابد أن يؤدي قلب الأوضاع بهذا الشكل إلى انقلاب العربة بكل ما فيها. ومن ثم، كان حرص ووربرج على أن يظل مستقرًا وراسخًا في مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الذي نجح في إبعاد أي تدخل حكومي عنه.

وكان ووربرج بالمرصاد لأي تدخل للسياسة في المجال المالي، وكثيرًا ما ردد أن العلاقات الشخصية والصداقات والمساعدات المتبادلة في الحملات الانتخابية الرئاسية، سواء أكانت سياسية أم مالية، تتدخل دائمًا في تحديد المناصب السياسية العليا، ومن هنا أصبحت الولايات المتحدة بلدًا يرشح فيه أي شخص من الهواة غير المحترفين لأية وظيفة، ولذلك انتشرت التسويات والحلول الوسط المثيرة للشبهات في أروقة الحكومة، مما يحتم على هؤلاء الهواة أن يكونوا على مسافة آمنة من أي شئون نقدية، حتى تتجنب البلاد النتائج السلبية التي تترتب على حالة الجهل الوظيفي التي تعاني منها. ويؤكد ووربرج أن هؤلاء الهواة لا يصلحون على الإطلاق للمشاركة في

السيطرة على الشئون المالية، حتى لو كان أحدهم رئيسًا للبلاد مثل وودرو ويلسون الذي لم يكن خبيرًا ماليًّا بالتأكيد، وفي قائمة الرؤساء الطويلة لا يوجد من كان خبيرًا ماليًّا سوى بضعة رؤساء يعدون على أصابع اليد، وكانت اقتراحاتهم تعتبر في غاية التطرف، وقليلاً ما كان يؤخذ بها. ولم يخف ووربرج أن طموحه منذ اللحظة التي وصل فيها إلى الولايات المتحدة كمصرفي يهودي ألماني غريب، كان تغيير مسارات الشئون المالية بما يتناسب مع أفكاره وأولوياته، بل إن ثقته بنفسه بلغت حدًّا جعله يصرح بأنه حقق نجاحًا لا يستطيع أن يحرزه أي شخص آخر، ويكفي أن اسمه ارتبط عبر التاريخ باسم النظام الاحتياطي الفيدرالي، الذي جعله أحد أهم موجهي التيار المالي في الولايات المتحدة.

إن هذا التأثير الطاغي الذي مارسه پول م. ووربرج على اقتصاد موطنه ألمانيا، ثم على موطنه الثاني الولايات المتحدة، لم يصدر عن فراغ، بل كان هو وأسرته الأخطبوطية و «مؤسسة كوهن، لويب وشركاه» المالية اليهودية من القواعد الراسخة التي انطلق منها ليحقق أهدافه الإستراتيجية خاصة في الولايات المتحدة، فلم تستخدم هذه المؤسسة حصافة بعيدة النظر فقط بخصوص توزيع دعمها السياسي مثل تأييد ووربرج للرئيس ويلسون، وتأييد ووربرج آخر من الأسرة لمستر تافت، وتأييد عضو آخر في المؤسسة لم يذكر اسمه لمستر روزفلت، وحدث كل ذلك في وقت واحد تقريبًا. وكأن الأسرة كانت تتنبأ بأن يفوز بالرئاسة بعد ذلك كل من تافت وروزفلت، بل إنها نوعت ووزعت أيضًا أنشطتها بأساليب عديدة أخرى. وهكذا تعد مؤسسة ووربرج رائدة مبكرة في مجال العولمة المالية، لدرجة أن المفكر الاقتصادي الأمريكي جورج باتولو كتب في صحيفة «ساتر داي إيفننج بوست» موضحًا أبعاد الطفرة المصرفية التي تجاوزت كل الحدود:

«هكذا كان تطور المصرفيين وأصحاب البنوك العالميين، حتى بات من غير الممكن أن ينظر إليهم فيما يخص مهنتهم كمواطنين تابعين لأية دولة. إنهم في الحقيقة مواطنون عالميون لهم مصالح في أنحاء العالم، ويستلزم ذلك أن يصبحوا تحت إشراف يتخطى حاجز الدولة».

وهذا التحليل الذي نشر عشية الحرب العالمية الأولى في ١٢ يوليو ١٩١٤، يبدو كأنه كتب في مطلع القرن الحادي والعشرين الذي أصبح فيه الاقتصاد العالمي شبكة تمسك بتلابيب الدول شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا كالأخطبوط. وتتكون عائلة ووربرج من ثلاثة أعمدة تنهض عليها: پول م. ووربرج بالطبع، وفيليكس م. ووربرج الذي انتقل بدوره للإقامة في الولايات المتحدة، وكان متحفظًا للغاية في

الظهور في الأماكن العامة، رغم أنه كان عضوًا في اللجنة الأمريكية اليهودية، وعضوًا في مؤسسة كوهن – لويب وشركاه، وسمحت مؤهلاته العلمية في الديانة اليهودية أن يتشرف بلقب «حبر»، وكان أول يهودي في أمريكا ينال شرف الحصول على هذا اللقب. أما الثالث فهو ماكس ووربرج، فيمثل الأسرة في موطنها الأصلي في ألمانيا، وكانت له علاقات متشعبة ومتينة بحكومة الحرب الألمانية، مثل العلاقة التي يتمتع بها زملاؤه من رجال المال مع حكومة الحرب في الولايات المتحدة. وقد التقى الأخوان في باريس باعتبارهما ممثلين حكوميين في تقرير السلام. وكان هناك كثير من اليهود في وفد الحكومة الألمانية، لدرجة أن أطلق عليه اسم «كوشر» (الفطير اليهودي المقدس)، واسم «وفد ووربرج»، كما كان هناك عدد كبير جدًا من اليهود في الوفد الأمريكي، لدرجة أن بعض الوفود الصغيرة في أوروبا كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة كبلد يهودي، انتخب رئيسًا غير يهودي.

وكان پول ووربرج صاحب شخصية فذة ومثيرة في مجال تأسيس البولشفية في روسيا، فقد كان لليهود أهداف عديدة خلال الحرب أحدها «الحصول على روسيا» بهذه البساطة، وعمل اليهود الألمان بكل جد من أجل تحقيق هذا الهدف، وكان عمل اليهود الألمان هو الأسهل؛ لأن روسيا كانت عضوًا مع الحلفاء.. كانت المسألة لا تحتمل سوى الفوز أو الخسارة حتى لو وصل الأمر إلى تدمير روسيا. وتثبت وقائع التاريخ أن بسالة القوات المسلحة الألمانية لم تكن لها مفعول المكائد والخداع نفسه، الذي أدى إلى تهاوي الإمبراطورية الروسية. وكان ماكس ووربرج عنصرًا مهمًا في هذه العملية، إذ تثبت الأوراق الرسمية أن البنك الذي كان يملكه كان يرسل أموالاً إلى تروتسكي بهدف تدمير روسيا، التي كانت مستهدفة دائمًا لا لأسباب ألمانية، بل لأسباب يهودية، بحيث اتحد ووربرج وتروتسكي ضد روسيا. فإذا كان يمكن للبولشفية أن تكون يهودية بحتة خارج روسيا، فليس هناك ما يعوق أن تكون هكذا في داخل روسيا. فاليهود لا يعجزون عن التدخل أو التسلل أو الاستقرار في أي موقع حساس يهمهم، فمن حقائق التاريخ الأمريكي أن معظم الزوار الدائمين والمميزين للبيت الأبيض في واشنطن هم من اليهود. ومن الطبيعي أن يمسكوا بمقاليد أمور العالم، مادام أنهم في مقدمة خبراء المال العالميين، الذين يصفهم المفكر الاقتصادي جورج باتولو بأن تجارتهم هي المال نفسه، الذي يمسك بخناق كل السلع والبضائع والمنتجات في كل المجالات، ومن يتاجر فيه يتاجر في حياة البشر برمتها. يقول جورج باتولو في عدد ١٢ يوليو ١٩١٤ عن صحيفة «ساترداي إيفننج بوست»:

«الحقيقة أن خبراء المال العالميين كانوا مشغولين بأموال العالم لدرجة أن المسئولية الوطنية كانت أحيانًا غير واضحة في عقولهم. إنهم يريدون كل شيء: الحرب

والمفاوضات والسلام، على أن تسير الأمور في اتجاه يؤدي إلى إنعاش أسواق المال. وهم يؤمنون بنظرية تعتبر الوسيلة والغاية من كل ما يعملون من أجله، وهي: المال هو ما نشتريه وما نبيعه، فهو سلعتنا الوحيدة، ولأن المال لا سعر محدد له مثل السلع الأخرى التقليدية، فهو سوق تعرض فرصًا بلا حساب لكل أنواع التلاعب والغش والخداع، الذي لا يمكن ممارسته مع الأحجار الكريمة أو المعادن أو الذرة أو القمح ... إلخ، ولكن مع المال كسلعة كل شيء ممكن ومباح».

ويوضح هنري فورد في كتابه: «اليهودي العالمي» أن عالمية أسرة ووربرج لم تعد محل شك، ولا يمكن إنكارها بعد أن أصبحت من حقائق العصر. فقد ظل فيليكس ووربرج في هامبورج، وعندما ترك مؤسسة أخيه ماكس، مارس أعمالاً عديدة وصار من النشطاء إلى جانب الحلفاء ضد الأمة الألمانية. ومن يتخيل أن اليهودي الألماني مواطن ألماني قح، جاهل بالطبيعة اليهودية، لأن ولاء اليهودي هو لأمته اليهودية أولاً وأخيرًا. ولذلك فإن آل ووربرج، وفي مقدمتهم پول، لم يكن يهمهم مصير الألمان في الحرب، بل مصير نفوذ الأموال اليهودية في ألمانيا. يقول فورد:

«إن المصرفي اليهودي العالمي صاحب البنوك لا بلد له، بل يحرك البلدان بعضها ضد بعض، بروليتارية اليهودي العالمي تطوف من بلد إلى آخر؛ بحثًا عن نمط غريب للفرص الاقتصادية. وهذا ليس خيالاً تلفيقيًّا، إلا بالنسبة لغير اليهودي الذي يفضل الاسترخاء العقلي والكسل. وهاتان الفئتان الخاصتان من اليهود في قلب المشاكل تشوش تفكير العالم وتعكر صفوه، إن مشكلة الهجرة شأن يهودي، ومسألة المال يهودية، وربط سياسات العالم شأن يهودي، وشروط معاهدة اتفاقية السلام يهودية، ودبلوماسية العالم يهودية الأصل، والمسألة الأخلاقية في الأفلام والمسرحيات يهودية، وغموض تجارة الخمور غير المشروعة شأن يهودي أيضًا.

«عندما نقول إن مشكلة الهجرة شأن يهودي، لا نقصد منع دخول اليهود إلى أي بلد، بل نقصد ضرورة أن يصبح لهم انتماء في البلد، الذي يدخلونه وأن يصبحوا مواطنين صالحين ومخلصين، وبعض اليهود كذلك، لكن البعض لا يهتم بمسألة الانتماء والمواطنة الصالحة والولاء. وعندما نقول إن مسألة المال يهودية، فإن هذا لا يعني ضرورة إبعاد اليهود عن شئون الموارد المالية والتمويل، بل ضرورة أن يتخلصوا من الفكرة اليهودية القائلة دائمًا باستخدام المال بطريقة تضع التجارة والأعمال والرجال في قبضة اليهود. وعندما نقول إن ربط سياسات العالم شأن يهودي، فإننا لا نقصد أن اليهود كبشر وكائنات إنسانية لا ينبغي أن يكون لهم صوت في الشئون السياسية، بل نقصد أنه يجب عليهم التوقف عن محاولات جعل العالم يدور حول الأمة اليهودية».

وكان پولووربرج رمزًا وتجسيدًا لفكرة اليهودي العالمي الذي يعتنق فكرة العالمية، ولكن بشرط أن تنهض على قوميته العرقية التي تأسست على إيمانه الراسخ بأن بقية الأعراق والبشر أقل شأنًا وأدنى مكانة وهم غنيمة له. ويستشهد فورد بمقولة لمصرفي ألماني، لم يذكر اسمه، وإن كانت مقولته تنطبق تمامًا على المنهج المصرفي والمالي الذي يتبعه ووربرج والذي أدى به إلى إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي. قال هذا الألماني: «نحن مصرفيون عالميون، هل خسرت ألمانيا الحرب ؟ وماذا في ذلك ؟ ذلك شأن يخص الجيوش، ونحن مصرفيون عالميون». إن المصرفي العالمي لا يهمه ما يصيب الدولة التي يحمل جنسيتها، من عجز مالي بسبب معدلات التبادل التجاري غير الطبيعية، أو امتصاص المال خارج قنوات التجارة. فهو أبعد ما يكون عن هذه الاضطرابات أو التقلبات، بل إنها يمكن أن تصبح لعبته التي يستمتع بها؛ لأنه في الأوقات العصيبة، يسقط في سلال أصحاب البنوك العالميين فاكهة من الأشجار المهتزة، أكثر من أي وقت آخر، بل إن وقت الحروب وفترات الاضطراب هي حصاد المصرفيين العالميين، الذين لم يسمع لهم العالم أي صوت أو حتى تعليق عابر عندما وقعت كارثة سبتمبر ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة ثم سرت كالنار في الهشيم في قنوات الاقتصاد العالمي، فنشرت في دول العالم، الرعب والفزع والاضطراب والبطالة والإفلاس والخراب والضياع؛ أي إن ما كتبه هنري فورد عن أمثال پول ووربرج قبل حوالي قرن من الزمان، كان نبوءة صادقة أو بمعنى أدق قانونًا جعل العالم كرة بين أقدام اليهود الذين اختفوا تمامًا من الساحة عند وقوع نكبة سبتمبر ٢٠٠٨، وهم الذين تشدقوا دائمًا بعبقريتهم في حل كل المعضلات المالية !! حتى المستعصية منها !

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، توالت الأزمات والتقلبات والقلاقل المالية التي حللها مفكر اقتصادي ورجل أعمال مثل هنري فورد بموضوعية منهجية علمية، وكان الأولى بفيلسوف مالي مثل پول ووربرج أن يقوم بهذه المهمة؛ لأنها من صميم تخصصه، لكنه التزم الصمت باستثناء بعض التعليقات ذرًّا للرماد في العيون، خاصة عندما تناثرت الأقوال والاتهامات بأن الحرب كانت دائمًا في صالح اليهود، ولم يشأ ووربرج أن يضع نفسه في موقف الدفاع؛ حتى لا يفقد هالته التي حرص عليها دائمًا. بل إن هنري فورد لم يمسه شخصيًّا في كتابه «اليهودي العالمي»، بل عمل على تعميم القضية وإلصاقها بأصحاب البنوك اليهود العالميين، الذين يعتبرون أنفسهم المسئولين عن السماح لأمة أو بلد باتخاذ خطوة في اتجاه معين، ولا يعتبرون تلك الأمم أوطان أسلافهم، بل عملاء وزبائن لهم بالمعنى اليهودي لكلمة «زبون». إذا ما خسر جيش أو انتصر، وإذا ما نجحت حكومة أو فشلت، فالأمر بالنسبة لهم سيان وليس من شأنهم، فهم أصحاب بنوك عالميون، وهم المنتصرون في النهاية أيًّا كان المهزوم.

وبصراحته الجريئة المعتادة، يفتح هنري فورد ملف تصرفات ومخططات أصحاب البنوك اليهود العالميين سواء في أثناء الحرب أو في أعقابها، ولكن ووربرج لم يعلق بكلمة واحدة على ما قاله فورد:

«الحرب لم تنته بالنسبة لأصحاب البنوك اليهود العالميين، ولم تكن الأعمال العدوانية والطوارئ في بعض الأمم سوى فتح لأبواب التجارة، التي التهمت كل أوراق النقد التي يمتلكها العالم. صحيح أن بعضها تم توزيعه على بعض الناس كأجور وإعانات للحرب، لكي يبقى الصراع قائمًا، ولكن سرعان ما تمت تغطية ذلك عن طريق الأسعار المرتفعة واختلاق نقص في المؤن وتنشيط الاستغراق في التبذير بين الناس. وكان من الطبيعي أن تنتهي تلك المرحلة وتختفي الأموال.

«هل هناك نكتة مأسوية أكثر من هذا !: «الولايات المتحدة لديها أكبر مخزون من الذهب في العالم ؟» أين ذلك الذهب ؟ كم مضى على آخر مرة رأيت فيها قطعة ذهبية؟ أين كل ذلك الذهب ؟ هل هو موجود داخل خزانة حكومة الولايات المتحدة ؟ لماذا تغرق هذه الحكومة في الدين، تحاول التوفير ولا تستطيع دفع تعويضات للجنود.. لأن موارد البلاد لا يمكن أن تتحمل ذلك ! أين ذلك الذهب ؟ قد يكون داخل الولايات المتحدة لكنه لا يخص الولايات المتحدة.

«إن المزارعين الأمريكيين، وأصحاب الصناعات الأمريكية الذين لم يتشبثوا بالحكمة اللازمة في التعامل مع حيل وخداع أصحاب البنوك اليهود العالميين، رغم حصولهم على قروض صغيرة، يتساءلون عن كل تلك الأموال، بالإضافة إلى أوروبا التي تعاني من النقص والعوز، تنظر إلينا وتتساءل أيضًا عن تلك الأموال».

كان پول م. ووربرج مبتكر ومدير نظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، ولكنه لم يشر إلى أي دور لهذا النظام كمحاولة للتخفيف من وطأة النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولى. قد لا يكون نظام الاحتياطي الفيدرالي نظامًا سيئًا، رغم أنه يعطي وسائل التحكم في الأرصدة الحكومية لمؤسسات مالية خاصة، ولكنه لم يسلم من انتقادات وشهادات كثيرة تفيد بأنه لم يعالج بشكل جيد. وقد اعترف ووربرج نفسه بمرونته المعهودة، بوجود عقبات محددة يمكن التغلب عليها بطريقة إدارية، بل وأقر بأن هناك قدرًا من التلاعب والتسيب في النظام يمكن ممارسته، ولكنه يرجع استمرار الولايات المتحدة في الحرب حتى نهايتها إلى نظام الاحتياطي الفيدرالي، في حين يقول خبراء النقد إن ذلك النجاح كان نتيجة لعوائق النظام نفسه، إذ لم يسلم ووربرج من الانتقادات وإن لم تهتز مكانته أو نظامه، رغم أنه أيًا كان متوسط الدخل الذي يقال إن كل فرد يناله في الولايات المتحدة، فذلك كلام زائف وبعيد عن

الحقيقة، إذ ينبغي أن يكون متوسط دخل الفرد محسوبًا دائمًا على أساس دورة المال في التداول، وإحصائيات المتوسط دخل الفرد ليست دائمًا على أساس دورة المال؛ إذ إن أكثر من نصفها خداع وتلاعب على حد قول هنري فورد، الذي يؤكد على أنه أيًا كان حجم الذهب في البلاد، فإن الثروة أكبر. هناك ثروات في الولايات المتحدة أكثر من الذهب الموجود في العالم، وتتجاوز منتجات مزارع الولايات المتحدة سنويًا في قيمتها المالية كل الذهب الموجود في العالم. ويضيف فورد كاشفًا قواعد اللعبة المالية التي يمارسها ووربرج، عندما يقول مستدركًا:

«إلا أنه تحت سيطرة النظام الحالي، ينبغي على ثروات البلاد أن تمر من خلال نفق العملة النقدية الضيق، ويجب على العملة النقدية المرور من خلال نفق الذهب الضيق. ومن يتحكم في الذهب طبقًا للنظام الحالي، يتحكم في العالم ويسيطر عليه، فهناك ثروات أكثر من المال، وهناك أموال أكثر من الذهب. إن المال موجود رهن الذهب، والثروات تتحرك رهن الأموال. وأيًا كان من يتحكم في نفق المال ويفتحه ويغلقه حسب رغبته، فإنه يتحكم في حركة ثروات العالم. وتعتمد رفاهية العالم على حركة تلك الثروات، وعندما تتجمد الثروات دون حركة، ولا تنتقل من يد إلى يد، تتوقف دورة المال في العالم، ويبدأ الاقتصاد العالمي في الركود والهبوط».

هنا يبرز الدور الخطير والمشبوه، الذي يقوم به نظام الاحتياطي الفيدرالي في رفع الأسعار لتكديس المزيد من العملات، والذي لابد أنه كان يعد في مقدمة أهداف ووربرج، عندما خطط لهذا النظام الذي يعمل على توجيه التيار الاقتصادي العام في الولايات المتحدة. ويعري فورد العشوائية المالية التي ترجع إلى أهواء المتحكمين في إخراج الأموال وضخها والتلاعب بثروة العالم، بل ويجعل من تحليله لسان حال بسطاء الناس، الذين تدوسهم الرأسمالية العشوائية بأحذيتها الحديدية الثقيلة. والمقتطف التالي من الفصل الأخير من كتابه «اليهودي العالمي» وهو بعنوان: «النفوذ اليهودي والعجز المالي الأمريكي»:

«يقول الناس: «حسنًا، الأسعار كانت مرتفعة جدًا»، وذلك أمر مؤكد، ولكن من وماذا جعلها ترتفع ؟ إنه الكرم في ضخ المال من قبل نظام الاحتياطي الفيدرالي، وكان ذلك ضمن النقد الكثير الموجه إليه. يقول الناس: «حسنًا، إن التقلص حدث فقط في قيمة أوراق النقد، أما القيمة الحقيقية للمُنتَج فلا تزال موجودة»، وذلك أمر مؤكد أيضًا. ولكن عندما تعيش تحت نظام فيه «قيمة المنتج» و «قيمة النقد» مثل ضفيرة مجدولة بدرجة تؤثر على خبزك وزبدتك وملكيتك لمزرعتك واستقرار وظيفتك، فإنه من الصعب فصل الضفيرتين، بالإضافة إلى أنه عندما تكون رفاهيتك راجعة إلى

استعداد مجموعة من الرجال لإخراج الأموال وضخها، وتكون محنتك راجعة إلى عدم استعداد المجموعة نفسها، وبالتالي يتأرجح انتعاشك الشخصي وانتعاش اقتصاد بلادك دون الرجوع إلى أي قانون طبيعي، ولكن فقط طبقًا للقرارات التي تتم في غرف اللجان، فإنه من الطبيعي أن تستفسر: «من الذي يفعل هذا ؟ أين ذهبت كل الأموال؟ من الذي يتحكم فيها ؟ هذه ثروة البلاد وحاجتها، أين الأموال التي تنقل الثروة إلى الحاجة ؟ وكل الأحوال تبقى كما كانت إلا النقود.

«لدينا نظام احتياطي فيدرالي لا يزال تتم الاستفادة منه بواسطة العون، الذي يقدمه واضعه ومديره پول م. ووربرج، لكن ما الحالة في الولايات المتحدة ؟ إن بعض أكبر المؤسسات الصناعية في البلاد الآن أصبحت في أيدي لجان الائتمان من الدائنين. وتباع مئات المزارع لسداد الديون، ويصل ثمن الحصان إلى ثلاثة دولارات ! أما الأقطان والأصواف التي كانت تكفي لتزويد الأمة كلها بالملابس، فقد بارت على أيدي الرجال الذين أنتجوها ولا يستطيعون التصرف فيها. إن كل مجال في الأعمال التجارية، في السكك الحديدية والصحافة والنشر والتخزين والتصنيع والزراعة والبناء والتشييد، كل ذلك أصابه الانخفاض والكساد. لماذا ؟ بسبب نقص الأموال. أين الأموال؟ إن هذا بلد يفترض أن يكون المركز المالي للعالم، أين ذهبت الأموال؟»..

هذا السيناريو الذي يقدمه هنري فورد، ويختمه بهذا السؤال، يكاد يكون طبق الأصل لما مر به العالم في كارثة سبتمبر ٢٠٠٨، وإن اختلفت بعض التفاصيل بحكم الفارق الزمني، الذي يصل إلى قرن من الزمان. في كلتا الحالتين، كان يفترض في البنوك الإقليمية أن تؤمن أموالاً تخدم كل أجزاء البلاد بمساواة، لكن المبدأ الذي استنه ووربرج للتهوين من المشكلات والسلبيات المتوقعة من نظام الاحتياطي الفيدرالي، ويتمثل في امتلاك القدرة «للتغلب عليها بطريقة إدارية تنفيذية»، عجز عن إخفاء حقيقة بنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي في الولايات المتحدة، والتي تجعله في خدمة المضاربين الذين يقدم لهم الملايين، في حين لا يسمح للمنتجين إلا بآلاف ضئيلة وتافهة. وتتجلى المفارقة المأسوية في أن الأموال التي تم إقراضها في نيويورك، جاءت من البلاد التي كانت تعاني من نقص الأموال. لقد كان هناك ضغط من الاحتياطي الفيدرالي، وهو ما يطلق عليه من باب التهذيب «الانكماش»؛ أي نقص في حجم العملة المتداولة يفضي إلى انخفاض عام في الأسعار. هذا هو ما حدث: تم تجفيف بنوك الغرب وعصرها إلى آخر دولار؛ حتى يكون في بنوك نيويورك تدفق وسيولة. وكانت الأموال تسحب من أعمال تجارية مشروعة في أجزاء مختلفة من البلاد؛ لكي تصبح قروضًا بمعدلات ربح خيالية في بورصة وول

ستريت. وتم اكتشاف أن البنوك المتلاعبة كانت تستطيع اجتذاب أموال بسعر فائدة ٦٪، ثم تقوم بإقراضها بسعر فائدة يصل إلى ٣٠٪.

ويشرح هنري فورد كيف أدى الانكماش الذي ضغط به نظام الاحتياطي الفيدرالي إلى نقص في حجم العملة المتداولة، وهذا ما استفادت منه البنوك المتلاعبة والمنحرفة. كانت سياسة نظام الاحتياطي الفيدرالي هي طرح الأموال، وكانت بنوك نيويورك تقترض تلك الأموال، ثم تقوم بإقراضها بأسعار فائدة خيالية، كان يضطر الناس لدفعها؛ حتى يتغلبوا على حالة الإفلاس التي أدى إليها الانكماش. هكذا ظهر الوجه القبيح للاتجار في الأموال التي تكدست في بنوك نيويورك، في حين خلت الولايات الزراعية والمناطق الصناعية منها، في حين أنه يفترض في الأموال أن تكون مواكبة للإنتاج الزراعي والصناعي. وجاء نظام ووربرج الاحتياطي الفيدرالي بالتقلص والانكماش ونقص الأموال، وكان المفروض أن يساوي بين المستويات العليا والسفلى في الشئون المالية من خلال موازنة عادلة، ولكنه لجأ إلى طرقه الإدارية والتنفيذية المشبوهة التي أدت إلى استنزاف أموال البلاد.

وعندما يشرح فورد كيف وقع نظام الاحتياطي الفيدرالي في الهوة التي تفصل بين التنظير والتطبيق، يبدو وكأنه يتحدث عن كارثة سبتمبر ٢٠٠٨، رغم رحيله قبلها في عام ١٩٤٧؛ أي إن الزمن دار دورته التي أصبحت بدورها دورة للاحتياطي الفيدرالي، يكرر بها أخطاءه الكارثية والمأسوية. ورغم أن فورد يؤكد أن الخطأ كان في التطبيق وليس في التنظير، إلا أن التنظير غالبًا ما يحمل في طياته سلبيات وثغرات، إذا لم يكن دقيقًا ومحكمًا أو بمعنى أوضح إذا لم يكن أمينًا ومخلصًا، إذ إنه من الصعب أن يكون الفصل كاملاً بين التنظير والتطبيق أو بين الوسيلة والغاية. خاصة وأن ووربرج ليس فوق مستوى الشبهات، عندما عزم على إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي الذي جعل من تجارة الأموال غاية وليست مجرد وسيلة لخير الإنسان. وفي هذا يقول هنري فورد:

«كانت فكرة نظام الاحتياطي الفيدرالي سليمة وصحيحة بلا شك، وإلا لما تم تأسيسه، لكن حدث تلاعب ومضاربات. لم يكن احتياطيًا «فيدراليًا»، بل أصبح احتياطيًا خاصًا يعمل لصالح أصحاب البنوك الفردية وليس لصالح الجميع بشكل عام وبقدر متساو، وليس بشكل قادر على أن يستخدم لوضع البلاد تدريجيًا في مسار تدفق طبيعي للأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية ومستويات طبيعية للأسعار، لكنه استخدم لضرب الأعمال التجارية في وقت حرج بطريقة، استفاد معها من يقوم بإقراض المال عندما يعاني المنتجون من المشاكل المالية. وإذا كانت هذه هي الحقيقة، فإن أي مصرفي أو صاحب بنك أمريكي سوف يقول إن الأسلوب كان خاطئًا، اقتصاديًا ومنطقيًا وتجاريًا، حتى من الناحية الجنائية».

ويواصل فورد نقده لنظام الاحتياطي الفيدرالي، الذي يتباهي بالاحتياطي الذي يملكه كما لو أن تلك علامة على الصحة الاقتصادية الوطنية، في حين أن ما ينبغي على الاحتياطي الفيدرالي، والولايات المتحدة عمله أن تناضل من أن تعيش في أعقاب الحرب العالمية الأولى، هو أن يكون الاحتياطي منخفضًا وليس مرتفعًا. إن الارتفاع الذي وصل إليه الاحتياطي مقياس أو معيار لدرجة عمق الكساد في البلاد، فهو في حقيقته مجرد أوراق لا تفيد الاقتصاد الأمريكي بشيء، في حين أنه إذا سمح نظام الاحتياطي الفيدرالي بتدفق جزء من تلك الأموال، فإن أقل من ١٠٪ كافية لحل المشكلة، فهي بمثابة عملية نقل دم في عروق الأمة، وهذه مقولة لمسئول مالي رفيع المستوى، وجد فيها فورد خير شهادة على صحة توجهه الاقتصادي. لقد أسيء استخدام نظام ووربرج الاحتياطي الفيدرالي بشكل خطير، بحيث حدث في ظله تلاعب ومناورات ومساومات ومضاربات، تعاني منها البلاد معاناة تكاد تكون خاصية ملازمة لقنوات الاقتصاد الأمريكي. والناس لا يعلمون ماذا يفعلون، وظلت الأموال الكامنة في عتمة النظام الغامض لغزًا، لا يستطيع أحد من خارجه أن يحله، كما أن العمل المصرفي مقدس لا يدرك أحد أسراره أو طقوسه إلا كهنته، الذين يعملون في خدمة كاهن أعظم مثل پول م. ووربرج.

لقد أثبت تاريخ الاقتصاد الأمريكي بطول القرن العشرين أن ووربرج كان من أخطر الموجهين لمساراته المعرضة للدخول في أنفاق مظلمة، ومتاهات جانبية، وطرق مسدودة، وحلقات مفرغة، يشهد عليها الاقتصاد الورقي أو الاقتصاد الوهمي بمعنى أدق، وهو الاقتصاد الذي تسبب في أزمات متتالية ومتباينة في حدتها وأثرها، إلى أن بلغ العالم أزمة الرهن العقاري التي تحولت إلى نكبة في سبتمبر ٢٠٠٨، قالت عنها أكثر التوقعات تفاؤلاً، أن العالم لن يتعافى منها قبل ربع قرن على أقل تقدير، مما يحتم على الموجهين للتيار الاقتصادي في الولايات المتحدة على وجه التحديد، أن يبحثوا بمنتهى الجدية والإخلاص والسرعة عن نظام اقتصادي جديد قادر على التخلص من كل أوراق النظام القديم، الذي وضعه پول م. ووربرج، الذي كان يظن أنه أتى بما لا تأتي به الأوائل، في حين أنه كان طامة كبرى على العالم أجمع، عادت عليه بالإفلاس والبطالة والخراب والفقر والجوع والضياع. لكن إذا واصل العالم رضوخه لهذه النكبة، مثلما فعل في أزمات وكوارث سبقتها، فلا يلوم إلا نفسه عندما يجد شعوبه أمام أبواب الجحيم المفتوحة لابتلاعها. إن علماء الاقتصاد قادرون على ابتكار نظريات ومناهج وآليات جديدة، يمكن أن تنطلق به من نفق ووربرج المظلم إلى آفاق مضيئة، تضع المال في خدمة الإنسان وليس العكس، من خلال قوة ناعمة جاهزة للاستخدام.